

جامعة محمد خيضر بسكرة
قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

ميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
فرع: تاريخ عام
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
رقم:

إعداد الطالبان:

نبيل خمولي و نبيل تمعرات

يوم: 2023/06/19

علاقات المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأميركية منذ إحدائه 11 سبتمبر 2001 إلى غاية سنة 2011

لجنة المناقشة:

رئيسا	أ.مس جامعة بسكرة محمد خيضر	د.عباس كحول
مشرفا	أ.مس جامعة بسكرة محمد خيضر	د. الصادق عبد المالك
مناقشا	أ.مس جامعة بسكرة محمد خيضر	د.توريريت مصطفى



التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

- الطالب (م): .. نبييل جيمولجي .. رقم بطاقة الطالب: 46.c.1.d63.4.a.03.d تاريخ الصدور: 2022/06/06

- الطالب (ة): .. نبييل جيمولجي .. رقم بطاقة الطالب: 8.e.3.90.a5.c.8.1.a.o تاريخ الصدور: 2022/06/06

المسجل (ين) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإنسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي (العلوم الإنسانية والاجتماعية) (العلوم الإنسانية والاجتماعية) (العلوم الإنسانية والاجتماعية)

والمكلف (ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"..... العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها....."

بمعية جيمولجي .. نبييل جيمولجي .. تاريخ: 2023/06/06

أصح بشرفي (نا) أي (نا) ألتزم (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمهنية وتوقيع الإخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه. / ع / ليس الزميتي لغيري ولا لغيري بطريقي

2023/06/06

التاريخ 2023/06/06

بمسئولية الصراحي



توقيع المعني (بين)

.....

.....

شكر و عرفان شكر و عرفان

اللهم لك الحمد و الشكر مداد الأرض و السموات على توفيقك لنا في انجاز هذا العمل المتواضع وأنت الذي بنعمتك

تتم الصالحات

يقال أنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور الصادق عبد المالك على إشرافه علينا في إعداد و انجاز هذا العمل من خلال توجيهاته و نصائحه و كذا الشكر موصول للأساتذة فؤاد جد ، علي عيادة، كحول عباس ، بوغدادة الأمير،

بكرادة جازية، سليم درنوني

دون أن ننسى الأساتذة الذين اشرفوا علينا في فترة التبرص ، شكرا للأساتذيين مهدي تيلالي و عمران

فريد

إلى عمال مكتبة الحقوق و العلوم السياسية

و كذا عمال مكتبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية بكل فروعها

شكرا لكم لما بذلتموه معنا من مجهود في سبيل انجاز هذا العمل نظير التسهيلات و الدعم المقدم من طرفكم

إلى كل من ساهم معنا ولو بكلمة لانجاز هذا العمل ألف شكر لكم جميعا

ونتمنى أن يساهم هذا العمل في إثراء مكتبة التاريخ

اهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله.... ذاك المعلم الذي تعلمت على يديه

أصول القراءة والكتابة..... إلى المكافحة أُمي أطال الله في عمرها....

إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله و رعاهم

إلى زوجتي سندي في الحياة

إلى ابني حبيبي و فلذة كبدي

إلى أحفاد وانساب عائلتي الكبيرة جميعا

إلى رفقاء الدراسة و أساتذتي الذين تتلمذت و تدرجت على أيديهم

اهدي لكم عملي المتواضع



تعبير شعوري

الهدايا

إلى أغلى ما لدي والدي الكريمين " مصطفى و محجوزة" أطال الله في عمرهما و بارك فيها

و اللذان لولاهما لما كانت لي أية خطوة في الجامعة

اهدي عملي هذا إلى زوجتي الغالية حورية وأبنائي " عبد الرحمان و اسيل " حفظهم الله و

رعاهم

إلى أخواتي لويزة - نادية - ليلي - عالمة

إلى أخي ناصر و زوجته صليحة وأولادهم أمال و إياد

إلى كل من أحب و تمنى لي الخير والنجاح والتألق دائما



فريق تدراس

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
المجلد	م
العدد.	ع
الجزء.	ج
الطبعة.	ط
دون بلاد نشر.	د ب ن
دون سنة نشر.	د س ن
دون سنة نشر.	د د ن
دون طبعة.	د ط
الصفحة.	ص
من الصفحة إلى الصفحة.	ص ص
ترجمة.	تر

المقدمة

المقدمة

تعتبر العلاقات السعودية الأمريكية ذات طابع خاص سواء على النطاق الخليجي والعربي بشكل خاص أو الإقليمي بشكل عام، وقد مرت هذه العلاقة تاريخيا بالعديد من الظروف والتحديات التي أثرت في مسيرة هذه العلاقات في مختلف جوانبها ومراحلها، وقد ترسخت العديد من الثوابت الإستراتيجية عمقت من جذور التعاون بين كلا البلدين في مواجهة العديد من التحديات الإقليمية والعالمية، رغم أن تلك العلاقة لم تخلو من أحداث طارئة أثرت سلباً في العلاقات بين البلدين، فالمملكة العربية السعودية تتمتع بالثقل في أولويات السياسة الأمريكية كإحدى الدول المحورية في ميزان القوى بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ولما تمتلكه من مقومات أهمها: موقعها الجيوستراتيجي المتميز، ومكانتها الإقليمية إسلامياً وعربياً وخليجياً، وقدراتها الاقتصادية والنفطية والعلاقات بين البلدين لها تاريخ طويل فهي علاقات تعاون ذات طابع اقتصادي واستراتيجي وسياسي وعسكري دائماً ما وصفت بالعلاقات الإستراتيجية للتأكيد على عمقها. وقد شهدت العلاقات الأمريكية - السعودية على امتداد العقود الستة الماضية حالات تقارب وتباعد وفق رؤية الطرفين لمصالحهما القومية واعتماداً على الظروف السائدة في البيئتين الإقليمية والدولية.

أن تجسيد العلاقات الأمريكية - السعودية في صيغة معادلة النفط مقابل الأمن هي صورة فائقة التبسيط لتفسير حيثيات العلاقة بين واشنطن والرياض والتي بنيت طوال العقود السبعة، فالنفط وحده لا يمكن أن يفسر السبب الذي أدى إلى صياغة هذه الشراكة فكثير من البلدان المصدرة للنفط لا تتمتع بعلاقات متميزة كالتالي تتميز بها العلاقات الأمريكية - السعودية.

وبخلاف الاعتقاد الشائع، لم تكن العلاقات بين الرياض وواشنطن في حالة وئام أو وفاق دائم بل شهدت حالات من التوتر الشديد في منعطفات سياسية، كان أبرزها الحظر النفطي العربي عام 1973م، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وعلى الرغم من الهزات التي تعرض لها التحالف السعودي- الأمريكي، فإنه ظل متماسكا إلا أنه مع بداية عام 2011، ظهرت الخلافات الأمريكية-السعودية على السطح مجدداً نتيجة اختلاف قراءة الطرفين للأحداث والتغيرات الإقليمية المتلاحقة خلال الفترة محل الدراسة.

ومن أبرز هذه القضايا الإقليمية موجات الحراك الشعبي والتي عرفت بـ "ثورات الربيع العربي" منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والتي ولدت مجموعة من التحديات كان على دول المنطقة مواجهتها وإيجاد مقاربات على مستوى سياستها الخارجية من أجل التعامل معها وكانت المملكة العربية السعودية في مقدمتها بحكم أن تداعياتها أصبحت تنعكس على أمنها القومي والاستقرار الإقليمي من ناحية أخرى أثرت هذه التحولات الجيو سياسية على العلاقات الأمريكية - السعودية وتعاملهما مع التغيرات الإقليمية في كل من (البحرين واليمن ومصر وسوريا)، ففي بعض الملفات تقاطعت المصالح وفي بعض الملفات الأخرى حدث تصادم، كما كان للانفتاح الأمريكي على إيران في عهد الرئيس باراك أوباما والتي تم في إطاره التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنها.

كان للأحداث التي عصفت بالمنطقة أثر كبير في تشكل العلاقات السعودية الأمريكية، عكست في جانبها الأكبر الحرص على المصالح المتبادلة لكلا البلدين، وعلى الرغم من القضايا والأزمات المختلفة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الدراسة سوف تركز على أهم تلك الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والتي أثر فيها الجانب النفطي وأثرت فيه فيما يخص العلاقات بين البلدين، ومنها الحرب العراقية -

الإيرانية، احتلال العراق الكويت عام 1990م، حرب الخليج الثانية، وأحداث 11 سبتمبر عام 2001م، واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003م.

كما ساهمت عوامل أخرى بشكل فاعل في إعادة تشكيل العلاقات السعودية الأمريكية بشكل أوثق مما كانت عليه في الماضي، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد أزمتي الخليج الأولى والثانية، ومثال ذلك زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي بدأ يزداد شيئاً فشيئاً وملف إيران النووي، الأمر الذي أدى إلى استشعار كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية للخطر الذي يتهدد دول المنطقة، كما زاد من حدة هذه الأخطار الفوضى التي حلت بالعراق وحالة الضعف وانعدام الأمن والاستقرار التي يعيشها، والذي كان يعتبر بوابة التصدي الأولى في مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة، وكذلك التخوف الأمريكي من أطماع الهيمنة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي، والتي تهدف إلى السيطرة على منابع النفط في هذا الخليج.

❖ إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذلك البحث في توافق واختلاف المصالح والرؤى بين كلا الدولتين، إذ تهدف المملكة العربية السعودية من خلال استثمارها لموقعها المميز على خارطة السياسة والنفطية إلى الحصول على الدعم الأمريكي على مختلف الأصعدة الأمنية والعسكرية والتكنولوجية من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الخليج العربي من المخاطر التي قد يتعرض لها، وكذلك تأمين الدعم الأمريكي للقضايا العربية والإسلامية وبخاصة قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تهدف من خلال هذه

العلاقات إلى ضمان ما يُسمى بـ"أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، بهدف تأمين احتياجاتها النفطية وكذلك ضمان وجود حلفاء لهم ثقل سياسي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط للتأثير في مجريات الأحداث بما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة. وتحاول هذه الدراسة التعرف على أثر تلك العلاقات.

❖ ومن هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية السعودية وتداعياتها خلال فترة (2001-2011)م؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي ينبثق العديد من الأسئلة الفرعية، تتمثل في الآتي:

1. ما هو تأثير الثورات العربية في المحيط الخليجي على العلاقات الأمريكية - السعودية وما هو مدى التباين والاختلاف في المواقف الأمريكية والسعودية في التعامل مع الأحداث؟
2. الموقف الأمريكي والسعودي من البرنامج النووي الإيراني وتأثير توقيع الاتفاق النووي على العلاقات الأمريكية - السعودية؟
3. ما هو تأثير النفط في تشكيل العلاقات بين البلدين، وأثره على الدور السعودي في الساحتين العربية والإقليمية.
4. ما هو أثر النفط السعودي في التأثير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية؟
5. ما هو مستقبل هذه العلاقة، ومدى تأثيرها بالسياسة النفطية؟

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولتها تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية السعودية والتي دائماً ما وصفت "بالعلاقات الإستراتيجية" وما طرأ عليها من تغيرات في ظل التباين والاختلاف بين سياسات واشنطن والرياض حول عدد من الملفات والقضايا الإقليمية الرئيسية خلال فترة (2001-2011)م، فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية السعودية توصف دائماً "بالإستراتيجية العميقة" فإن المتغيرات الإقليمية منذ (2001-2011)م، تؤكد أن تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها وأن تلك الخلافات تتسع بين الجانبين، ووصلت في بعض الأوقات إلى ذروتها لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن القومي السعودي ابتداء من التعامل الأمريكي مع ثورات الربيع العربي مروراً بسن قانون جاستا والأزمة السورية وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران مما دفع المملكة العربية السعودية إلى انتهاج سياسة خارجية جديدة في تنويع حلفائها والدفاع عن مصالحها الإستراتيجية.

إن دراسة العلاقات الأمريكية - السعودية خلال فترة البحث (2001-2011)م و السعي إلى تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية على توجهات السياسة الخارجية لكلا من الدولتين ذو أهمية كبيرة للاعتبارات الآتية:

1- التغيرات التي طرأت على شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية (أحد أهم القوي التقليدية والإقليمية في المنطقة العربية والخليج العربي) تمثل تحدياً لمستقبل العلاقات بين البلدين، وتوجه السياسة السعودية الخارجية نحو تنويع الحلفاء على المستوى الدولي.

2-التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة خلال فترة الدراسة وتبني الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما سياسة وعدم التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية وانعكاسات ذلك على العلاقات الأمريكية السعودية.

3-في ظل حالة السيولة التي تمر بها المنطقة إثر موجات الحراك الثوري والاحتجاجات الشعبية منذ (2001-2011م) والتي أفرزت جملة من الأزمات الإقليمية وسقوط أنظمة تقليدية وتشكلت أنظمة جديدة وبروز الصراعات الطائفية السنية - السنية من جهة والسنية - الشيعية من جهة أخرى، يمكننا من تحليل تأثير هذه الأحداث على العلاقات الأمريكية - السعودية وتداعياتها من ناحية أخرى، فإن تزايد النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة وتواجدها في بؤر الصراع، الأمر الذي يمثل تهديدا للأمن القومي للمملكة العربية السعودية وسعي الإدارة الأمريكية في عهد أوباما للتقارب مع النظام الإيراني يلقي بظلاله أيضا على العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة الدراسة، فمع توقيع الاتفاق النووي تزايد توتر العلاقات الأمريكية السعودية وشعور الجانب السعودي بالتخلي الأمريكي عنه.

وانطلاقاً مما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف لتحليل السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وكيفية تعاملها مع المتغيرات والقضايا الإقليمية بالمنطقة خلال الفترة من 2001م، لتنتهي فترة الدراسة في عام 2011م.

❖ أهمية الدراسة

تتبع أهمية دراسة العلاقات السعودية الأمريكية من ناحيتين هما:

1-الأهمية العلمية: تتمثل هذه الأهمية بإسهام هذه الدراسة ببحث أكاديمي مبني على أسس منهجية وعلمية، وظفت من أجل توضيح طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية، وتطويرها، من

خلال تحليل وتفسير هذه العلاقات، وذلك منذ عام (1001-2011) م. والمراحل التي مرت بها تلك العلاقات من تلاقي وتعاون في مراحل واختلاف في مراحل أخرى حول عدد من القضايا المهمة للبلدين. كما تعتبر هذه الدراسة إضافة هامة وحديثة في دراسة العلاقات السعودية-الأمريكية، إذ أن معظم الدراسات المتعلقة بموضوع دراسة العلاقات بين كلا البلدين باللغة العربية قليلة وقديمة نوعاً ما.

2- الأهمية العملية: إن الأهمية العملية لهذه الدراسة تأتي من خلال تناولها لواقع العلاقات السعودية الأمريكية، كون تلك العلاقات ذات أهمية كبيرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط في المنطقة، نظراً للموقع الذي تحتله المملكة العربية السعودية، باعتبارها لاعب أساسي ورئيس في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لموقعها لما تمتلكه من ثروات نفطية كبيرة، وكذلك لموقعها السياسي والجغرافي في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن الدراسة تتناول المصالح والأهداف التي يسعى إليها كلا البلدين، وانعكاساتها على المنطقة من حيث التواجد الدائم للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمن إمدادات النفط السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية النفط في مسيرة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مراحلها المختلفة، وعلى طبيعة المصالح المشتركة بين البلدين، وكذلك أهم العوامل التي أدت إلى بروز بعض الخلافات بينهما، مع التركيز على أهم الخصائص و الروابط المشتركة بينهما، وأثر كل منهما على إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة.

ركزت الدراسة أيضاً على واقع العلاقات السعودية الأمريكية وأثر النفط فيها، والإحاطة بالجوانب المختلفة لهذه العلاقات ونقاط الالتقاء والاختلاف التي شهدتها هذه العلاقات، كما تناقش هذه الدراسة التطور الذي حصل في العلاقات ما بين البلدين، وأثر تلك العلاقات

على الساحتين العربية الإقليمية بشكل خاص والدولية بشكل عام. إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في بيان دور النفط في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة، والتطرق إلى العديد من التطورات والمستجدات التي أغفلتها الدراسات السابقة.

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير المتغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة من (2001-2011) على العلاقات الأمريكية السعودية وكيف تعاملت كلا من الولايات المتحدة والسعودية معها للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي، وتأثير ذلك على تماسك التحالف، وذلك بالسعي لفهم إشكالية هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها والمتمثلة في الآتي:

1. بيان دور النفط في بروز المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية فاعلة على الأمريكية.
2. بيان علاقة وأثر نفط المملكة العربية السعودية في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.
3. توضيح مدى تأثير المملكة العربية السعودية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض القضايا من خلال استخدام النفط كسلاح.
4. معرفة المراحل التاريخية للعلاقات الأمريكية السعودية.
5. دراسة وتحليل تأثير النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الأمريكية - السعودية من (2001-2011)م.
6. تأثير الثورات العربية على العلاقات الأمريكية السعودية وكيف تعاملت كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مع التغيرات في المنطقة.

7. معرفة مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني وتأثير الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية.

❖ نطاق الدراسة

يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة في الفترة من عام 2001 ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة الزمنية منذ عام 2001 لارتباطها بالمتغيرات الإقليمية، حيث اجتاحت المنطقة العربية العديد من الحركات الثورية والاحتجاجات الشعبية والتي طالبت بإسقاط النظم وقد بدأت في تونس ثم مصر والبحرين وليبيا واليمن وسوريا وما تزال الأزمة مستمرة في كلا من سوريا واليمن إلى الوقت الحالي وقد نجحت هذه الموجات الثورية في إسقاط بعض النظم وتشكلت أنظمة جديدة، هذه التغيرات وتداعياتها شكلت إعادة لترتيب السياق الكلي للمنطقة ومن ثم أثرت على كلاً من السعودية والولايات المتحدة في ترتيب أولوياتها ورغباتها في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية ولعب دور في الأحداث في ظل حالات عدم الاستقرار والتخبط وتغيرات الجغرافيا السياسية ولتنتهي فترة الدراسة في العام 2011م.

وتعد فترة الدراسة من عام 2001 م إحدى الفترات الفارقة في العلاقات بين البلدين والتي تميزت باختلافات واتفاقات حول عدد من الملفات والقضايا في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط، وجاءت هذه الأحداث لتعيد ترتيب معادلة التفاهم بين الشريكين الأمريكي والسعودي. ولتشهد تحولاً في السياسة الخارجية السعودية من سياسة الظل الهادئة في معظم الأحيان والتي تهدف للإبقاء على الوضع الراهن إلى سياسة المواجهة بل وفي بعض الأحيان تبني سياسة الردع الاستباقي في مواجهة التهديدات الحدودية، هذه المرحلة التي شعرت خلالها المملكة بأنه لا يمكن الاعتماد الكامل على مظلة الحماية الأمريكية وسياسة رد

الفعل" وتبنت سياسة الاعتماد على الذات والمبادرة وحمل الأعباء لحماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية لتصبح هذه الفترة (2001-2011)م إحدى الفترات الفارقة والهامة في تاريخ العلاقات الأمريكية - السعودية.

❖ منهجية الدراسة

من أجل رصد وتحليل التغيرات التي طرأت على العلاقات الأمريكية - السعودية خلال فترة الدراسة (2001-2011)م اعتمدت هذه الدراسة علي عدة مناهج:

1-**المنهج التاريخي:** وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن طريق الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها و التي لا تقف فائدتها علي فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه علي المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي علي أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها. وكان لزاماً العودة للتاريخ للدراسة الأحداث السياسية حسب تسلسلها التاريخي، حيث تترتب معرفة الحاضر علي تجارب الماضي ويسعى الباحث عند استخدامه لهذا المنهج إلي رصد نشأة العلاقات بين الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية) ومراحلها وصولاً إلي فترة الدراسة (2001-2011)م.

سوف يتم الاعتماد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، حيث سيتم تتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقة السعودية - الأمريكية منذ عام 1974م حتى عام 2011م.

2- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف مراحل العلاقات التاريخية بين البلدين، كما يظهر من خلال وصف وجمع البيانات والمعلومات حول المتغيرات الإقليمية خلال الفترة من عام 2001 وما بعدها وتأثيرها على العلاقات الأمريكية-السعودية.

3- المنهج التحليلي: ويقوم هذا المنهج علي تحليل المعلومات ودراستها دراسة علمية من خلال دراسة العلاقات السياسية بين البلدين (الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية) وتأثير المتغيرات الإقليمية خلال فترة الدراسة علي تآزم العلاقات وتوترها.

سوف يتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تحليل أثر النفط في العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان أثر النفط في مسيرة العلاقات بين البلدين، وأثر تلك العلاقات على المستوى الخليجي والعربي والإقليمي، وذلك من أجل الوصول إلى فهم دقيق وواقعي للعلاقات بين البلدين. كما سيتم تحليل السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية، وأثر تلك السياسة في خلق توازن على الخريطة النفطية العالمية، وكذلك تحليل أهداف السياسة الخارجية فيما يتعلق بالولايات المتحدة تجاه تأمين مصالحها النفطية.

❖ الدراسات السابقة

1- دراسة بنسون لي جريسون 1991م، بعنوان "العلاقات السعودية - الأمريكية": ركزت الدراسة على تناول تاريخ العلاقات السعودية الأمريكية منذ نشوء الدولة السعودية، وكذلك

أهمية دور النفط في تلك العلاقة، وكذلك أثر القضية الفلسطينية في مجمل العلاقات بين البلدين.

2-دراسة وليد الأعظمي 1992م بعنوان "العلاقات السعودية الأمريكية، وأمن الخليج": ركزت هذه الدراسة على البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية، والقطاع النفطي في المملكة، وكذلك الترابط بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الغربي، وأهمية النفط للسعودية، والبيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية، والعلاقات السعودية الأمريكية، وطبيعة المصالح التي تحكم تلك العلاقات من مصالح جيو استراتيجية ومصالح نفطية وجيو بيلوتيكية. وتطرقت الدراسة إلى علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل وأثرها على العلاقات السعودية الأمريكية.

كما ألفت الدراسة الضوء على البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية، وعلاقة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، كما تطرقت الدراسة إلى الثوابت والمتغيرات في العلاقات السعودية الأمريكية. كما استعرضت هذه الدراسة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، وحرب الخليج الثانية، ودور كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الأزمة.

3-دراسة محمد النيرب 1994م، بعنوان "أصول العلاقات السعودية الأمريكية": ركزت هذه الدراسة على خصوصية العلاقات السعودية الأمريكية، وما تمثله السعودية من أهمية إستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب احتوائها على حوالي ربع المخزون العالمي للنفط، ودور الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية في السعودية، كما استعرضت هذه الدراسة الأدوات الرئيسية في سياسية تطوير العلاقات بين البلدين والمتمثلة في النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي.

المقدمة

كما تطرقت هذه الدراسة إلى تأثير شركات النفط العاملة في السعودية على سياسة الإدارة الأمريكية، وتناولت الدراسة أيضاً الأوضاع الاقتصادية داخل المملكة العربية السعودية، والمشاريع والأعمال التي قامت بها الحكومة الأمريكية لضمان استمرار تدفق الموارد النفطية في المملكة لتدعيم العمليات العسكرية خلال الأزمات، كما ألقت هذه الدراسة الضوء على دراسة سياسة النفط الأمريكية في منطقة الخليج العربي في إطار السياسة الدولية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة.

4- دراسة (نذير جبار حسين 1999م)، بعنوان "العلاقات السعودية الأمريكية" (1953-1964م): ركزت هذه الدراسة على العلاقات السعودية الأمريكية تاريخياً، وتوضيح أثر النفط في تلك العلاقات، وكذلك بيان المؤثرات الإقليمية في العلاقات بين كلا البلدين، كما ركزت على نقاط الاختلاف والالتقاء في سياسة كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وأثر الأحداث الإقليمية المختلفة على تلك العلاقات.

❖ تقسيم الدراسة

مرت العلاقات الأمريكية السعودية خلال مراحلها التاريخية بفترات توتر وتآزم وصلت ذروتها من بعد أحداث الحادي من سبتمبر 2001، إلا أنه مع عام 2011 شهدت المنطقة مجموعة من الأحداث زادت وتيرة التوتر في العلاقات نتيجة تباين وجهات النظر الأمريكية - السعودية وتعاملها مع الأزمات الإقليمية، وستتناول الدراسة من خلال عدة فصول هذه الأحداث وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية - السعودية بدءاً من اندلاع ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 وما تبعها من سقوط أنظمة كانت تعد صديقة للولايات المتحدة. وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول أساسية وخاتمة عامة على النحو التالي:

➤ **الفصل الأول:** تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون بينهما)، وينقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث يتناول المبحث الأول المبحث الأول "طبيعة وتاريخ العلاقات قبل أحداث 11 سبتمبر 2001"، فيما تناول المبحث الثاني: "أزمة العلاقات السعودية - الأمريكية إثر أحداث 11 سبتمبر"، أما المبحث الثالث "المعاهدات والاتفاقيات و مظاهر التعاون بين البلدين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001"، ونخلص بالمبحث الرابع والذي تطرق إلى "أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثرها على صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

➤ **الفصل الثاني:** تناولنا في هذا الفصل انعكاسات الأحداث والقضايا العربية والدولية على العلاقات بين البلدين و ذلك من خلال الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بين الدعم السعودي والتآمر الأمريكي (المبحث الأول)، ثم نتحدث عن انعكاسات الغزو الأمريكي على العراق 2003 وتأثيره على العلاقات بين البلدين في ظل الرفض السعودي (المبحث الثاني)، ثم نتطرق إلى البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية (المبحث الثالث)، تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية (المبحث الرابع).

الفصل الأول

تاريخ العلاقات بين البلدين

(الاتفاقيات والمعاهدات

ومظاهر التعاون بينهما)

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون بينهما)

تمهيد

تمتد علاقات التحالف الأمريكي- السعودي إلى أكثر من ستة عقود، وقد مرت العلاقات الأمريكية-السعودية بعدة مراحل عبر التاريخ، أولاً: من خلال الشركات النفطية في ثلاثينيات القرن العشرين، وتقوم مبدئياً على صيغة "الأمن مقابل النفط"، والتي بموجبها تعهدت واشنطن ضمان أمن السعودية في مواجهه أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الرياض تأمين نفط رخيصة للولايات المتحدة. وقد شكلت هذه الصيغة أحد أهم أضلع الثالوث المقدس الذي حكم سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط طوال سنوات الحرب الباردة وتشمل تأمين إمدادات نفط رخيصة للاقتصاد الأمريكي والعالمي، ومنع التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج والشرق الأوسط وحماية أمن إسرائيل.

ويقدم هذا الفصل، استعراض تاريخ العلاقات بين البلدين، الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون بينهما والهجرات التي تعرض لها التحالف الأمريكي- السعودي، ومع ذلك ظل متماسكا رغم حالات التوتر وكيف تعاملت كلاً من البلدين مع المتغيرات الإقليمية، ويستعرض المبحث الأول "طبيعة وتاريخ العلاقات قبل أحداث 11 سبتمبر 2001"، فيما تناول المبحث الثاني: "أزمة العلاقات السعودية - الأمريكية إثر أحداث 11 سبتمبر"، أما المبحث الثالث "المعاهدات والاتفاقيات و مظاهر التعاون بين البلدين بعد أحداث الحادي

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

عشر من سبتمبر 2001"، ونخلص بالمبحث الرابع والذي تطرق إلى "أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثرها على صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

المبحث الأول: طبيعة وتاريخ العلاقات قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م

يشرح هذا المبحث أهم الأحداث التي شهدتها العلاقات الأمريكية السعودية منذ نشأتها وحتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي تعد الحدث الأكثر تداعياً لتدهور العلاقات بين البلدين، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول تضمن المرحلة الأولى (1931/1945م)، والثاني المرحلة الثانية (1945/1989م)، والثالث المرحلة الثالثة (1990/2001م).

المطلب الأول: المرحلة من (1931 - 1945م)

اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة السعودية في منتصف أبريل 1931م بعد أن عقدت تلك الحكومة معاهدات مع عدة دول (ألمانيا وتركيا وإيران) وكانت بداية العلاقات الأمريكية السعودية غير رسمية، ففي 29 ماي عام 1933م حصلت شركة نفط "ستاندر كاليفورنيا" الأمريكية على امتياز لمدة ستين عاماً يشمل مساحة شاسعة من الأرض في القسم الشرقي من المملكة، وأسست للقيام بهذه المهمة شركة "ستاندر العربية الكاليفورنية" وانضمت إليها شركة تكساس عام 1934م فتغير اسم الشركة وأصبح شركة "النفط العربية الأمريكية (أرامكو).¹ ويعد النفط عاملاً أساسياً في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، حيث بدأت عمليات شحن النفط السعودي إلى الأسواق العالمية في ماي 1939م.

¹ مایسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية - السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (2001 - 2016م)، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص 23.

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) زادت وتيرة التعاون بين الدولتين مع إدراك الولايات المتحدة لأهمية المملكة، فبعد أن كانت المنطقة خارج الاهتمام الأمريكي بموجب اتفاقية بريطانية أمريكية موقعة في عام 1942م¹ أصبحت المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي مع مطلع عام 1943م، لاعتبارات من بينها أن منطقة الخليج العربي أصبحت الطريق الأكثر أمناً لإيصال الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي عبر الخليج العربي وإيران وجود احتياطي كبير فيها من النفط الذي تحول في ظروف الحرب من سلعة تجارية إلى سلعة إستراتيجية ذات أهمية من الدرجة الأولى من ناحية أخرى، شملت الإدارة الأمريكية السعودية بقانون الإمارة والتأجير،² ففي فيفري 1943م أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت "إن الدفاع عن السعودية يعد أمراً حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة، القرار من مكانة الولايات المتحدة في نظر السعوديين واعتبر وسيلة فعالة للوقوف بوجه السياسة البريطانية التي تستهدف احتواء السعودية وبدأت المساعدات المالية الأمريكية بالوصول إلى السعودية وتزامن ذلك مع رفعه درجة التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالأعمال إلى وزير مقيم في 14 أبريل 1943م،³ كما توصل رؤساء أركان الجيش الأمريكي إلى قرار بالحصول على قاعدة جديدة في الشرق الأوسط تصل بين القاهرة وكراتشي، لتسهيل الحرب ضد اليابان بجانب "قاعدة عبادان" على الساحل الشرقي للخليج العربي ووقع الاختيار على "قاعدة الظهران" في المملكة، حيث توجد آبار أرامكو ومنشأتها، وافتتحت أول قنصلية أمريكية في الظهران في عام 1944م ووصلت

¹ خليل على مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941-1947م)، د ط، مطبعة جامعة البصرة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1980، ص 75.

² نذير جبار حسين الهنراوي، العلاقات السعودية- الأمريكية (1953-1964م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1997، ص 25.

³ نيسون لي جريسون، العلاقات السعودية - الأمريكية، د ط، القاهرة، دار سينا للنشر، 1991، ص 10.

الرياض بعثة عسكرية أمريكية للبقاء عدة أشهر من أجل تدريب الجيش السعودي.¹ وفي عام 1945م ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت العلاقات الأمريكية السعودية مرحلة عالية من التقارب عكستها مقابلة الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت في 14 فيفري 1945م وذلك في البحيرات المرة عند قناة السويس على متن السفينة كوينسي وقد تناول اللقاء بحث مجموعة من القضايا تتعلق بالنفط والقضية الفلسطينية والقاعدة الجوية في الظهران.²

وفيما يتعلق بموضوع النفط، أكد الملك السعودي للرئيس "روزفلت" رغبته في تطوير الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية في السعودية بهدف زيادة عوائد النفط لتطوير البلاد، كما وافق الملك على بناء خط الأنابيب النفطي تابلاين يربط الأحساء بسواحل البحر المتوسط.³ أما بخصوص القاعدة الجوية في الظهران، فقد وافق الملك ابن سعود على استمرار العمل فيها بشرط ألا تتعرض بلاده إلى احتلال عسكري مثل ما حدث في العراق وإيران ومصر وسوريا، وأن تكون مؤجرة لمدة (5 سنوات) تعود ملكيتها بعدها إلى السعودية مقابل استمرار الولايات المتحدة في تقديم دعمها العسكري والاقتصادي للسعودية. ويمكن القول أن أهم ما توصل إليه في هذا اللقاء إنشاء خط الأنابيب (تابلاين) وتوسيع رقعة امتياز شركة أرامكو والاستمرار في بناء قاعدة الظهران الجوية والتي أصبحت تتمتع بحماية أمريكية.⁴

¹ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 24.

² مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع نفسه، ص ص 24-25.

³ فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، د ط، تر خيرى الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986، ص 100.

⁴ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 25.

المطلب الثاني: المرحلة من (1945-1989)م

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية - السعودية، حيث احتلت السعودية مكاناً بارزاً في الاهتمام الأمريكي بسبب امتلاكها احتياطياً هائلاً النفط وأهميتها الإستراتيجية في حالة الحرب مع الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار ما وصف بـ"المد الشيوعي" إلى الجزيرة العربية¹ وزاد اهتمام شركة أرامكو بإنتاج النفط بعد الحرب، وكجزء من هذا الاهتمام عقدت اتفاقية بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو هي اتفاقية مناصفة الأرباح في 30 جانفي 1950. وعلى الرغم من تطور العلاقات الأمريكية- السعودية إلا أن الولايات المتحدة لم تلب من كل طلبات السعودية لاسيما ما يتعلق منها بتقديم ضمانات عسكرية، فقد أبدت واشنطن تحفظها من دعوات ابن سعود خلال عام 1946 بتقديم دعم عسكري لها لمواجهة ما كان يتصوره من احتمال حدوث هجوم مسلح قد تشنه الأسرة الهاشمية في العراق والأردن المدعومتين من قبل الحكومة البريطانية أن امتناع الحكومة الأمريكية عن التجاوب مع المطلب السعودي القاضي بتقديم الدعم العسكري لها كان نابعاً من مخاوفها في تسرب بعض الأسلحة إلى فلسطين عن طريق السعودية، ومع صدور قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947، الذي صوتت له الولايات المتحدة، أدي الموقف الأمريكي المساند للصهيونية إلى فتور في العلاقات بين البلدين.² وفي جانفي 1949 أقدمت الإدارة الأمريكية على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى سفارة، وفي 31 مارس 1949 نقلت ملكية قاعدة الظهران الجوية إلى الحكومة السعودية.³ وفي عام 1951

¹ خليل علي مراد، المرجع السابق، ص 25.

² نذير جبار حسين الهنداوي، المرجع السابق، ص 57.

³ نذير جبار حسين الهنداوي، المرجع السابق، ص 58.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

وبموجب اتفاقية دفاعية مشتركة وقعها البلدان أسست الولايات المتحدة بعثة تدريب عسكرية دائمة في السعودية.¹

أيضاً، كان من نتائج السياسة السعودية الخارجية المعارضة للأحلاف الغربية أن أصرت الحكومة الأمريكية على احتلال البريمي وقد كانت مشكلة البريمي بين السعودية وبين الحكومة البريطانية والتي كان سببها اكتشاف النفط، ويبدو أن الموقف الأمريكي هذا كان نابغاً من حاجة الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة إلى الدعم البريطاني لمواجهة الحظر الشيوعي والحركات الوطنية عموماً بهدف إكمال مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي مثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما وأن سلامة وأمن منطقة الخليج العربي ما زالت ضمن مسؤولية الحكومة البريطانية في نظر الإدارة الأمريكية.²

ونتيجة لذلك بدأت الإدارة الأمريكية تدرس كيفية إعادة العلاقات مع السعودية، وفي 18 جوان 1951، تم التوقيع في مدينة جده على اتفاقية دفاعية بموجبها استأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية (لمدة 9 سنوات) تمتد بين عام 1952 إلى 1963³ وبمقتضاها كذلك تقوم المملكة بشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة، وأن يقوم

¹ العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/12 على الرابط:

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070>

² عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية (1946-1958)م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 1995، ص 244.

³ تشالمرز جونسون، أحزان الإمبراطورية "أمريكا العظمى، القناع والحقيقة"، د ط، تر د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، 2006، ص ص 335-338.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

مستشارون أمريكيون بتدريب الجيش السعودي.¹ وفي مطلع 1956، وفي محاولة لاطمئنان السعودية بأنها مازالت ذات مكانة لدى الولايات المتحدة، فإن الإدارة الأمريكية رفضت طلباً عراقياً - بريطانياً تضمن اقتراح بإيقاف دفع العوائد النفطية للسعودية حينئذ بسبب موقفها من مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة.² أيضاً، وافقت الإدارة الأمريكية في 18 فيفري 1956 على إرسال 18 دبابة خفيفة أمريكية من طراز (ام -41) إلى السعودية.³ ومع أزمة السويس في عام 1956، عاد الملك سعود للتعاون مع الولايات المتحدة بعد أن عارض الرئيس الأمريكي ايزنهاور الخطة البريطانية الفرنسية الإسرائيلية لاحتلال قناة السويس.⁴

ويمكن القول أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة جديدة في التعامل في المملكة العربية السعودية ارتكزت على مجموعة من المحاور أهمها تقويض التقارب المصري - السعودي وإطلاع الملك سعود على مخاطر التقارب مع مصر لا سيما بعد تقارب مصر مع الكتلة الاشتراكية وقيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956 وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية من ناحية أخرى عولت الإدارة الأمريكية على دور الملك سعود في تسهيل تقبل أقطار المشرق لمبدأ ايزنهاور ووجه الرئيس الأمريكي ايزنهاور في 7 جانفي 1957 دعوة إلى الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة.⁵

¹ علاء ظاهر، "العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1998، ص 555.

² مؤيد إبراهيم الوندائي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر 1956، مجلة آفاق عربية، تشرين الأول 1990، ص 47.

³ مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1969، ص 22.

⁴ العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، المرجع السابق.

⁵ مایسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 27.

وكان لهذه الدعوة أهداف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها أهمها: مدى إمكان جعل سعود موازياً لعبد الناصر لأنه الاختيار المفضل لدى الأميركيين وكذلك لتخفيف الحقد والكراهية بين العرب والكيان الصهيوني، وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك في 8 فيفري 1957 عن المباحثات والنتائج التي تم التوصل إليها¹ وكان أهمها: التأكيد على أهمية السعودية الاقتصادية والدينية، وضرورة تعزيز قدراتها والحفاظ على استقرارها كما اتفق الجانبان على بذل الجهود لحل مشكلات المنطقة بالطرق السلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وقد شهد عام 1957 تطورات أخرى مست بشكل أو بآخر العلاقات السعودية - الأمريكية ومن أبرزها قضية الملاحة في خليج العقبة، والأزمة السياسية في الأردن، ثم الأزمة السورية ومضاعفاتها.² ومع الأحداث الداخلية في اليمن في عام 1962، وقيام الضباط الأحرار في 26 سبتمبر 1962 بثورة أطاحت بنظام حكم الأئمة في اليمن وإعلان قائد الثورة "عبد الله السلال" قيام النظام الجمهوري في اليمن³ وقد رفضت السعودية الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن ووقوفها مع إمام اليمن المخلوع وأعلنت دعمها للإمامة وتشجيعها للإمام البدر على استعادة عرشه واستعدادها لتقديم المساعدة والعون للأسرة الملكية وموافقتها على تشكيل حكومة مؤقتة على الأراضي السعودية⁴، وقد انطلقت وجهة النظر السعودية إزاء مخاوفها من النظام الجمهوري في اليمن من أن الإطاحة بنظام حكم الأئمة وإبداله بنظام جمهوري على نمط النظام المصري يعني خروج اليمن من الحظيرة الملكية ويمثل تهديداً للزعامة السعودية، وأن نجاحه هذا يؤثر في استقرار السعودية وانتقال

¹ للتفاصيل حول البيان المشترك، مذكرات ايزنهاور، المرجع السابق، ص 77.

² نذير جبار حسين الهنداوي، مرجع سابق، ص 164.

³ سعيد محمد ياديب، الصراع السعودي - المصري حول اليمن الشمالي (1962 - 1970)م، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، د ط، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن، 1991، ص 72.

⁴ سعيد محمد ياديب، المرجع السابق، ص 73.

عدوى الثورة لها¹ وتخوفها (أي السعودية) من احتمال تحويل اليمن بعد الثورة إلى قوة تجبرهم على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين من جديد لاسيما في الجنوب.² ومحاولة احتواء الثورة اليمنية بحيث لا تؤثر في أصدقاء ومصالح الولايات المتحدة في السعودية³، لقد شعرت السعودية بخيبة أمل كبيرة بعد فشلها في الحصول على دعم عسكري أمريكي لتأييد الملكيين في اليمن ولتلافي التوتر في العلاقات الأمريكية - السعودية بعث الرئيس الأمريكي برسالة في 25 أكتوبر 1962 إلى الأمير فيصل قال فيها "وباستطاعتكم أن تكونوا متأكدين من دعم الولايات المتحدة في الحفاظ على سيادة المملكة".⁴

ووعدها أيضا بإجراء مناورات عسكرية مشتركة فوق أراضي المملكة لإظهار الدعم الأمريكي الراسخ للسعودية⁵ ولتأكيد الإدارة الأمريكية مسانبتها للسعودية، تم وضع خطة للعمل من أجل دعم المملكة في جويلية 1963، وأطلق على هذه الخطة السطح الصلب والتي تضمنت إرسال الولايات المتحدة سربا من طائراتها المقاتلة إلى السعودية للمرابطة في إحدى مطاراتها مع الإعلان عن ذلك بطريقة تلفت أنظار دول المنطقة وإرسال مدمرة أمريكية للقيام بزيارات مستمرة للموانئ السعودية.⁶ ومع تطور الأحداث في المنطقة ثورة 8 فيفري 1963 في العراق، وثورة 8 مارس في سوريا 1963، طرأ على الموقف السعودي

¹ خديجة أحمد على الهبضي، العلاقات اليمنية - السعودية (1932 - 1980)م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص 123.

² خديجة أحمد على الهبضي، المرجع السابق، ص 124.

³ أحمد نعمان قاسم، العلاقات اليمنية - الأمريكية (1962 - 1992)م، حالة دراسية في علاقات الدول النامية بالدول الكبرى، اليمن، صنعاء، 1994، ص 177.

⁴ علي الدين هلال، أميركا والوحدة العربية (1945 - 1982)م، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، بيروت، ص 173.

⁵ نذير جبار حسين الهنداوي، المرجع السابق، ص 179.

⁶ نذير جبار حسين الهنداوي، المرجع نفسه، ص 182-183.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

الكثير من التغيير، حيث أبدى الأمير فيصل استعداد بلاده للتباحث مع الحكومة المصرية إدراكاً منه أن إحاطة السعودية بأنظمة ثورية يجعل من الصعب على بلاده الاستمرار في سياساتها المساندة لعناصر النظام اليمني السابق لاسيما وأن موقف حليفه الأول (الولايات المتحدة) أكد على الحل السلمي.¹ وحرب جوان 1967 وأثرها على العلاقات السعودية - الأمريكية لقد كان الحرب جوان 1967 تأثيراً مباشراً على العلاقات الأمريكية - السعودية، حيث انضمت السعودية إلى العراق والكويت في فرض حظر على شحن النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا.²

ففي 7 جوان أغلقت السعودية آبارها النفطية، وعقدت شركة أرامكو كل أعمالها³ وأوقف العمل في مصفي رأس تنورة على ساحل الخليج العربي وأوقف الضخ أيضاً في خط التابلاين وأعلن راديو الرياض أن السعودية ستوقف كل صادراتها النفطية. ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي عمل قد يضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير، ولم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك، فقد أعطى السعوديون شركة أرامكو الضوء الأخضر في 10 جوان 1967 لاستمرار عملياتها في السعودية ما دام النفط لا يتم إرساله إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الإجراءات السعودية لم تتأثر الولايات المتحدة كثيراً بهذا الموقف وذلك لأن النفط كان يصلها عن طريق طرف ثالث، أي أن النفط يباع في مكان ثم ينقل من هذا المكان إليها، ولم يتأخر وصول الإمدادات النفطية إليها سوى ثمانية أيام⁴ وبالتالي، فإن عملية فرض

¹ نذير جبار حسين الهنداوي، المرجع السابق، ص 181.

² مایسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 30.

³ وداد خضير الشتيوي، موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 1997، ص ص 195-196.

⁴ نيسون لي جريسون، مرجع السابق، ص 103.

الحظر لم تؤذ الدول التي فرض عليها الحظر لأنها وجدت النفط في مكان آخر، من ناحية أخرى، فإن الدول العربية المنتجة للنفط، لم تستطع الاستمرار في وقف أو تخفيض الواردات لأن النفط يشكل مصدر دخلها الأساسي¹. وفي 2 سبتمبر 1967، ثم استئناف شحن النفط إلى الولايات المتحدة المباشرة. وما بين حرب جوان 1967 وحرب أكتوبر 1973 حافظت العلاقات السعودية - الأمريكية على مستوى من الاستقرار والتقاطع العالمي في المصالح عدا ما تعلق منها بالصراع العربي- الإسرائيلي² حيث أكد الملك فيصل على أن الانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة يجب أن يسبق أية تسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني، وأعلن أنه لا يقبل بأي حل جزئي للقضية الفلسطينية³.

ومع عجز الإدارة الأمريكية عن تعديل سياساتها إزاء الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفع الملك فيصل إلى تحذير الولايات المتحدة من أن سياساتها ستدفع في النهاية الدول العربية للتحويل نحو الاتحاد السوفيتي وستجلب الكارثة لطفاء الولايات المتحدة في المنطقة⁴ إلا أن الولايات المتحدة لم تأخذ التحذير السعودي هذا مأخذ الجد ولم يحدث أي تحول مهم في السياسة الأمريكية بخصوص "الشرق الأوسط"⁵. ويبدو أن السبب وراء ذلك هو معرفتها بعدم جدية الملك فيصل في تحذيره هذا خصوصا وأن علاقة الأخير بالاتحاد السوفيتي هي

¹ محمد على محمد التميم، العلاقات السعودية-الأمريكية (1964-1975)م، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2002، ص 104.

² يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب: العلاقات السعودية - الأمريكية نموذجا، د ط، دار حوران، سوريا، دمشق، 2003، ص ص 43-49.

³ هالة أبو بكر سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (1967-1973)م، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1983، ص 100.

⁴ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 31.

⁵ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع نفسه، ص 32.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

علاقة غير جيدة، كما أن السعودية بعد عام 1967 أصبح اعتمادها على الولايات المتحدة أكثر من قبل، وأصبحت حاجتها متزايدة للولايات المتحدة خصوصاً في مجال التسليح وتحديث القوات المسلحة.¹

ويمكن القول، أن نهاية حرب 1967 ونتائجها كانت مؤشراً على بدء مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية-السعودية، فلم تعد السعودية تخش التيار القومي وكان وراء هذه الحالة مجموعة عوامل أهمها: تزايد تأثير الملك فيصل على الساحة الدولية وقدرته السياسية والقوة المالية السعودية، هذا فضلاً عما أصاب التيار القومي العربي من ضعف وانقسام.

وقرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي والعلاقات الأمريكية السعودية، ففي 16 جانفي من عام 1968 أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بالانسحاب من شرق السويس (أي المنطقة الواقعة بين عدن غرباً إلى سنغافورة شرقاً) لأسباب كثيرة في موعد أقصاه نهاية عام 1971.²

وقد توافق صدور هذا الإعلان مع ازدياد قلق الإدارة الأمريكية بخصوص الاستنزاف السريع للاحتياطي النفطي داخل الولايات المتحدة وزيادة الاعتماد على نفط الخليج العربي وكذلك ازدياد النشاط البحري السوفيتي في الخليج العربي والمحيط الهندي وحصول تغيرات سياسية مهمة في بعض دول المنطقة في تلك الفترة وقد حاولت الولايات المتحدة تأجيل

¹ هيلين لانكر، بيت مبني على الرمال: الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية، تر مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د س ن، ص 108.

² عودة عودة وجاسم محمد هايش، "السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي (1967-1971م)"، مجلة الخليج العربي، م 29، جامعة البصرة، 1999، ص ص 14-20.

الانسحاب البريطاني من شرق السويس إلا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل.¹ ومبدأ نيكسون في 25 جويلية 1969 الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مبدأ الساعي إلى الاعتماد على قوى إقليمية - إيران والسعودية - لضمان المصالح الأمريكية في المنطقة وكان مصمماً للتطبيق في آسيا، ويفسر سعي الولايات المتحدة لتطبيق مبدأ نيكسون في الخليج العربي أسباب كثيرة أهمها: احتواء القوة السوفيتية المتزايدة داخل حدودها والحصول على النفط وضمان استمرار حركة السفن والطائرات الأمريكية إلى المنطقة وخارجها² لقد أدى مبدأ نيكسون عند تطبيقه في منطقة الخليج العربي إلى ظهور ما يسمى بنظرية المصلحة والتي تقضي بأن أمن الخليج العربي يجب أن تضمنه دول المنطقة وخصوصاً الدول الأكثر استعداداً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وهما إيران والمملكة العربية السعودية³ لقد انطلقت رؤية مخططي السياسة الأمريكية بأن إيران القوة عسكرياً والسعودية القوة عسكرياً أيضاً وإن كانت بدرجة أقل يمكن أن يؤدي دورهما بوصفهما قوة رادعة يعتمد عليها ضد أي تهديد خارجي وبناء على ذلك تحركت السعودية سريعاً خلال عامي 1968 - 1969 لغرض معالجة مشكلة انسحاب بريطانيا من الخليج العربي حيث أرسل الملك فيصل أخاه الأمير خالد إلى الولايات المتحدة في يوليو 1968 لطلب المساعدة المباشرة من الإدارة الأمريكية لأن السعودية لا تثق في إيران ولكن السياسة الأمريكية في توزيع الأدوار بين القطبين السعودي والإيراني أثرت القطب الإيراني بمهمة الحراسة بكل ما تطلبه من دعم

¹ خليل على مراد، "سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي (1968 - 1980)م"، مجلة الخليج العربي، ع 1، م 17، 1980، ص 29.

² خليل على مراد، "الولايات المتحدة: النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات"، مجله الخليج العربي، م الرابع عشر، ع 1، جامعة البصرة، 1982، ص 18.

³ العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، المرجع السابق.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

عسكري وتسليح متفوق، وقصرت مساعداتها ومبيعاتها العسكرية للسعودية على تقوية دفاعاتها فقط.¹

حاولت السعودية الاستفادة قدر الإمكان من مبدأ نيكسون رغم الأعباء المالية الكبيرة التي تحملتها نتيجة زيادة مشترياتها من الأسلحة الدفاعية، حيث أصبح هناك نوع من سباق التسليح بين إيران والسعودية، فقد سهلت الإدارة الأمريكية مهمة كل من إيران والسعودية في الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية وتجلت هذه الحالة أكثر وضوحاً بالنسبة للسعودية ابتداءً منذ عام 1970، فقد تضاعفت الميزانية العسكرية السعودية بنسبة 700% وزادت قيمة الصفقات العسكرية الأمريكية إلى السعودية بشكل كبير من 16 مليون دولار في عام 1970 إلى 312 مليون دولار في عام 1972، كذلك قامت السعودية وبناء على نصيحة الولايات المتحدة بتطوير سلاح البحرية والقوة الجوية وتحديث الحرس الوطني السعودي.²

وقد مرت العلاقات السعودية-الأمريكية بفترة توتر عقب تصريحات الرئيس فورد ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في مطلع 1975 عن احتمال استخدام الحل العسكري واللجوء إلى القوة إذا قامت المملكة السعودية بحظر نفطي آخر وقد صرح الملك فيصل بأنه يشعر بخيبة أمل تجاه تصريحات كيسنجر وأعرب عن استيائه من التهديدات الأمريكية وقال "نحن لا نرغب مطلقاً في فرض حظر نفطي ضد أحد ونرجو ألا تضطربنا الظروف مرة أخرى لعمل شيء لا نرغب فيه ... نحن لا نتصور أن حكومة عاقلة ستورط العالم في خراب

¹ أسامه الغزالي حرب، ومحمد السعيد إبراهيم إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، ع 62، د ب ن، د س ن، ص 22

² عبد العظيم رمضان، "النفط والأمن في الخليج العربي"، ندوة في لندن، مجلة السياسة الدولية، ع 63، د ب ن، 1981، ص 201.

مدمر ولا نعتقد أن مسؤولاً أمريكياً يفكر في ذلك". واستمر التوتر في العلاقات حتى قام كينسجر بزيارة إلى السعودية في 15 فيفري 1975 لإزالة التوتر والتأكيد على أن العلاقات بين البلدين قائمة على التعاون لا على المجابهة وعدم وجود مماثلة أمريكية لإنهاء الصراع العربي- الصهيوني وأن ما نشر من أنباء عن إمكانية التدخل العسكري وغيره هي محض هراء وكرد فعل لهذه الزيارة، أعلنت الحكومة السعودية أنها تثق بعود واشنطن، إلا أن موقف الملك فيصل ظل ثابتاً من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة والانسحاب من جميع الأراضي العربية 1967¹. ومع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 أسهمت الثورة الإيرانية وتحول إيران إلى دولة معادية للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والغزو السوفيتي لإيران في دفع العلاقات الأمريكية السعودية إلى مرحلة أكثر عمقاً، وبرزت قضايا إستراتيجية للتعاون فيما بينهما وحتى عام 1990 تخطت الدفاع المباشر عن أمن الخليج العربي إلى احتواء النفوذ السوفيتي في أفغانستان وقامت المملكة بدور هام في هذا الشأن فقد عززت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة من التزامها "الصارم تجاه أمن الخليج وبصفة خاصة أمن المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال "مبدأ كارتر"² الذي تولت بموجبه - لأول مرة - المسؤولية المباشرة في الدفاع عن أمن الخليج ومصالحه النفطية عبر ما أطلقت عليه بعض الكتابات الـ **muscular response** القائم على التواجد العسكري المباشر لها في المنطقة من خلال إنشاء وحدة الدفاع المشترك **Tampa** وما ارتبط بها من نشر حاملات طائرات وسفن إمداد في الخليج العربي وتعزيز استقادة قواتها المحاربة من المنشآت العسكرية في دول الخليج وعلى رأسها المملكة وبالرغم من انخراطها المباشر في المنطقة، فقد استمرت الولايات

¹ مایسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 38.

² مبدأ كارتر: ربط أمن الخليج ومن ضمنه السعودية بأمن الولايات المتحدة وسهل الطريق لمزيد من التعاون الأمريكي السعودي العسكري والجوي طوال حقبة الثمانيات.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

المتحدة في سياسة تعزيز القدرات العسكرية للمملكة عبر برنامج المساعدات العسكرية ITEM حتى عام 1976 وكذلك السماح بإبرام صفقات أسلحة كبيرة معها لاسيما بعد قرار المملكة بإنشاء قاعدة الملك سعود الجوية واختيار الولايات المتحدة كممول وحيد لكافة الاحتياجات العسكرية للقاعدة.¹ وفي إطار تعزيز تسليح المملكة العربية السعودية، وافقت الإدارة الأمريكية في عام 1981 على صفقات أسلحة للمملكة بلغت قيمتها 5.8 مليار دولار، شملت أسلحة متنوعة ومتطورة من بينها أجهزة إنذار مبكر وطائرات استطلاع وصواريخ ورادارات أرضية كما توسعت هذه الإدارة في إيجاد خبراء لتدريب القوات العسكرية على الأسلحة الحديثة.²

وعليه، يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة اتسمت بقدر أكبر من التعقيد والعمق تجاه المملكة العربية السعودية وبينما استمر هدف تلك السياسة التصدي لمحاولات القوي الخارجية في الإقليم وخارجه (إيران والاتحاد السوفيتي) من السيطرة أو تهديد المصادر النفطية للمملكة، فقد طرأ عليها هدف جديد ناتج عن أزمة الحظر النفطي، تمثل في العمل على تقليص نصيب المملكة في الواردات الأمريكية من النفط والعمل على تحييد دور النفط كسلاح سياسي والتأكيد على طبيعته الاقتصادية البحتة.

¹ أحمد يوسف احمد، "أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 41، يوليو 1975،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ص 103.

² مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1990 / 2001م)

مع الغزو العراقي للكويت 1990م بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين، فمع انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد المشترك المتمثل في التصدي لمحاولات امتداد النفوذ السوفيتي إلى منطقة الخليج العربي، عكفت إدارة بوش الأب على مراجعة سياستها تجاه منطقة الخليج العربي لبلورة سياسة تتسق والمتغيرات التي اختفت أو ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة لاسيما تراجع التهديد السوفيتي للمنطقة والتقارب الأمريكي مع العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية، والمصالح الأمريكية التي بدأت تظهر وتزايد في العراق وفي مقدمتها المصالح النفطية للشركات الأمريكية، لكن الغزو العراقي للكويت في صباح يوم 2 من أوت عام 1990م، دفع بالولايات المتحدة إلى اعتبار "العراق" عامل تهديد جديد لمصالحها في المنطقة وبالتالي، كان أمن وسيادة المملكة العربية السعودية ومواردها النفطية أول ما أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بشأنه صباح يوم الغزو وليس المصالح الأمريكية النفطية في الكويت أو العراق فأعرب الرئيس بوش الأب خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد صباح يوم الغزو عن انزعاج الولايات المتحدة البالغ على أمن المملكة العربية السعودية وإمدادات النفط، ولاسيما المنطقة الشرقية والإحساء بوصفهما عرضة للتهديد المباشر، في حال توجه القوات العراقية من الكويت باتجاه المملكة حيث ستكون تلك المنطقة أولي المناطق التي ستواجهها. وفي حال تمكنت القوات العراقية من السيطرة عليها، يكون العراق قد سيطر على 25% من الاحتياطات النفطية في العالم "مما سيمكن العراق في حال سيطرتها على الموارد النفطية للمملكة العربية السعودية - على إملاء أولوياته على السوق العالمي للنفط¹، وأكد الرئيس بوش الأب في كافة التوجيهات Directives الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال فترة الأزمة على أن هذا

¹ تغايد أنور السيد الجويلي، النفط كمحدد للسياسة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية (1990-2006م)، رسالة

ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 140

الغزو يمثل تهديداً خطيراً على سيادة الدول الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية. وفي 8 أوت 1990 علل الرئيس بوش الأب قرار إدارته باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية العراقية من الكويت قائلاً "أن الدفاع عن سيادة المملكة العربية السعودية يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة".¹ وكانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت يوم 6 أوت قرارها بنشر قوات أمريكية محاربة في المملكة العربية السعودية بوصفها الوسيلة الأكثر فاعلية في الدفاع عنها في مواجهة أي محاولات اعتداء من قبل القوات العراقية غير أن الملك فهد تردد في الموافقة على المطلب الأمريكي بنشر قوات محاربة على أراضي المملكة، انطلاقاً من موقف بلاده التقليدي الراض لتواجد قوات أجنبية مباشرة خوفاً من إثارة الرأي العام والقوى الأكثر محافظة فيها، وحرصاً على إقناع الملك فهد بالاستجابة لمطلب الولايات المتحدة، أرسل الرئيس الأمريكي وزير دفاعه ديك تشيني إلى المملكة يوم 6 أوت لإقناع الملك بوجود حاجة ملحة للقيام بعمل عسكري ضد العراق ونشر قوات محاربة في المملكة لضمان حمايتها في مواجهة القوات العراقية، وعقب موافقة الملك فهد على نشر تلك القوات على الأراضي السعودية شريطة انسحابها بمجرد زوال التهديد العراقي بدأت الولايات المتحدة في نشر قواتها في الخليج والمملكة العربية السعودية. وفي سبيل تعويض النقص في الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة توقف الإمدادات الكويتية والعراقية للسوق العالمي وللسوق الأمريكي، وخوفاً من تعرض اقتصادها لتهديد خطير وكذلك الاقتصاد العالمي، فالولايات المتحدة تستورد نحو نصف احتياجاتها النفطية من الخارج، فإن الإدارة الأمريكية دعت الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها لتعويض الخسائر، وبالفعل سارعت المملكة للاستجابة لدعوة الإدارة الأمريكية في سبتمبر 1990 عقب فرض مجلس الأمن العقوبات على قطاعي النفط العراقي والكويتي في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وقامت بزيادة طاقتها الإنتاجية بنحو 50% لحد من الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار

¹ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 41.

النفط خلال الأزمة حيث بلغ سعر البرميل نحو 40 دولار للبرميل ودفعت بالأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض إلى 20 دولار للبرميل.¹ مع نهاية الغزو العراقي للكويت وخلال هذه المرحلة كان واضحاً التزام الولايات المتحدة بأمن المملكة العربية السعودية، كما سعت الولايات المتحدة لحماية مصالحها الإستراتيجية وكانت المملكة أهم أدوات حماية هذه المصالح.² يمكن القول أن حرب الخليج الثانية كانت مصدراً لتوجيه العديد من الانتقادات للنظام السعودي، وخاصة من جانب بعض التيارات الإسلامية التي رأت في سياسات هذا النظام سبباً في وجود القوات الأمريكية في المنطقة، وترسيخ وجودها من خلال القواعد العسكرية والاتفاقات الأمنية التي وقعتها مع دول الخليج، كما رأت في هذا الوجود تدنيماً للأراضي المقدسة وانتهاكاً لحرمتها، ولذلك دخلت في مرحلة صراعية ضد النظام السعودي من ناحية، والمصالح الأمريكية في المنطقة، من ناحية أخرى حدث تراجع لدور المملكة الإقليمي، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، أزلت حرب الخليج الحواجز التقليدية للوجود الغربي المباشر في منطقة الخليج، وتحملت الولايات المتحدة المسؤولية المباشرة عن المنطقة، الأمر الذي خفف من الحاجة إلى وكلاء إقليميين، بل وزاد من اتهام الحلفاء الإقليميين بالعمالة للولايات المتحدة.³ فكانت المواجهة حتمية بين الطرفين وتحول العمل الإسلامي المسلح إلى استهداف المصالح الأمريكية ليس فقط داخل المملكة، ولكن العديد من مناطق العالم. وبوجه عام، بعد انتهاء فترة "جورج بوش الأب" فإن العلاقات السعودية - الأمريكية خلال تولي الرئيس بيل كلينتون (1993-2000م) شابها نوع من البرود لدرجة تم وصفها بأنها تشبه طائرة يقودها الطيار الآلي ويتعدى ذلك إلى تركيز كلينتون على المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية، والسياسة الداخلية ونشر الديمقراطية من جهة وتبنيه السياسة "الاحتواء المزدوج"

¹ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 41.

² مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع نفسه، ص 42.

³ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 42.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

ضد كل من إيران والعراق، كما أن التغيرات العالمية الممثلة بانتهاء الاتحاد السوفيتي وغيابه كمهدد المصالح وأمن كلا البلدين برزت كعامل رئيسي في برود العلاقة.¹ ومع تولي "جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة في 20 جانفي 2001، أعربت السعودية عن أملها في عودة العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة، والسير على نهج أبيه "بوش الأب" بالالتزام بالدفاع عن أمن السعودية إلا أن التغيرات الإقليمية والأحداث الدولية أدت إلى تمهيد الطريق أمام توتر العلاقات بشكل غير مسبوق، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى 2001 وتصاعد حدة الأحداث في الأراضي الفلسطينية توترت العلاقات الأمريكية - السعودية على ضوء انحياز الإدارة الأمريكية كلياً للإسرائيليين وأرسل الأمير "عبد الله" ولي العهد آنذاك رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية، محذراً أنه لن يسمح لنفسه أن يصبح "شاه إيران".²

¹ فتحي العفيفي، "الخليج العربي - النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي"، د ط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003، ص ص 196-204.

² خالد رجب سعيد الزهراني، تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية - الأمريكية "دراسة في الإدارة السعودية للأزمة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص 98.

المبحث الثاني: أزمة العلاقات السعودية - الأمريكية إثر أحداث 11 سبتمبر

شهدت الولايات المتحدة والعالم بأسره حدثاً تاريخياً صباح يوم الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، إذ اصطدمت طائرة ركاب بأحد برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك فهدمت معظمه، وبعد ثمانية عشر دقيقة اصطدمت طائرة ركاب أخرى بالبرج الثاني فهدمته وهدمت معه ما تبقى من بنيان البرج الأول، وبينما كان مسؤولو وزارة الدفاع (البنتاغون) يراقبون ما يحدث في مركز التجارة العالمي فوجئوا بارتطام طائرة ركاب بمبنى البنتاجون الذي يضم مبنى قيادة القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع، وحتى وزارة الخارجية الأمريكية لم تسلم، حيث انفجرت سيارة مفخخة بالقرب منها، فأسفر الانفجار عن حريق في مبنى الوزارة الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار عن البيت الأبيض، وفي هذه الأثناء قطع الرئيس الأمريكي جورج بوش زيارة كان يقوم بها إلى إحدى المدارس الابتدائية في فلوريدا، وقال في أول تعليق له على الحادث إن أميركا تعرضت إلى مأساة قومية اليوم وسيتم عمل كل شيء لاصطياد الفاعلين، وإن الإرهاب لن يصمد ولن يقف في وجه أمريكا".

جاءت هذه الأحداث كفرصة سانحة للولايات المتحدة، إذ سمحت لها بتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تطمح إليها في آسيا، حيث وضعت قدماً لها في آسيا الوسطى، والتمركز في أفغانستان قريباً من روسيا والصين، فالحرب على أفغانستان تتجاوز بكثير أهدافها المعلنة، فهي تستهدف استكمال رسم ملامح النظام الدولي، وتكريس السيطرة الأمريكية على روسيا، وتفكيك رابطة الدول المستقلة، وتهديد الجناح الغربي للصين.

لقد حظيت العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث "11 سبتمبر" عام 2001م وما تلاها من تداعيات باهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين والرأي العام عموماً، ذلك أن العلاقات التي ظلت متميزة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بشكل سلبي بعد تلك الأحداث، وبرزت حملة عدائية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية من قبل بعض المؤسسات والصحف الأمريكية وطالب البعض الإدارة الأمريكية بممارسة مزيد من الضغوط ضد المملكة الذين اتهموها بدعم التطرف الإسلامي الذي أدى إلى تلك الأحداث، وقد أشار الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية "جيم ولسلي"، أحد الأصوات اليمينية في واشنطن إلى احتمالات أن يقود الأمريكيون سيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود بتخفيض الاعتماد على النفط السعودي.¹ وقبل التطرق إلى ملامح هذه الحملة العدائية ضد المملكة وأهدافها وتداعياتها سيتم الإشارة بإيجاز إلى أهم المحطات التي مرت بها العلاقات السعودية الأمريكية أثناء تلك الأحداث.

المطلب الأول: الموقف السعودي من أحداث 11 سبتمبر 2001م

أدانت المملكة العربية السعودية بشدة "أحداث 11 سبتمبر". كما ساهمت المملكة بشكل كبير في الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، كون المملكة من أكثر الدول تضرراً من الإرهاب الذي استهدف المملكة وأمنها، و أضر كذلك بعلاقاتها الدولية وبخاصة مع الولايات المتحدة، وقد سبق للمملكة العربية السعودية أن سحبت الجنسية السعودية من زعيم تنظيم القاعدة المتهم الأول في أحداث سبتمبر - قبل تلك الأحداث بسنوات، وعلى الرغم من ذلك، شهدت العلاقات السعودية الأمريكية أزمة حقيقية وتحدياً

¹ فلاح عواد الشراري، العلاقات السعودية - الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة (1974-2011)م، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2011، ص ص 69-70.

كبيراً بشكل لم يسبق له نظير في السابق ويعود السبب في تلك الأزمة لاعتقاد بعض أفراد الإدارة الأمريكية وشخصيات سياسية وإعلامية أمريكية بأن السعودية مسؤولة بشكل أو بآخر عن تنامي ظاهرة التطرف الإسلامي وتزايد حجم موجة العداء للغرب وللولايات المتحدة بشكل خاص. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمنها مهدد، وأنها في مواجهة طويلة الأمد زمانياً ومجالها المكاني واسع ومفتوح يشمل كل بقعة في العالم في حربها ضد الإرهاب. لذا ظهرت دعوات أمريكية على مختلف المستويات سواء من مسؤولين في الإدارة الأمريكية أو على المستوى الشعبي لتدعو عقب سقوط حركة طالبان أنه بعد تدمير هالة نجاح بن لادن ف إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة نادرة للتقدم بانتصارها وتجفيف مستنقع التطرف الإسلامي مما يعني نقل المعركة إلى مصدره الحقيقي وهو ليس أفغانستان بل بلاد العرب بحسب اعتقادهم.¹

المطلب الثاني: الحملات الدعائية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001م ضد المملكة العربية السعودية

واجهت المملكة العربية السعودية حملة دعائية ضخمة معادية بسبب أحداث "11 سبتمبر"، لأن الصراع الحالي الذي تخوضه الولايات المتحدة بحسب الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما "لم يعد مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين بل ولا مع الراديكاليين الإسلاميين انه صراع مع الفاشية الإسلامية"، وبحسب تعبيره فإنه يرى بأن تلك الفاشية تشكل تحدياً أيديولوجياً هو في بعض جوانبه أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية، وينبغي أن يوجه إصبع الاتهام قوي بشأن صعود الفاشية الإسلامية نحو، وتبني قادته يجب المملكة العربية السعودية. كما يرى المحلل السياسي لوران مولاريك أنه "إذا أدرك السعوديون

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص 70.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

أنهم سيصطدمون في نهاية ركضهم بجدار، وأنهم سيقعون في نهاية المطاف، فلين من شأن ذلك أن يقنعهم بأهمية أن يعمدوا فوراً إلى تغيير طرقهم الشريرة، ويتوجب عليهم فعل الكثير لإقناع الآخرين بأنهم قد تغيروا فعلاً نحو الأحسن، عليهم أن يبادروا فعلاً إلى وقف الإنفاق على التعليم الديني المتطرف، ووقف الدعايات المغرضة ضد الغرب والأديان الأخرى عليهم أن يتخلوا فعلاً لا قولاً عن عادة الحقد، وعليهم أن يكفوا تماماً عن تمويل الجمعيات التي تنتشر بالأعمال الخيرية في دعم الإرهاب ورموزه و أفراده أن تتوقف عن فعل كل ما يهدد الآخرين، وسنقول للمملكة اعلمي هكذا أو ستموتي. وكانت اللجنة الاستشارية أمريكية مستقلة تمولها الحكومة الأمريكية ويطلق عليها **1998م**، اللجنة الأمريكية بشأن الحريات الدينية في العالم أنشأها الكونجرس عام أوصت الإدارة الأمريكية بان تضيف المملكة العربية السعودية.

وتأتي هذه التقارير والتوصيات في إطار الحملة الشرسة التي تشنها بعض الصحف والمؤسسات الإعلامية الأمريكية- المرتبطة باللوبي الصهيوني منذ "أحداث 11 سبتمبر" ضد المملكة، وفي إطار تلك الحملة كانت أطراف أمريكية قد أعلنت في شهر سبتمبر الماضي عن رفع دعوى قضائية من قبل أكثر من ستمائة من أقرباء وضحايا اعتداءات 11 سبتمبر ضد جهات ومنظمات وشخصيات سعودية عديدة، ضمن لائحة تضم أسماء مائة منظمة وفرد بدعوى دعمها للإرهاب الذي قاد إلى أحداث "11 سبتمبر". وقد أثير الموضوع في مقابلات بين المسؤولين السعوديين والأمريكيين. وكان مسؤول في إدارة بوش قد ذكر أن مسؤولين سعوديين اشتكوا لنظرائهم الأمريكيين من أن هذه القضية يمكن أن تضر بالعلاقات المتوترة بين البلدين.

كما حصل تأزم كبير في العلاقات السعودية الأمريكية على ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة رائد كوربوريشن" للمجلس الاستشاري التابع لـ "البنتاغون" في مارس 2002م،

والذي صنف المملكة بأنها دولة "عدوة"، كما وصف السعوديين بأنهم ناشطون على كل مستويات السلسلة الإرهابية.

وقد دعا إلى استهداف آبارها النفطية واستثماراتها في الخارج إذا لم تستجب للطلبات الأمريكية. وتعتبر مؤسسة رائد ذات علاقة بـ "البنتاغون". فهي توصف بأنها واحدة من مجموعات هذه الوزارة الرئيسية في أمريكا، ومهمتها تسهيل عملية صنع القرار الأمريكي عبر وضع الأبحاث والتحليلات على طاولة المسؤولين الكبار. وهكذا، فإن تجدد الحملة الأمريكية على السعودية بتسريب تقرير "رائد" عبر كبرى الصحف، يبدو كأنه يهدف إلى تطويع الممانعة السعودية لمخطط ضرب العراق. وقد رأت الولايات المتحدة الفرصة سانحة من أجل الضغط على المملكة العربية السعودية من أجل التجاوب مع مطالبها التي تعددت وتتنوعت حتى وصلت إلى حد المطالبة بتغيير مناهج في المقررات الدراسية في المملكة بحجة أنها تفرخ التطرف والإرهاب.¹

المطلب الثالث: رد الفعل السعودي على الحملة الإعلامية

جاء رد الفعل السعودي على التحريض الإعلامي ضد المملكة العربية بسبب "أحداث 11 سبتمبر" في حديث خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله، والذي كان ولي العهد آنذاك، لكبار المسرة ولين ورجال العلم ووجهاء وأعيان المملكة أثناء اجتماعه بهم بعد تلك الأحداث وقال فيه: "إنكم تعلمون أن الحملات الإعلامية الأجنبية التي تشن في أغلب أنحاء العالم ضد هذا الوطن، سببها لأنكم تحكمون الشريعة المحمدية، ونحن لا يهمنا من يتكلم أو من ينتقد، لأننا متمسكون بعقيدتنا وديننا، وسنكون نحن وأبنائنا في

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 71-72.

بينهما)

خدمة هذا الدين والوطن والمليك".¹ من الجدير بالذكر، أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس الأسبق "بوش الابن ووزير خارجيته كولن باول شددت على ضرورة الحفاظ على العلاقات الجيدة مع السعودية، والتقليل من تأثير الحملة الإعلامية الأمريكية ضدها، إلا أن زيادة المخاوف والشكوك أصبحت مقلقة بسبب الحملة التي يقف وراءها اليمين الأمريكي المتصهين والمتحالف علناً مع اللوبي الصهيوني. والتي زاد نفوذها وتأثيرها في أجهزة صنع القرار الأمريكي والتي تسعى لإعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط وضمان الهيمنة والتفوق للكيان الصهيوني في الشرق الأوسط كما أن تلك الحملة وجهت انتقادات لاذعة الإدارة بوش لتقاعسها عن ممارسة مزيداً من الضغوط تجاه المملكة بحجة الحفاظ على المصالح الأمريكية والشراكة الحيوية بين البلدين يقول لوران موزاويك إن مبررات الشراكة الأمريكية السعودية فقدت مبرراتها وأهميتها وضرورة استمرارها.. وحتى النفط الذي اعتقد البعض أن من قبيل المخاطرة الإقدام على أي خطوة لحمايته من عبث الآخرين، إنما هو متنفس الاقتصاد وهو أيضاً الوسيلة المتاحة للدول التي تنتجه وتحتزنه للحصول على احتياجات من متطلبات الحياة.

يمكن القول بأن الحملة الشرسة ضد المملكة العربية السعودية والعداء الواضح لها لم تكن مجرد آراء شخصية لبعض المفكرين أو كتابات صحفية لا علاقة لها بالإدارة الأمريكية. بل إن بعضها صدر عن مؤسسات أمريكية هامة ذات صلة ببعض أجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة وهو ما يثير المخاوف والشكوك من النوايا الأمريكية تجاه المملكة، وبخاصة إلى إصدار بعض هذه المؤسسات تقارير معادية ومثيرة للجدل تجاه المملكة، وعلى الرغم من اللقاءات والاتصالات المتكررة بين مسؤولي البلدين وتأكيدهما على قوة العلاقات بين البلدين وحرصهما على الحفاظ على هذه العلاقة إلا أن تداعيات الأحداث واستمرار هذه

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص 73.

الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون

بينهما)

الحملة الصحفية والإعلامية ضد المملكة قد أثرت بشكل واضح على مستوى العلاقات بين البلدين في شتى المجالات.¹

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 73-74.

المبحث الثالث: المعاهدات والاتفاقيات و مظاهر التعاون بين البلدين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م

يستعرض هذا المبحث أهم الأحداث والقضايا في العلاقات الأمريكية السعودية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي شكلت مرحلة فاصلة في العلاقات بين البلدين وحدث تحول جذري في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول: الفترة من نهاية 2001 وحتى 2009 فترة حكم جورج بوش الابن والثاني: من 2009 وحتى 2011 انتهاء عهد الرئيس باراك أوباما.

المطلب الأول: في عهد الرئيس جورج بوش الابن (2001/2009)م

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شهدت هذه المرحلة توتر في العلاقات الأمريكية السعودية وصل إلى أعلى درجاته ومع توجيه الاتهام لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن والذي يحمل الجنسية السعودية وكذلك لخمس عشرة سعودياً آخرين تعرضت المملكة لضغوط كبيرة، وانتقادات واسعة، ليس فقط من أعضاء الإدارة الأمريكية، ولكن أيضاً تيارات وقطاعات فاعلة في المجتمع الأمريكي، لتكشف هذه الأحداث عن الصورة الحقيقية للمملكة العربية السعودية، التي رغم كونها حليف استراتيجي للولايات المتحدة منذ أربعينات القرن العشرين إلا أن ذلك لم يكف لتغيير الصورة الذهنية للعرب والمسلمين في المجتمع الأمريكي، هذه الصورة التي تنطلق من جذور دينية صراعية. حتى

بينهما

أن حدة الانتقادات الصريحة لنظام الحكم السعودي ذهبت في بعض الأحيان إلى وصف السعودية بأنها عدو للولايات المتحدة.¹

وعلى الرغم من أن الفترة التالية مباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت حافلة بالمواقف والتصريحات والدراسات الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية إلا أن الإدارة الأمريكية على المستوى الرسمي، تبنت نهجاً هادئاً وغير تصعيدي تجاه المملكة العربية السعودية ونأت بنفسها عما تضمنته التقارير التي حملت المملكة مسئولية مباشرة في دعم الإرهاب، وصدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية نافياً الاتهامات الموجهة للسعودية بالتواطؤ في تجفيف مصادر تمويل الجماعات المتشددة، معبراً عن امتنان الولايات المتحدة للمملكة بسبب الخطوات التي قامت بها في هذا الاتجاه. وبررت العديد من الكتابات تبني إدارة "بوش الابن" لهذا النهج الهادئ والتمتزن تجاه المملكة في الوقت الذي سارعت إلى اتخاذ سياسات عنيفة في مواجهة دول أخرى، لم يكن لها علاقة واضحة أو مبررة لهجمات سبتمبر" مثل "العراق" وسعت إلى إيجاد أي رابط لها بالقاعدة برغبة تلك الإدارة في أن تقوم المملكة بدور فعال في تحقيق التوازن في السوق العالمي للنفط وتهدئة سعر النفط في أعقاب تلك الهجمات حيث ارتفع سعر برميل النفط في اليوم التالي للهجمات إلى 28 دولار مقابل 20 دولار في اليوم السابق لها، وبالفعل سارعت المملكة ابتداء من اليوم التالي للهجمات ولمدة أسبوعين بإرسال نصف مليون برميل للولايات المتحدة، متجاهلة حصتها المقررة في أوبك، مما أدى إلى تراجع سعر النفط إلى 20 دولار مرة أخرى.²

¹ عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: "دراسة تأثير البعد الديني"، رسالة الدكتوراه،

جامعة القاهرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة، 2014، ص 225

² تغاريد أنور السيد الجويلي، المرجع السابق، ص 157.

بينهما

وعليه، يمكن القول أن الموقف الرسمي الأمريكي لم يحمل السعودية مسؤولية مباشرة في وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإن كانت ثمة تلميحات رسمية وغير رسمية ألفت بالمسؤولية على المملكة بشكل غير مباشر ودعت إلى مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، والدعوة إلى إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاجتماعية في السعودية بحيث لا توفر بيئة جيدة لنمو الأفكار المتشددة التي قد تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي.¹

وبخلاف قضية التعاون في الحملة المزعومة على الإرهاب لم تستجد قضايا أخرى هامة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001 سوى الحديث عن "الإصلاح" على كل المستويات داخل المملكة سواء من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي حتى لا تكون المملكة بيئة خصبة لنمو الإرهاب ومقل للمطرفين وظلت القضايا الاقتصادية والإقليمية المعتادة وعلى رأسها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قضايا ثانوية للسياسة الأمريكية تجاه المملكة، وبالرغم من إدراك الإدارة الأمريكية في عهد "بوش الابن" أن السياسة الأمريكية تجاه ذلك الصراع أحد أسباب العداء والكراهية للولايات المتحدة في المملكة والمنطقة ككل، لم تدخل الإدارة أو تخطو خطوات جادة في إطار "عملية التسوية" بخلاف دعم ما يسمى "خريطة الطريق" والإعلان الشفهي المتكرر عن تأييد عمليات التسوية بدون أي خطوات ملموسة ومع تبني الملك عبد الله للمبادرة العربية" التي انطلقت من قبول إسرائيل للانسحاب إلى حدود ما قبل

¹ لبني عبد الله، محمد على، يسن عبد الله، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 25 يوليو 2015، ص 117.

بينهما

1967 في مقابل اعتراف كافة أعضاء الجامعة العربية بإسرائيل، ولقد لقيت المبادرة ترحيباً من إدارة بوش كونها تدعم سياستها في عملية التسوية وفقاً لخريطة الطريق " وحل الدولتين.¹

لقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 انقلاباً في السياسات الأمريكية في المنطقة، ويمكن تحديد ثلاث عناصر رئيسية حاکمة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال هذه الفترة وهي أولاً: الحرب ضد الإرهاب، ثانياً: مكافحة انتشار الأسلحة النووية، ثالثاً: عملية التحول الديمقراطي في دول المنطقة العربية.²

وعن تداعيات العلاقات السعودية - الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر برزت ثلاث قضايا:³

أولها رفض الرياض أن تشارك في الحربين اللتين شنتهما واشنطن وحلفائها على أفغانستان خريف 2001 والعراق ربيع 2003 وذلك في إطار الحملة الدولية الواسعة بقيادة الولايات المتحدة المزعومة ضد الإرهاب وعلى الرغم من أن السعودية أعلنت معارضتها لقرار الحرب على العراق 2003 وعدم اشتراكها إلا أنها وافقت بشكل غير رسمي على تعاون ودعم لوجستي للقوات الأمريكية، ومن ضمنها السماح لها القيام بعمليات التزود بالوقود والاستطلاع والمراقبة والهبوط والتحليق وعمليات نقل المهام من القواعد الأمريكية في السعودية، وقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في تهدئة التوتر الذي شاب العلاقات الأمريكية - السعودية، خاصة بعد أن تورطت الولايات المتحدة في العراق وباتت في حاجة

¹ تغايد أنور السيد الجويلي، المرجع السابق، ص 173.

² مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، ع 1، الدوحة، قطر، مارس 2013، ص 97.

³ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص 45-46.

بينهما

ماسة لمساندة السعودية غيرها من دول الجوار من أجل تحسين الأوضاع وتوفير مخرج آمن لقواتها من هناك من ناحيته حاولت المملكة التنسيق مع الولايات المتحدة بعد الغزو لضمان استقرار الأوضاع في العراق وتأثير ذلك على أمن المملكة وضمان استقلالية العراق عن النفوذ الإيراني.

أما الثانية فكانت تتعلق باستجابة الحكومة السعودية للضغوط الأمريكية في موضوع "الإصلاح" على الصعيدين الثقافي والاقتصادي مع إبداء انفتاح محدود على صعيد الإصلاح السياسي.

أما القضية الثالثة فتتعلق بقيام الرياض بإعادة النظر في علاقاتها العسكرية مع واشنطن وصولاً إلى طلبها أن تغادر القوات الأمريكية الأراضي السعودية "قاعدة الظهران" السببين أحدهما التحولات في السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي نقلت المملكة من موضع الصديق والشريك للولايات المتحدة إلى موضع الاتهام ودعم "الإرهاب" والآخر سحب الذرائع من تنظيم القاعدة والتيارات السلفية الجهادية الأخرى التي اتخذت من الوجود الأمريكي في أراضي شبه الجزيرة العربية دوماً مبرراً لانتقاد النظام السعودي.

وحول قضية سحب القوات الأمريكية من "الأراضي السعودية"، ففي أواخر أبريل 2003 أعلن مسؤولون أمريكيون عن نقل مقر القيادة الجوية الأمريكية لمنطقة الخليج من قاعدة "الأمير سلطان" في السعودية إلى "قاعدة العديدي في قطر، ورأى البعض في ذلك تفككاً في علاقة التحالف الأمريكية السعودية، وبعد أن تغيرت أولويات الولايات المتحدة بعد

بينهما

أحداث سبتمبر 2001، وبعد الإطاحة بالنظام العراقي ربيع 2003¹ فإن العلاقات الأمريكية - السعودية خلال هذه الفترة كانت تتسم بالتوتر الذي وصل لدرجة التأزم، وكان سحب القوات الأمريكية، أحد مؤشرات هذا التأزم أيضاً، برز مشروع قانون محاسبة السعودية كأحد مؤشرات توتر العلاقات الأمريكية السعودية ففي نوفمبر 2003، اقترح بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي مشروع جديد أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية" والذي دعا السعودية للقضاء على ما أسماه "الجماعات السعودية الإرهابية" وأن تثبت الحكومة السعودية قيامها بإيقاف تحويل الأموال والتبرعات من أفراد أو جماعات أو منظمات إلى ما أسماه "الجماعات الإرهابية المتشددة خارج المملكة وداخلها"، كما طالب المشروع، الذي طرحه النائب "أرلين سبكر" الرئيس بوش بتقديم ما يقيد بتعاون المملكة مع مجموعة كبيرة وصادقة من الشروط المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وإذ لم يتم الرئيس بتقديم ذلك فإنه سيتم فرض عقوبات على السعودية منها خفض تصدير المواد المتعلقة بالشئون العسكرية وتحديد سفر الدبلوماسيين السعوديين، وهو ما ينطبق على مقر بعثة السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وقنصلياتها، وخفض بيع مواد لها استخدام عسكري واقتصادي للمملكة ويمكن أن تدخل في سياق العمل ضد الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذات التوقيت، أعلن النائب "أنتوني وينير" عن تقديم مشروع مماثل أمام مجلس النواب وتضمن نفس بنود مشروع "سبكر" واستند النائبان إلى الدعم الذي تقدمه المملكة للشعب الفلسطيني وقيامها بإنشاء وتمويل معاهد إسلامية في أنحاء العالم، وفي مقابل هذا المشروع، أشار مدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية أن بلاده راضية تماماً عن تعاون السعودية في الحرب على الإرهاب وأن العلاقات بين البلدين "حميمة" وعلق مشروع القانون قائلاً: "أن وجهة

¹ خالد رجب سعيد الزهراني، المرجع السابق، ص ص 111 - 115.

بينهما

نظرنا أن إجراءات مثل تلك ... لها نتائج عكسية على أهداف الإدارة وبالتالي يمكن أن تعارضها.¹

وقد عقدت اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ الأمريكي جلسة استماع حول المواد التي تتعلق باتهام حكومة المملكة، وفق نص المشروع، بتحريض المسلمين على ممارسة العنف والكرهية ضد اليهود والمسيحيين، بالإضافة إلى بعض المطبوعات السعودية التي تصف الولايات المتحدة والديمقراطية بالكفر، وتطالب المهاجرين الجدد من المسلمين أن يعتبروا الأمريكيين أعداء، كما تطالب القادمين الجدد بأن يستفيدوا من وقتهم في الاستعداد للجهاد والترويج للإسلام الوهابي ذلك المذهب المتطرف والدين الرسمي للمملكة العربية السعودية ولعدد من الذين قاموا باختطاف الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر 2001 والذي يعتبرونه النسخة الصحيحة الوحيدة للإسلام.² وفي ظل تعدد الاتهامات التي تعرضت لها المملكة، ومن تيار واسع من المحللين الأمريكيين، ومن المراكز البحثية الأمريكية زادت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية - السعودية.

وخلاصة القول، أن العلاقات الأمريكية - السعودية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر دخلت منعطفًا حادًا وكشفت عن أزمة الثقة في العلاقة وان الخلافات عميقة بين الطرفين، وتزايدت مؤشرات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية السعودية، وذلك تحت تأثير رؤية الإدارة الأمريكية للحرب على الإرهاب وبما يضمن تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. فعلى الرغم من حدوث أزمات سابقة في تاريخ العلاقات نتيجة اختلاف

¹ مایسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص ص 46-47.

² مورتون كلين، المنظمة اليهودية الأمريكية تقف وراء قانون محاسبة السعودية، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/15، النص متاح على الرابط التالي:

بينهما

السياستين الأمريكية والسعودية كما حدث إبان الحظر النفطي 1973م، وأيضاً بشأن صلاحية اتفاقات كامب ديفيد إطاراً للتسوية منذ عام 1978م وحتى أواخر الثمانيات، إلا أن كلا الطرفين كان حريصاً على إدارة أزمات العلاقة بينهما في السر أو الخفاء بعكس ما حدث منذ عام 2001م حتى ربيع 2005م، إذ ظهرت الخلافات بين الدولتين إلى العلن وتعرضت السعودية بنظامها وأيديولوجيتها لواقعة من أضخم الهجمات إعلامياً وسياسياً وصولاً إلى المطالبة بتغيير المناهج التعليمية السعودية وإجراء إصلاحات سياسية.

وقد استمر هذا التوتر في العلاقات الأمريكية - السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدرجات متفاوتة حتى ربيع عام 2005 والذي شهد تأسيس لجنة الحوار الاستراتيجي بين السعودية والولايات المتحدة. ويذكر أن الضغوط على المملكة كانت أقل حدة في فترة الرئاسة الثانية للرئيس "بوش الابن" (2005-2008) عنها في الفترة الأولى، نتيجة لعدد من الاعتبارات، منها: تراجع النزعة للانتقام بعد حربي أفغانستان والعراق والاستقرار النسبي للأوضاع في العراق، وتزايد أهمية المملكة في مواجهة تداعيات أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كانت الولايات المتحدة من أكثر دول العالم تضرراً بتداعياتها.¹

¹ أحمد البرصان، انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأمريكية - السعودية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 21، الأردن، عمان، خريف 2002، ص ص 15-16.

المطلب الثاني: في عهد الرئيس باراك أوباما (2009 / 2011م)

ومع مجيء إدارة الرئيس باراك أوباما إلى الحكم (2008- 2016م)، انعكست رؤية وسياسات الرئيس "باراك أوباما" إزاء النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على العلاقات الأمريكية-السعودية، فمن وجهة نظر أوباما لم يعد الشرق الأوسط مهماً للمصلحة الأمريكية بل مكلفاً ومستنزفاً لقدراتها، وهي منطقة برأيه كلفت الولايات المتحدة الكثير على صعيد الخسائر البشرية والمادية ولذا أعلن أوباما عن نيته سحب القوات الأمريكية في العراق بنهاية عام 2011 ومن أفغانستان بحلول منتصف عام 2014.

ويرتكز توجهه هذا على عدد من الافتراضات أبرزها:¹

1- انخفاض احتياج الولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط، سواء بسبب قيامها بتنويع مصادر استيراد النفط والاعتماد بشكل أكبر على مصادر من خارج منطقة الخليج العربي مثل كندا والمكسيك، ونيجيريا، أو ما يتعلق بالاككتشافات الضخمة لما يسمى "النفط الصخري" في الولايات المتحدة، والبدء في استخراج وإنتاجه بمعايير اقتصادية، وهو ما سيؤدي إلى وصول الولايات المتحدة إلى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المستقبل القريب.

2- انخفاض ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في عهد أوباما كان انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي التي لم تعد تتحمس للتدخل الأمريكي بالمنطقة أو النشاط الزائد بها، نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق.

¹ محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط ... حدود الاستمرارية والتغيير، السياسة الدولية، ع 203، م 51،

يناير 2016، ص ص 112-113.

بينهما

3- يضاف إلى ذلك اقتناع أوباما والعديد من دوائر صنع القرار الأمريكي بأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مجربات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها من غالبية القوي السياسية بهذه المنطقة. وقد اتضح ذلك بشكل جلي في محدودية الدور والتأثير الأمريكي في مرحلة ما بعد الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام في البلدان العربية والقوي السياسية المتباينة لأي دور للولايات المتحدة، ووصفها بعدم المصداقية والتشكك في نياتها.

أضف إلى ذلك، أنه لا يمكن الفصل بين توجه إدارة أوباما للحد من ارتباطها بالشرق الأوسط وسعيها في المقابل لزيادة الاهتمام بالقارة الآسيوية، سواء للمشاركة في ثمار النمو لهذه القارة الواعدة اقتصادياً، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني بها، والذي يهدد الوجود الأمريكي في القارة الآسيوية.

هذه الأسباب مجتمعة دفعت الولايات المتحدة لتقليل ارتباطها بالشرق الأوسط في عهد أوباما، ولكن هذا التوجه لا يعني انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من تلك المنطقة. فالولايات المتحدة حافظت على قدر من الاهتمام بهذه المنطقة لسببين أساسيين الأول يتعلق بإسرائيل وتعهداتها بالحفاظ على وجود وأمن الدولة العبرية وهو أحد ثوابت السياسة الأمريكية، أما السبب الآخر، فيتعلق بالنفط فبالرغم من انخفاض احتياج الولايات المتحدة لاستيراد النفط من الشرق الأوسط، فإن حليفين لها مثل اليابان والاتحاد الأوروبي لا يزالان يعتمدان على واردات النفط من هذه المنطقة، وسوف تظل الولايات المتحدة حريصة على استمرار تدفق النفط لحلفائها. أضف إلى ذلك أمر آخر يتعلق بسعر النفط وتأثيره في الاقتصاد العالمي، فلا تزال منطقة الخليج تلعب دوراً مهماً في تحديد سعر النفط كسلعة عالمية تخضع

بينهما

لمتطلبات العرض والطلب، كما لا تزال الولايات المتحدة حريصة على توافر النفط بالأسواق العالمية وبأسعار معتدلة، وكثيراً ما نسقت مع دول الخليج في هذا الشأن.¹

من ناحية أخرى تقوم رؤية أوباما لنظام توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط، على كتلتين إقليميتين هما: إيران وحلفائها من جهة والدول السنية وعلى رأسهم السعودية ومصر (ويمكن إضافة تركيا من جهة أخرى. وهذا التوازن - من وجهة نظر أوباما - سيمنع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج مع استمرار لتدفق البترول واحتفاظ الولايات المتحدة بعلاقة طيبة مع كلا الطرفين، لأن التنافس بين السعودية وإيران - من وجهة نظره - هو ما ساعد في تغذية الحروب بالوكالة والفوضى في العراق وسوريا واليمن، ويرى أوباما أنه على السعوديين مشاركة المنطقة مع أعدائهم الإيرانيين بطريقة تتضمن بعض السلام البارد والجيرة الجيدة، أما طلب الاستغاثة من الولايات المتحدة للتدخل بالقوة العسكرية للانغماس في هذه الحرب الطائفية لن يكون في صالح الولايات المتحدة أو الشرق الأوسط.² والبديل هو تقليص الوجود العسكري الأمريكي لحروب طويلة مكلفة، هذا الشكل من نظام توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط وفق رؤية الرئيس أوباما يتطلب انفتاح أمريكي على الحوار مع إيران وتطبيع العلاقات معها في إطار المفاوضات حول المسألة النووية كمدخل لإعادة دمج إيران في المنطقة وفي المقابل قامت الولايات المتحدة بتعزيز القدرات العسكرية لدول الخليج عبر صفقات أسلحة ضخمة وترتيبات أمنية وتنسيق مشترك لرفع منظومة الردع لمواجهة القوة الإيرانية.³

¹ محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط ... حدود الاستمرارية والتغيير، المرجع السابق، ص ص 112 - 113.

² محمد كمال، مبدأ أوباما وسياساته الشرق الأوسطية السياسية الدولية، ع 201، يونيو 2015، ص 73.

³ محمد كمال، مبدأ أوباما وسياساته الشرق الأوسطية السياسية الدولية، المرجع السابق، ص ص 73-74.

بينهما

ولتحليل السياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد الرئيس باراك أوباما يمكن القول شهدت أول فترة لأوباما بداية مميزة جديدة للسياسة الأمريكية تجاه السعودية بعد سنوات من الشد والجذب ورغبة أمريكية في تحسين العلاقات تجاه الشريك السعودي، وتم التعبير عن ذلك من خلال تصريحات السفير الأمريكي لدى السعودية "جيمس سميث" في أكتوبر 2009 حول أهمية ما سماه "خفض الجدران" في العلاقات الثنائية بين البلدين وتوسيع الشراكة الأمريكية السعودية، قائلاً "أنها ليست 2001، 2003، 2004..... إنه الوقت لإعادة التفكير إذا كنت سعودياً وشكلت رأياً تجاه الولايات المتحدة، أو كنت أمريكياً وعندك وجهة نظر بعد 11 سبتمبر، فإنه حان الوقت لإعادة تغيير موقفك... في إشارة إلى التدهور الذي أصاب العلاقات بين البلدين على الصعيد الرسمي والشعبي إبان سنوات جورج بوش الابن وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. أيضاً، أبدى الرئيس أوباما عدة تصريحات إيجابية تتمحور حول أهمية الدور السعودي المحوري في الشرق الأوسط وثقل الدولة السعودية في الميزان الأمريكي، فقد كانت "الرياض" هي العاصمة العربية الأولى التي استهل بها جولته في الشرق الأوسط في 3 جوان 2009. وللتأكيد على الشركة الإستراتيجية والأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية، ففي أواخر عام 2010 وتحديداً 20 أكتوبر تم إعلان الكونجرس بعزم الإدارة الأمريكية عقد صفقة أسلحة مع السعودية، تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة مع دولة منفردة وتشمل طائرات مقاتلة ومروحيات هجومية ومعدات بحرية ونظم دفاعية صاروخية متطورة، تصل قيمتها إلى مليار دولار وذلك في غضون 10 - 15 سنة.¹ كما أدرجت إدارة أوباما في ميزانيتها السنوية مبلغ عشرة آلاف دولار كمساعدة

¹ آمنه إبراهيم القرم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على النظام الإقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017، ص ص 90-91.

بينهما

رمزية للسعودية، ومن شأن هذا البند أن يخول السعودية للحصول على خصومات كبيرة تصل لملايين الدولارات التي تشتري فيها الأسلحة.¹

وقد برزت عدة مؤشرات لتوتر العلاقات الأمريكية - السعودية في عهد الرئيس باراك أوباما، ومن أهمها سن "قانون جاستا": فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قانون "العدالة ضد" رعاية الإرهاب **GASTA** الذي بات يعرف اختصاراً بالعربية "جاستا" في 28 سبتمبر 2016، ولقي تأييداً ساحقاً من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الأمريكي سواء ممن ينتمون إلى الحزب الجمهوري أو إلى الحزب الديمقراطي.

ويمنح هذا القانون المواطنين الأمريكيين القدرة على رفع دعاوى بحق أفراد، جماعات ودول لدعمهم بشكل مباشر أو غير مباشر لمنظمات إرهابية أو أفراد متورطين في عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يشير القانون صراحة إلى السعودية، لكنه يخول بالدرجة الأولى ذوي ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 رفع دعاوى بحق السعودية كبلد دعم بشكل مباشر أو غير مباشر للمجموعات المصنفة دولياً إرهابية التي نفذت هجوم الحادي عشر من سبتمبر مستهدفة أبراج التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكي "البنتاغون" والتي كانت تضم 15 سعودياً من أصل 19 مهاجماً.² وقد حاول الرئيس باراك أوباما استخدام الفيتو ضد قانون جاستا³، فحسب رؤيته لا يخدم القانون

¹ العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، المرجع السابق.

² لوي بن بكر الطيار، تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات تقارير، الدوحة، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/16، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html>

³ خيارات السعودية لمواجهة قانون جاستا الأمريكي، جريدة سكاى نيوز عربية، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/16،

www.skynews Arabia.com/web/article/8769262

على الرابط:

بينهما

مصالح الولايات المتحدة فقط بل ويعرض الحكومة الأمريكية لقوانين مشابهة لكن الكونغرس أبطل حق النقض الذي استخدمه باراك أوباما ضد مشروع قانون جاستا في سبتمبر 2015 وقد تضمنت مبررات رفض أوباما لقانون جاستا الآتي: ¹

- عدم رغبة أوباما في مزيد من التدهور في العلاقات السعودية - الأمريكية وهدم التواصل وبناء الثقة بين البلدين في ظل ما يواجهه الاقتصاد الأمريكي من أوضاع صعبة بهدف آخر جسور ضمان بقاء الأصول والسندات وأذون الخزانة والأوراق المالية السعودية المختلفة والتي تصل إلى ما يقارب 750 مليار دولار.
- التخوف من قيام بعض الدول بسن قانون مشابه على الأفراد والساسة والجنود الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال عنف وقتل وتعذيب وإبادة كما حصل لسكان مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية وإبادة الشعب الفيتنامي، وتعذيب السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، والمعتقلين في معتقل غوانتانامو، فضلاً عن بعض الدول الأوروبية المتضررة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال أوباما في مقابلة مع شبكة سي بي سي "إذا أفسحنا المجال أمام أفراد أمريكيين لمقاضاة الحكومات بشكل مستمر، فإننا سنفتح الباب أمام مقاضاة الولايات المتحدة من قبل الأفراد في بلدان أخرى"². وعليه، فقانون جاستا لا يمس فقط سيادة وأمن المملكة العربية السعودية، التي لم يذكرها بالاسم، بل سيكون أشبه بالسيف المسلط على رقاب كل الدول دون استثناء.³

¹ عمرو محمد إبراهيم، قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية رؤية تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/16، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=37933>

² خيارات السعودية لمواجهة قانون جاستا الأمريكي، المرجع السابق.

³ لوي بن بكر الطيار، المرجع السابق.

بينهما

- قررت إدارة الرئيس السابق جورج بوش حجب الفصل الأخير من التقرير والمكون من 28 صفحة عن الجمهور لأسباب تتعلق بالأمن القومي، والمصلحة الأمريكية ليستمر محاطاً بجدار من السرية حتى عهد الرئيس باراك أوباما، ويتناول ذلك الفصل بزعم الإدارة الأمريكية دور المملكة العربية السعودية في هجمات سبتمبر 2001 وظهر الجدل بشأنه في أبريل 2016 مع مناقشة الكونغرس المشروع قانون العدالة ضد رعاية الإرهاب "جاستا".¹
- وتبرز دوافع إصدار قانون جاستا وتفسير إقرار الكونغرس الأمريكي للقانون على النحو التالي: على أثر هجمات سبتمبر 2001 الإرهابية في نيويورك، شكل الكونغرس الأمريكي لجنة لتقصي الحقائق، لبحث وجمع أكبر قدر من المعلومات حول تحفيظ وتحويل وتنفيذ تلك الهجمات، وانتهت اللجنة إلى تقرير فاق 800 صفحة.
- في 15 جويلية 2016، أعلن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية رسمياً بأن الصفحات المحجوبة من التقرير استبعدت تورط كبار المسؤولين السعوديين أو جهات حكومية سعودية في تمويل تنظيم القاعدة، وكشفت بأنها ستتاح للعام بعد أن وافقت وكالات الاستخبارات وأجهزة إنقاذ القانون ووزارة الخارجية الأمريكية على نشرها.
- ظهرت ادعاءات بوجود 80.000 وثيقة جديدة سرية بحوزة مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي عرفت باسم قضية "ساراسوتا" وتتعلق مجدداً بدور المملكة العربية السعودية في هجمات سبتمبر 2001.

ويمكن القول أن الهدف من "قانون جاستا" بشأن علاقة المملكة العربية السعودية بهجمات سبتمبر 2001 هو:

¹ محمد المنشاوي، "28 صفحة سرية تهدد العلاقات الأمريكية السعودية"، مقالات السياسة الدولية، تم الإطلاع عليه يوم

بينهما

- الابتزاز والحصول على تعويضات مالية ضخمة لتعويض شركات وبيوت المحاماة التي تبنت رفع الدعاوى وضخت أموالاً طائلة لإثارة الرأي العام الأمريكي للضغط على الكونغرس لإصدار القانون.
- إبقاء الأصول السعودية الضخمة تحت رحمة القضاء الأمريكي، لضمان عدم سحب الحكومة السعودية لأصولها أو استخدامها ضد المصالح الأمريكية مهما كانت الظروف. ويفسر ذلك اعتماد المشرع الأمريكي على نقطتين مهمتين من أجل إصدار قانون "جاستا":

✓ أولاً: قضية لوكيربي التي بموجبها تم محاكمة النظام الليبي السابق وإلزامه بدفع تعويضات إلى أهالي الضحايا الذين سقطوا في عملية تفجير طائرة مدنية.

✓ ثانياً: اعتمد المشرع الأمريكي على القانون 1373 الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 سبتمبر 2001 على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين ووضع هذا القرار مجموعة من الالتزامات والواجبات على عاتق الدول.

المبحث الرابع: أحداث 11 سبتمبر 2001م وأثرها على صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر كل من الحكومتين السعودية والأمريكية أن تعزيز بين كلا البلدين سوف يحقق المصلحة القومية الحيوية لكل منهما. وقد تعرضت هذه العلاقة لتغيير هام في ضوء التطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا. وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية الحليف المساند نسبياً لمصالح الولايات المتحدة في إنتاجها النفطي وفي سياسات تحديد سعره ويُنظر إلى العوائد النفطية الكبيرة وعدم كفاية المنافذ لاستثمار الفوائض المالية مصدرين لزعزعة الاستقرار الداخلي.

وفي نفس الوقت، فإن القادة السعوديين يدركون أن الأمن الخارجي يعتمد - إلى درجة كبيرة- على الدعم الأمريكي وعلى استقرار النظام الاقتصادي الأمريكي، الذي يتطلب بدوره أن تحافظ السعودية على مستويات عالية نسبياً من إنتاج النفط والنظام السعودي بوصفه قوة محافظة تتبع سياسات معتدلة وبرجماتية عملية - عامل مهم في السياسة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية الأمريكية في المنطقة.

ولذلك فإن أي خلل أمني معادي للولايات المتحدة في هذه المملكة الغنية بالنفط، سيلحق بالتأكيد ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية. لقد اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة نفطية هدفت من خلالها إلى الحرص في على مصالحها وأمنها واقتصادها القومي، وكذلك تأكيد أهمية الدور السعودي الإقليمي للمنطقة، كما حرصت المملكة على تجنب الاقتصادي العالمي أي نكسات قد تلحق به من جراء التسعير العشوائي للنفط. إذ سعت إلى تثبيت

بينهما

أسعار النفط. ومن هنا فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية للسعودية حيال الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام تؤثر وتتأثر بسياساتها النفطية وتتفاعل معها من أجل تحقيق أهداف تعزز من مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.¹

المطلب الأول: النفط بين السياسة والاقتصاد في العلاقات السعودية الأمريكية

توالت على منطقة الشرق الأوسط العديد من الأحداث والأزمات السياسية والعسكرية منذ بدايات القرن الماضي، وسواء كانت تلك الأحداث تكتسي طابعاً دولياً أو إقليمياً أو من داخل المنطقة نفسها. فقد كان دافع الحفاظ على منابع النفط السعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام، من أهم العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي بقيادتها لإخراج القوات العراقية من الكويت، وفرض حظر أممي على العراق استمر حتى سقوط النظام في العراق.

يتفق الكثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين على أن النفط كان وما زال منذ عقود مسألة سياسية واقتصادية تتخذ أشكالاً عديدة، ويظهر هذا الأمر جلياً في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي كانت ولا زالت لا تخفي تطلعها لتغيير خارطة السياسة في الشرق الأوسط، وتخفيف تبعية الولايات المتحدة لنفط العالم العربي، والسعودي منه بالأساس.

وبناءً على هذا التوجه. فقد انطلقت العديد من الحملات السياسية والدعائية المناهضة للمملكة العربية السعودية، وخصوصاً منذ ما أحدث "11 سبتمبر" في نيويورك وواشنطن.

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 28-29.

بينهما

وقد اتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للسعودية أبعاداً جديدة بعد حرب (أكتوبر)، وأزمة الطاقة التي تلتها. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب والحظر النفطي اللاحق لها، ربط الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج العربي- فقد ازدادت القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع ارتفاع أسعار النفط.

وأصبحت إسرائيل معتمدة على الولايات المتحدة أكثر مما كانت من قبل. وأصبح التحالف الغربي منقسماً حول بعض المبادئ الأساسية الكامنة وراء السياسة الشرق الأوسطية. لقد أصبحت المملكة العربية السعودية ذات أهمية اقتصادية -مستمدة من مواردها النفطية- إلى جانب أهمية سياسية تتجاوز الحدود الإقليمية للشرق الأوسط. وجاءت مسألة الحظر النفطي عام 1974م لتضع نهاية للاعتقاد الذي تمسكت به الولايات المتحدة لفترة طويلة بأن النفط الرخيص سيكون متاحاً لها بكميات غير محدودة لسنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أنهى هذا الحظر الفكرة القائلة بأن تهديدات أي دولة منتجة للنفط يمكن السيطرة عليها من طريق مقاطعة المستهلكين لنفطها. وبالنسبة للسعودية فقد أظهر سلاح النفط الدور الرائد للمملكة العربية السعودية في المنطقة. وأنها دولة منتجة للنفط يلجأ إليها العالم كملاد أخير ولا يمكن إغفال أهميتها. إن هذا العامل مقترناً بالاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد، أشار إلى أن وجهات النظر السعودية يجب أن تضعها واشنطن في الاعتبار فيما يتعلق بالشؤون الشرق أوسطية. ونظراً لحاجة الولايات المتحدة إلى نفط المنطقة، إذ أن إنتاج النفط الخام المحلي للولايات المتحدة عام 1974م بلغ (8.4) مليون برميل يومياً، وكان يغطي ما نسبته (63%) من حاجة الولايات المتحدة، وكان يتم تغطية النقص الحاصل في حاجة الولايات المتحدة من الواردات الخارجية.¹

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 29-30.

بينهما

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية الطاقوية في السعودية في ظل أحداث 11 سبتمبر 2001 والصراع العربي الإسرائيلي

جاء انتصار الحزب الديمقراطي في 2 نوفمبر عام 1976م، ليصبح "جيمي كارتر" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثار ذلك قلق المملكة العربية السعودية وباقي الدول العربية، خوفاً من أن تميل سياسة الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، وبخاصة أن الرئيس الأمريكي الفائز "كارتر" كان قد هاجم بشدة بيع صواريخ "مافريك" للسعودية، ووصفها بأنها استسلام للابتزاز الأجنبي، إلا أن حكومة المملكة العربية السعودية تبنت موقفاً أكثر تسامحاً تجاه الرئيس الجديد آنذاك "جيمي كارتر"، اعتقاداً منها أنه ربما يتبع أسلوباً غير منحاز تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد قدمت السعودية برهاناً على صدق تلك النوايا في اجتماع (OPEC) الذي عقد في قطر للفترة من 15-17 ديسمبر عام 1976م، حيث قادت الموقف تجاه عدم التوصل لاتفاق مشترك بين الدول الأعضاء بخصوص رفع أسعار النفط، وبعد انتهاء الاجتماع قامت المملكة العربية السعودية برفع أسعار النفط بنسبة 5% فقط، مقابل زيادة قدرها (10) قررتها أغلبية الأعضاء في (OPEC)، كما أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي أن بلاده ستقوم بزيادة إنتاجها فوق (8.5) مليون برميل يومياً إذا ما لزم الأمر لمنع زيادة حادة في الأسعار. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" أعلن أن هذه المواقف لن تؤثر على سياسته تجاه الشرق الأوسط.¹

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص 35.

بينهما

وبتاريخ 3 ديسمبر عام 1976م، حقق الموقف السعودي تقدماً تمثل نجاحه في حث الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" على التحرك بسرعة بصدد مشكلة الشرق الأوسط، وقام الرئيس الأمريكي كارتر "بايفاد وزير خارجيته "سايروس فانس" إلى المنطقة من أجل التوصل إلى تسوية، وعلى الرغم من أن مواقف الرئيس "كارتر" لم تكن فاعلة على أرض الواقع، بسبب المعارضة العربية والإسرائيلية للرؤية الأمريكية لحل النزاع.

إلا أن تلك المواقف ساهمت في توثيق العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة. بعد ذلك توالى زيارات المسؤولين السعوديين للولايات المتحدة الأمريكية. ففي 5 أبريل عام 1977م، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال لقائه مع الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" عن ارتياحه لإعطاء الرئيس الأمريكي أولوية لحل المشكلة الفلسطينية. وفي ماي عام 1977م، أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك -فهد بن عبد العزيز - رحمه الله، والذي كان ولياً للعهد آنذاك، خلال زيارة للولايات المتحدة اجتمع خلالها بالرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" عن قناعته بأن الولايات المتحدة قادرة على إقناع إسرائيل بقبول تسوية عادلة حول القضية الفلسطينية، وكان التصريح الأهم خلال تلك الزيارة، هو أن السعودية لا تفكر في حظر نفطي في سعيها إلى حل المشكلة الفلسطينية. وقد أوضحت المملكة العربية السعودية على لسان العديد من مسؤوليها أكثر من مرة أن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية سيتأثر بمدى إدراك الاستجابة الغربية لحل القضية الفلسطينية.

كما نقل عن وزير البترول السعودي أحمد زكي اليماني، قوله في أتلانتا أنه توجد بعض الأصوات داخل الحكومة السعودية تضغط من أجل رفع أسعار النفط السعودي وتدافع عن الحجة القائلة بأن المملكة بحاجة إلى إنتاج (5) ملايين برميل يومياً فقط لتلبية

بينهما

الاحتياجات المالية المحلية. وفي نفس المؤتمر نقل عن السفير الأمريكي في السعودية "جون وست"، قوله: "إن خفض إنتاج النفط بنسبة (50%) سيتسبب في أكبر كساد اقتصادي في سائر أنحاء العالم لم نر مثيلاً له من قبل على الإطلاق". ومن الجدير بالذكر أنه رغم الاستياء السعودي من المواقف الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هذا الأمر لم يشكل عائقاً حياًل الحفاظ على وتيرة جيدة من العلاقات السعودية الأمريكية، وذلك نظراً للمصالح المشتركة لكلا البلدين، فالمملكة العربية السعودية بحاجة إلى دولة عظمى مثل الولايات المتحدة كعامل مهم في أمن واستقرار المنطقة، وكذلك من أجل دعم أمن الخليج تجاه الأخطار التي قد يتعرض لها، وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة ترى في المملكة العربية السعودية شريكاً سياسياً واقتصادياً مهماً في المنطقة.¹

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 35-36.

الفصل الثاني

انعكاسات الأحداث والقضايا
العربية والدولية على العلاقات
بين البلدين

الفصل الثاني: انعكاسات الأحداث والقضايا العربية والدولية على العلاقات بين

البلدين

تمهيد

ومع نهاية الحرب الباردة وإلى هجمات سبتمبر 2001 جددت الولايات المتحدة التزامها بحماية مصالحها في الخليج ومنع أي قوة إقليمية أو دولية من السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية وكان التدخل العسكري المباشر لإخراج العراق من الكويت عام 1991، ثم نجحت في تحجيم قدرات العراق وإيران معاً من خلال فرض ما أصبح يعرف لاحقاً بسياسة "الاحتواء المزدوج، وخلال هذه الفترة كانت المملكة منسجمة في العموم مع سياسة احتواء القوتين الإقليميتين في منطقة الخليج (إيران والعراق) واعتبرت ذلك تأكيداً على التزام الولايات المتحدة بصيغة الأمن مقابل النفط. ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 وتوجيه الاتهام فيها لتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن (سعودي الجنسية) سادت حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية - السعودية وتعرضت المملكة العربية السعودية لضغوط كبيرة وانتقادات واسعة، ليس فقط على المستوى الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضاً داخل المجتمع الأمريكي ووسائل الإعلام الغربية، وفي هذا الإطار تزايدت أزمة الثقة بين واشنطن والرياض ووصلت لدرجة التأزم وقد كان هذا واضحاً في ضوء عدة مؤشرات، منها رفض السعودية السماح للأمريكيين باستخدام أراضيها في الهجوم على أفغانستان عام 2001، كما عارضت السعودية قرار الحرب على العراق عام 2003. من ناحية أخرى، وفي نوفمبر 2003 اقترح بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي مشروع قانون جديد أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية" والذي دعا المملكة للقضاء على ما أسماه (الجماعات السعودية الإرهابية) وأن تثبت حكومة المملكة قيامها بإيقاف تحويل الأموال والتبرعات من أفراد وجماعات أو منظمات إلى ما أسماه "الجماعات الإرهابية". وعليه كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر

الفصل الثاني: انعكاسات الأحداث والقضايا العربية والدولية على العلاقات بين البلدين

العامل الأكبر تأثيراً للكشف عن الخلافات العميقة في العلاقات الأمريكية - السعودية حتى وإن كان التحالف مازال متماسكاً. وخلال مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شكلت ذريعة "الحرب على الإرهاب" الإطار العام الحاكم للسياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية والدولية وتزايدت الضغوط على المملكة وبخاصة تجاه قضايا العمل الخيري وزعم تمويل الإرهاب، ومع تولي الرئيس أوباما الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009، تبنت إدارته مفهوم "الأمن الأمريكي الاستراتيجي" القائم على السعي لإيجاد حلول سلمية بأقل كلفة ممكنة للنزاعات في المنطقة في إشارة إلى تبني سياسة الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو الاهتمام بمنطقة آسيا والمحيط الهادي. وتعد فترة الرئيس أوباما إحدى الفترات الفارقة في العلاقات الأمريكية السعودية والتي شهدت اختلافات واتفاقات حول عدد من القضايا والأزمات الإقليمية (بدءاً بثورات الربيع العربي 2011م ومروراً بالأزمة السورية والتقارب الأمريكي الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني 2015م) وعليه سنتناول في هذا الفصل انعكاسات الأحداث والقضايا العربية والدولية على العلاقات بين البلدين و ذلك من خلال الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بين الدعم السعودي والتآمر الأمريكي (المبحث الأول)، ثم نتحدث عن انعكاسات الغزو الأمريكي على العراق 2003 وتأثيره على العلاقات بين البلدين في ظل الرفض السعودي (المبحث الثاني)، ثم نتطرق إلى البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية (المبحث الثالث)، تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية (المبحث الرابع).

المبحث الأول: الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بين الدعم السعودي والتآمر الأمريكي

ظهرت القضية الفلسطينية على الساحة الدولية في عام 1948م، إثر هزيمة الجيوش العربية، وقام اليهود الصهاينة بإعلان إنشاء كياناتهم على نحو (77%) من أرض فلسطين، بعد أن تم طرد ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه. استمرت إسرائيل بسياسة التهجير وقتل الفلسطينيين، وفي عام 1967م تم الإعلان عن هزيمة أخرى منيت بها الجيوش العربية على جميع الجبهات الأردنية والسورية والمصرية، وخسارة ما تبقى من أرض فلسطين.¹

المطلب الأول: مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية

إن مواقف المملكة العربية السعودية كانت على الدوام داعمة للقضية الفلسطينية، إذ تعتبر تلك القضية مقدمة أولويات المملكة العربية السعودية منذ إعلان الدولة السعودية الحديث على يد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود 1932م، وما زالت هذه القضية تعتبر أحد أهم القضايا المصيرية والتاريخية للدولة السعودية، ليصبح الالتزام بهذه القضية من ثوابت السياسة السعودية وقضاياها الأولى، وبقي هذا الالتزام قائماً لم يفتر، وفي عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود قام بعدة زيارات خارجية كرسها لخدمة القضية الفلسطينية. وقدم الملك فهد حينما كان ولياً للعهد مشروعاً لعملية السلام في قمة فاس" التي عقدت في المغرب، وكان "مشروع الملك فهد للسلام" أو "مبادرة السلام السعودية" تقضي إلى إيجاد خطة سلام عربية عرفت فيما بعد بـ "مشروع السلام العربي"، بعد أن تبناها وأقرها

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص 79.

مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية بتاريخ 9 سبتمبر 1982م وحدد المشروع آنذاك ثمانية أسس للسلام في المنطقة، وذلك بغية إيجاد حل عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل رفضت قرارات مؤتمر القمة العربي في "فاس" والمشروع العربي للسلام.¹ وفي خطاب ألقاه الملك الراحل فهد بن عبد العزيز في الأمم المتحدة بتاريخ 1 أكتوبر 1988م، أكد على ثوابت السياسة السعودية إزاء جهود الصراع في الشرق الأوسط قائلاً لقد آمنت المملكة العربية السعودية دائماً بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل دائم للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع الدائر في المنطقة. إن الذي يتصورون أن الزمن كفيل بأن يصبح الأمر واقعاً مقبولاً يتناسون أن حقوق الشعوب في أوطانها لا تسقط بالتقادم ولا يطويها النسيان... إن المملكة العربية السعودية سبق وأن أعربت مراراً عن تأييدها التام ودعمها المتواصل لكل ما تراه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.. وإذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى، فإن موضوع القدس الشريف يشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية، وأن المملكة العربية السعودية تجدد في هذا الصدد تأكيدها على ضرورة المحافظة على طابع القدس الإسلامي العربي، وعلى إعادة المدينة المقدسة إلى السيادة العربية...² ومن الجدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد الإعلان عن قيامها عام 1988م في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وقدمت الدعم المادي لنصرة القضية الفلسطينية، فقد تبرع حينها الملك فهد بن عبد العزيز بمبلغ 20 مليون ريال لدعم انتفاضة أطفال الحجارة. كما خصصت المملكة مبلغ من المال كانت قد التزمت به في القمة العربية في بغداد والتي عقدت الأول من كانون الثاني 1979م بمبلغ 28000 مليون دولار لمدة

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص 80.

² فلاح عواد الشراري، المرجع نفسه، ص ص 80-81.

عشر سنوات، وكذلك تخصيص مبلغ ستة ملايين وعشرون ألف دولار دعماً شهرياً للانتفاضة في مؤتمر القمة العربي في الجزائر. دأبت المملكة على تقديم الدعم المالي للأشقاء الفلسطينيين، وذلك من خلال في التبرع المالي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المخصصة لتلك الغاية، مثل إيلاف الخير، واللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس (الأقصى) ببرامجها المختلفة مثل برنامج سلة الغذاء برنامج مساعدة أسر الشهداء، برنامج مساعدة ذوي الأسرى، مساعدة الانتفاضة، مساعدة معافي الانتفاضة، مساعدة الجرحى الذين تمت معالجتهم في مستشفيات المملكة، مساعدة الجمعيات الخيرية وبرنامج مساعدة المتضررين من جرحى إجراءات العدو، كما قدمت المملكة المساعدة من خلال صندوق القدس الذي أنشئ بناء على توصية المؤتمر السابع لوزراء الخارجية في الدول الإسلامية الذي عقد في اسطنبول سنة 1976م. كما قدمت المملكة العربية السعودية كل الدعم اللازم من أجل إنشاء صندوقين أحدهما يحمل اسم "صندوق القدس"، والآخر تحت اسم "صندوق انتفاضة الأقصى"، وذلك خلال القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2004م. وقد ساهمت المملكة بحوالي (200) مليون دولار - ربع المبلغ الذي تم الاتفاق عليه والبالغ 800 دولار لإنشاء الصندوقين، وذلك من أجل دعم مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس.¹

المطلب الثاني: التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 81-82.

قام رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق "مناحيم بيغن" بزيارة إلى واشنطن بتاريخ 7 سبتمبر 1981م، وأجرى محادثات مهمة انتهت بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، تضمنت أهم بنودها:¹

1. التعاون في مجالات البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.
2. بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل.
3. الإعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين، يعطي إسرائيل وضعاً يشبه وضع الحلفاء الغربيين في حلف الأطلسي.
4. السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية.

كما لبي كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" ووزير دفاعه "موشيه آرنيز" دعوة رسمية كانت قد وجهت لهما من الإدارة الأمريكية لزيارة "واشنطن" عام 1983م، وقد انتهت الزيارة بتوقيع تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، اشتملت أهم بنوده على ما يلي:

- التخطيط الأمني المشترك.
- تخزين المواد العسكرية في إسرائيل.
- استعمال أمريكا للقواعد العسكرية الإسرائيلية.
- سماح الولايات المتحدة بنقل التقنية والقطع المطلوبة لإنتاج مقاتلات (لافي) والمشاركة في تمويل المشروع.

إن "المصلحة الإسرائيلية" ليست فقط التزاماً من قبل الإدارة الأمريكية، بل عبرت أيضاً عن وحدة المصير الذي تحاول الولايات المتحدة التأكيد عليه من خلال دعمها اللامتناهي لـ

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 82-83.

"إسرائيل". فقد أكدت مجريات الأحداث بعد "11 سبتمبر" وانتهاءً بغزو العراق أن الهدف واحد ولا يمكن تجزئته. وفي كل مرحلة تكون "المصالح الإسرائيلية" دوماً في مقدمة أولويات الإدارة الأمريكية، وهو المبدأ الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" بتاريخ 10 فيفري 1989م أمام اجتماع لعصبة مكافحة الافتراء التابعة لمنظمة (نباي بريت) بقوله: "إنني هنا أريد إخباركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية... إن المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثل دعماً قوياً لا يتزعزع لأمن إسرائيل... وأريد أن أؤكد لكم أن سنوات بوش ستستمر في تقوية حلفنا الاستراتيجي مع إسرائيل وتعميقه".

لقد شجع الدعم الأمريكي "إسرائيل" على مواصلة الاحتلال وممارسة العدوان على الشعب الفلسطيني، وبناء المستوطنات، وتهجير الشعب الفلسطيني. كما أن الدعم الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" لم يقتصر على غض الطرف عن تصرفاتها العدوانية، بل تعداه إلى دعم سياسي ودبلوماسي تقدمه من خلال التصدي لقرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة. و في مجلس الأمن على سبيل المثال نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن بتاريخ 17 فيفري 1989م، يستنكر أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة، حينما صوت (14) عضواً من أعضاء مجلس الأمن لصالح القرار. لقد آمنت الولايات المتحدة على الدوام بضرورة الحفاظ على التفوق العسكري لصالح "إسرائيل"، ويمكن القول بأن "إسرائيل" تجني أكبر المكاسب الممكنة التي تتيحها التغييرات الدولية، بل كانت الحرب على العراق واحدة من أبرز أسبابها ضمان أمن و استقرار إسرائيل مضافاً إلى أسباب أخرى لهذا الإسناد، منها المرتكزات الدينية لدى الولايات القاعدة التاريخية قاعدة الأوضاع الدستورية الانتخابية الأمريكية، قاعدة النظرة الجيوبوليتيكس اللوبي الصهيوني وتأثيره في الرأي العام الأمريكي، ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة. إن تأثير "إسرائيل" واللوبي الصهيوني له أثر كبير

في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويبرز ذلك الأثر خلال أي انتخابات رئاسية أمريكية، إذ يتسابق المرشحون للرئاسة الأمريكية إلى خطب ود "إسرائيل"، فها هو الرئيس الأمريكي الأسبق "كلنتون" في سياق حملته الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة 1992م كمرشح للحزب الديمقراطي، والتي كانت أول انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أطلق مقولته الشهيرة: لن نخذل إسرائيل أبداً.¹

¹ فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 83-84.

المبحث الثاني: انعكاسات الغزو الأمريكي على العراق 2003 وتأثيره على العلاقات بين البلدين في ظل الرفض السعودي

يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 تتويجاً للسياسة الأمريكية الثابتة تجاه العراق التي امتدت طوال 15 عاماً، من بداية التخطيط لتدمير كيان العراق كشعب ودولة لتأتي الحرب لتشكل كارثة إنسانية وعنصراً مهماً في هذه السياسة، التي عملت على ممارسة أعمال الإبادة الجماعية للشعب العراقي، كما أن الغزو الأمريكي كان وما يزال نتيجة ثانوية من مواقف السياسة الأمريكية تجاه العراق، التي تهدف لإحداث مأساة إنسانية هي عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن عجز المجتمع الدولي عن منع الغزو والاحتلال ودعمه لعملية الإبادة الجماعية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي بدأت في عام 1990، يمثلان خيانة أكيدة لإنسانية الشعب العراقي والإضرار به¹ وإن الغزو الأمريكي للعراق قد حوله إلى بلد محتل ومدمر تتلاعب به القدرات العسكرية للقوة المحتلة وعمليات المقاومة وأساليب الإرهاب، وقد كان لهذا الاحتلال أسباب عديدة سنتناولها الدراسة عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: أسباب الغزو

¹ دو غلاص إيان، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 13.

1- المصالح الأمريكية: يعتبر مبدأ الاستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، هو الاتجاه العام لتلك السياسة مهما اختلف صانع القرار على رأس الإدارة الحاكمة سواءً كانت ديمقراطية أم جمهورية، لكن الشيء البارز يكمن في من يمثل الحزب الجمهوري والتيار المحافظ على وجه الخصوص، الذي هو الأشد عداء للقضايا العربية وأكثر استجابة للمصالح الصهيونية بحكم طبيعة الانتماء للشرائح الرأسمالية الصناعية، بالإضافة إلى التكوين الثقافي والسياسي لقيادات هذا الحزب البارزة ذات الميول التي يطلق عليها بالصهيونية المسيحية.¹ وأن اندلاع الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق كانت لها ذرائع وأهداف لعبت فيها المصالح الأمريكية لتبرر الغزو والاحتلال، فمنها ما يتعلق بكذبة امتلاك للنظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة، كما وتشمل تلك المصالح في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بما يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر جراء ما يحويه من احتياطات نفطية هائلة، والتي تمكنه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية مع قدرات غير مكتشفة تؤهله لحمل راية الريادة في السوق النفطية، لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، كما تداخل مع الموقف الأمريكي الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لما تشكله إسرائيل من أهمية لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربية.² وقد جاء استخدام القوة من

¹ الياسين حناوي رشيد، توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق، نشرة الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001، ص 3.

² أحمد رائد شهاب، أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص 13.

قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ضد العراق لتبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وأن استغلال هيئة الأمم المتحدة كان لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القوة والحروب التي يعتبرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن تهميش دور الدبلوماسية واعتماد مبدأ القوة كانت هي الفكرة التي استبدلها جورج بوش الابن بسياسة الحروب الاستباقية من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتدمير في سياسة جورج بوش الابن لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الإستراتيجي كونها انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية، التي تقوم مجتمعه بتكوين الإستراتيجية الشاملة لها، حيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر ويمكن الوقوف عند هذه المستويات:¹¹

أ- تأكيد الهيمنة الجيو سياسية للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً: كانت نقطة الانطلاق في خطة الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في منطقة الشرق الأوسط، تعتمد على نظام العقوبات المفروض على العراق في عام 1990، غير أن هذا النظام الذي تبنته الأمم المتحدة وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه كان يعطي الدليل على وجود خطة مسبقة لتدمير العراق قبل ذلك التاريخ، بمعنى آخر أن احتلال الكويت لم يكن هو السبب الحقيقي لشن الحرب، وفرض نظام العقوبات على العراق، غير أن السؤال الذي كان مطروحاً يتعلق بالأسباب الحقيقية لاستهداف العراق، حيث تكمن الإجابة في موقعه الجيو سياسي إقليمياً كونه مفترق طرق للوصول إلى إيران من أجل التعامل مع سوريا والأردن والبحر المتوسط، وكذلك أنه يوصل الطريق بين سوريا والأردن وحوض الخليج العربي فضلاً عن الطريق الطبيعي من تركيا إلى الخليج وبالعكس. كما أن العراق يقع في الوسط بين آسيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي

¹¹ صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكية (1988-2008)م، رسالة ماجستير، كلية الدب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2010، ص ص 128-133.

لأوراسيا، الأمر الذي يحتم عليها فرض نفسها كوسيط بين العراق وأوروبا والصين-الدول التي تشهد صعوداً مستمراً، لذا تأتي المنافسة من أجل الحصول على النفط المهم لإدامة زخم هذا الصعود، وبالنظر لعدم تحقيق نظام العقوبات المفروض على العراق نتائجه المرجوة، فقد جاءت المساعي الأمريكية وبالتنسيق مع عدد من الصهاينة والمنتفذين من السياسيين العاملين في بعض الشركات الكبرى الذين اقترحوا مشروع القرن الأمريكي الجديد، بحيث انهم اللغة السائدة حينذاك التي تتحدث عن عالم متعدد الأطراف باعتباره مرادفاً للنظام العالمي الجديد، فكانت توجهات الليبراليين الجدد الذين صاغوا مشروع القرن الأمريكي الجديد من أجل السيطرة الكاملة على منطقة الخليج بالاعتماد على وجودها في المنطقة بشكل دائم، وهنا أضحت المبررات للصراع مع العراق تدفع الأمريكان نحو التواجد في الخليج حتى بدون قضية النظام.¹

ب- السياسة الأمريكية إقليمية الهادفة لمنع قيام الوحدة العربية: ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل عدم قيام الوحدة العربية، وذلك من خلال طرق عديدة يأتي في مقدمتها الدعم المستمر للكيان الإسرائيلي، سواء من خلال من الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني أو من خلال المساومة مع المصالح السياسية الأمريكية، ويعتبر إضعاف التضامن العربي والوطني أحد تلك الطرق والذي تعمل من خلاله على التأمر من أجل استمرار التعقيم الداخلي للدول العربية، أما الطريق الآخر فيقوم على تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيدا لفرض عولمة الشركات الأمريكية، وأن هذه الطرق يعتمد أحداها على الآخر بل يدعمه بشكل عام. ثم إن الهدف من وراء ذلك كله هو الإبقاء على حالة عدم الاستقرار للعالم العربي بحيث تتمكن الولايات المتحدة من مد شبكة دائمة للقواعد العسكرية،

¹ صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص ص 129-130.

وأن تؤدي دور الحاكم الدائم والسلطة النهائية الذي تحقق من خلاله هيمنتها على العالم والمحافظه على معالمها الوطنية بواسطة القوة العسكرية.¹

ج-مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق: مع حلول 1997 أدرك منظرو مشروع القرن الأمريكي الجديد أن الحالة التي لا بد أن يكون عليها العراق يجب أن تبدأ من تدميره، بحيث يبدأ ذلك فعلياً جراء الأزمة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامل مع مجريات الأحداث بشكل واضح، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداء العراق في مواجهة الولايات المتحدة خلال القرن الجديد، حيث تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض من رأس المال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات ورغم كل ذلك إلا أن أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يطالبون بزيادة الإنفاق الجديد على الدفاع والسياسة الخارجية، من أجل التأثير والحد من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الإستراتيجية لبلدهم حيث برز ديك تشيني رئيس شركة هالبيرتون النفطية عام 1999 والتي أصبحت من أكبر الشركات العاملة في العراق بعد عام 2003، حيث رسم سياسة شركته على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام 2010 إلى 50 مليون برميل إضافية يومياً. لذا عمد مع عدد من دعاة فكر المحافظين الجدد، للاستفادة من الجائزة الكبرى التي تكمن في الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفع العالم وبأخص الأسعار، حيث تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة.²

2- اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل: كثيرة هي الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لاحتلال العراق البعض منها ظاهري والآخر خفي، لذلك التزمت الولايات

¹ دوغلاس إيان، المرجع السابق، ص 42.

² هيكل محمد حسنين، الإمبرطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 7، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 137.

المتحدة الأمريكية لبعض الوقت بالتوجهات العامة للمجتمع الدولي وضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، إلا أن سيطرتها المطلقة على مجلس الأمن، وفرضها لمسوغات غير حقيقية على الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي مكنها من فرض نظام رقابة صارم ضد العراق، لحين تهيئة الظروف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعلن صراحة عن تخوفاتها من قيام العراق باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد أهداف ومصالح أمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وتبرير ذلك بوجود نوايا عراقية لدعم منظمات تعتبرها إرهابية مع وجود احتمال استخدام تلك الأسلحة غير التقليدية من قبل جماعات مسلحة، كما طرحت مسوغات أخرى تتعلق بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان تكمن من ورائها دوافع تتعلق بالأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لفترة ما بعد احتلال أفغانستان. من هنا جاءت مسألة نزع الأسلحة العراقية غير التقليدية، باعتبارها من الموضوعات الحديثة على المستويين السياسي والعسكري، خاصة وأن العراق قد اعترف بحيازته لتلك الأسلحة في مناسبات عدة كانت أبرزها التهديد الذي أطلقه الرئيس صدام حسين عام 1989 الذي قال فيه: إن العراق قادر على حرق نصف إسرائيل، ويقصد بذلك استخدام السلاح الكيماوي المزدوج، حيث عمل العراق على امتلاك هذه الأسلحة بهدف بناء قوة عسكرية تضمن الأمن القومي العراقي من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق نوع معين من التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل، حيث وقع العراق اتفاقية مع فرنسا عام 1980 بقيمة 1.45 مليار فرنك فرنسي لشراء مفاعلين يعملان على اليورانيوم الثقيل من عيار 93، وكانت من المفروض أن يوضع المفاعلان قيد الإنتاج عام 1982، لكن الطائرات الحربية الإسرائيلية ألقت عليهما ما زنته ألفا باوند من القنابل كانت كافية لإحداث دمار شامل في المفاعل.¹

¹ غريتش الآن، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، تر إبراهيم العريس، دار الأرض للنشر، 1991، ص 196.

إن البرنامج النووي العراقي لم يكن يسير دون عوائق أخرى، على الرغم من الدعم المادي غير المحدود المقدم من الحكومة العراقية، والناجم عن الموارد النفطية الضخمة التي بإمكانها تغطية نفقات هذا المشروع، مع وجود عدد غير قليل من الخبراء العراقيين والعرب المتخصصين في هذا المجال، ونذكر منهم على سبيل المثال الدكتور يحيى المشد المصري الجنسية والمهندس العراقي عبد الرحمن رسول اللذين اغتيلوا من قبل المخابرات الإسرائيلية في باريس، والمهندس سلمان رشيد الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية في جنيف¹، لذلك لم يكن بمقدور العراق امتلاك السلاح غير التقليدي بقدراته الذاتية بل تم ذلك بمساعدة بعض الشركات البريطانية والأمريكية، ومن شركات أوروبية أخرى، التي باعت للعراق ما يلزمه لبرنامج النووي، إضافة لعقود بلغت قيمتها 73 مليون دولار موقعة مع شركة هالبيرتون هي ذاتها التي يرأسها ديك تشيني لتزويد العراق بمعدات خاصة.²

وتأسيساً على ذلك فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية في قرارها شن الحرب على العراق على مبدأ الشك بوجود أسلحة محظورة لديه، حتى أن الرأي السائد في تقارير وكالة المخابرات الأمريكية كان يشير إلى عدم وجود أي أثر لهذه الأسلحة، وذلك في فترة ما بعد الاحتلال، وهذا الأمر كان سبباً لاتجاه الإدارة الأمريكية إلى تغيير صيغة لهجتها بهذا الشأن أمام الدوائر المختصة في البنناغون، حيث ذكر وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد بأن لا أحد قد حاول قبل غزو العراق واحتلاله الاقتراح أن لدى العراق أسلحة نووية، وهذا بدوره يعني أن إدارة الرئيس بوش ليس من واجبها إيجاد الإثباتات التي تسوغ الحرب، كما قال إن

¹ عبد الغفور، همام عبد الخالق، والحجاج عبد الحليم إبراهيم، إستراتيجية البرنامج النووي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 100.

² ورثغتون آمي، كيف تقصف الولايات المتحدة أبنائها بالسلاح النووي، مجلة المستقبل العربي، ع 297، تشرين الأول 2003، ص 53.

بلاده قد دخلت العراق لأنها رأت معلومات عن برامج العراق في ضوء المستجدات التي حدثت بعد هجمات 11 سبتمبر وليس لأن واشنطن كان عندها دليل جديد عن الأسلحة الممنوعة.¹

4- **اتهام العراق بدعم الإرهاب:** أن توجه الأنظار نحو العراق ومحاولات الإدارة الأمريكية لإيجاد مبررات منطقية الضربة على أساس تورط نظام الحكم فيه بعلاقة مع تنظيم القاعدة والمشاركة في أحداث 11 سبتمبر، وما يشكله العراق من خطر على الأمن القومي الأمريكي وجود ذرائع عن قيام العراق بتسليح تنظيم القاعدة بأسلحة دمار شامل جاء مغايراً لواقع الحال، الذي كانت عليه علاقة النظام العراقي وتنظيم القاعدة من سوء، لأن أسامه بن لادن أصولي متطرف يمقت الزعماء العلمانيين، في حين الرئيس العراقي ونظام حكمه كان على علاقة غير حميدة مع الحركات الأصولية بشكل متواصل، فضلاً عن دعوات بن لادن للإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين جراء اجتياح قواته العسكرية الكويت عام 1990، ووصفه بالكاfer المرتد، كما أن استبعاد فكرة إقدام العراق على تسليح تنظيم القاعدة يعتبر أمراً وارداً كون العراق لا يستطيع الوثوق أن أسلحته لن تستخدم بطرق تعرض بقاءه للخطر، وأن اعتبار العراق يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي يعتبر مناقضاً لما طرحته كونداليزا رئيسة مستشارة الأمن القومي الأمريكي التي طالبت بضرورة أن يكون خط الدفاع الأول واضحاً وتقليدياً من حيث الردع، وفي حالة حيازة العراق أسلحة دمار شامل فإنها لن تكون قابلة للاستخدام لأن أي محاولة بهذا الصدد ستوجب الرد الأمريكي العنيف الذي يؤدي لمحو العراق من الخارطة.

¹ السعدون حميد، قراءة جديدة في الجيوبولتكس، أوراق دولية، ع 130، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، نوفمبر 2004، ص 14.

من هنا جاءت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لتشمل التوجه نحو تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ومواجهة قياداتها، ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها، ودعمها المادي، وقنوات تمويلها، بحيث يؤدي ذلك لشل قدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات وتنفيذها من أجل الدفاع عن الولايات المتحدة ومعالمها في الداخل والخارج، مع السعي لكسب ودعم تأييد الأسرة الدولية في هذا المجال عبر إقناع الدول بتحمل مسؤولياتها السياسية أو إرغامها على أداء هذه المسؤوليات.¹

إن اختيار العراق هدفاً آخر في مشروع القرن الأمريكي الجديد بعد أفغانستان وضمن ما يسمى بالحرب العالمية ضد الإرهاب، كان خاضعاً لحسابات دقيقة مستندة إلى أسباب واضحة لدى الإدارة الأمريكية تتعلق بكون العراق من الدول المساندة للإرهاب، فمن الأولى العمل على معاقبته، وأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تصل عن طريقه إلى أيدي الإرهابيين المزعومين، وأن موقعه في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية، وهذا ما يجعله يهدد الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن استهدافه وإسقاط نظام الحكم فيه يعتبر سهلاً، كونه منهكاً ومعزولاً دولياً ويمكن الاستفراد به من خلال إقامة تحالف دولي وإقليمي تتعاون به الأطراف معاً بالقوات والأموال والقواعد والمعلومات، وبالتالي الحصول على موارده الهائلة التي يتم الاستيلاء عليها بأقل تضحية ممكنه، فضلاً عن كون العراق له نشاط ضمن منطقة لا تزال ترفض السياسة الأمريكية الممتدة من إيران شرقاً حتى سوريا غرباً، وهي المنطقة المحصورة بين الوجود الأمريكي في أفغانستان شرقاً والكيان الإسرائيلي غرباً، ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على هذه المنطقة يتوجب

¹ خطاب الرئيس جورج بوش الابن في 20 أيلول 2002.

عليها قطع الطريق من المنتصف أي احتلال العراق وجعله دولة عازلة بين سوريا وإيران وبالتالي التحرك لإضعاف طرفي هذه المنطقة للإجهاد عليها لاحقاً.¹

المطلب الثاني: العلاقات السعودية- الأمريكية، مرحلة ما بعد احتلال العراق

شهدت العلاقات السعودية الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003م توتراً بعد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف. وقد قامت السعودية بإبعاد طواقم القوات الجوية الأمريكية وأوقفت المفاوضات مع شركات النفط الأمريكية واتجهت إلى شركات النفط الصينية والروسية والأوروبية، ودعتها إلى الدخول والتتقيب عن النفط والغاز. كما قررت المملكة العربية السعودية عدم شراء الطائرات الأمريكية، الرمز الأساسي للعلاقات العسكرية. وبدلاً منها قامت بشراء طائرات "تايفون" الأوروبية من بريطانيا.²

إلا أنه في ربيع عام 2004م، حاول السعوديون أن يسيطروا على أسعار النفط للحد من ارتفاعه. وفي ماي 2004م، كان سعر برميل النفط قد ارتفع من (26) دولاراً إلى (28) دولاراً ثم إلى (40) دولاراً على التوالي، وبناءً على طلب من الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها من أجل المساهمة في خفض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أبدت المملكة استعدادها لضخ مليوني برميل إضافية من النفط يومياً لتخفيض الأسعار. إلا أن المشكلة كانت تكمن في عدم امتلاك السعودية القدرة للسيطرة على أسواق النفط حينها. ولهذا السبب لم يؤثر قرار زيادة الإنتاج السعودي على أسعار النفط. ومع حلول

¹ إبراهيم الحجاج، إستراتيجية البرنامج النووي في العراق، د ط، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2002، ص 127.

² صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص 75.

موعد الانتخابات في عام 2004م، واصل سعر برميل النفط ارتفاعه ليبلغ (50) دولاراً، في إشارة إلى عدم قدرة المملكة العربية السعودية على التحكم بأسعار النفط من خلال زيادة إنتاجها.

ومن الجدير بالذكر، أن إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط في عام 2004م، تجاوز (10.5) مليون برميل يومياً - أي بنسبة (13.1%) من حجم الإنتاج العالمي، وبحسب بعض خبراء النفط فإن المملكة العربية السعودية تمتلك نظرياً أكثر من (22) من الاحتياطي العالمي المكتشف من البترول، والتي قدرت بنحو (264) مليار برميل حتى نهاية عام 2007م.

يمكن القول بأن اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية عقب الحرب العالمية الثانية عزز العلاقات بين البلدين على قاعدة المصالح المشتركة والشراكة الحيوية بعيدة المدى. وقد حرص كلا البلدين على رعاية هذه المصالح والحفاظ عليها بغض النظر عن الاختلاف حول بعض القضايا الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن النفط ألقى بظلاله على جميع مجالات ومراحل العلاقات السعودية الأمريكية، وكان له أثر بارز في العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من ما خلفته "أحداث 11 سبتمبر" من جراح عميقة في تلك العلاقات، كما ساهم احتلال العراق في زياد التآزم في المواقف بين المملكة والولايات المتحدة، إلا أن نظرية المصلحة برهنت بأن المصالح تبرر الوسائل، وبأن المصلحة هي محرك العلاقات بين الدول.¹

¹فلاح عواد الشراري، المرجع السابق، ص ص 74-75.

المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية

يعتبر المشروع النووي الإيراني هو الهاجس الأكبر والحدث الأبرز المهدد لأمن منطقة الخليج العربي ومن ثم المملكة العربية السعودية وتكمن خطورة المشروع في كونه يعزز من قدرة إيران ويزيد من نفوذها ومن الممكن أن يدفع المنطقة إلى حافة السباق النووي، ويزيد من صعوبة البرنامج احتمالية توجيه ضربة عسكرية لإيران الأمر الذي يهدد جيرانها ويغير من شكل المنطقة الجيوسياسي، من ناحية أخرى تركز الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع النفوذ الإيراني في الخليج العربي على ثلاثة محاور رئيسية أولها منع إيران من أن تصبح دولة نووية، وثانيها، تأمين وحماية دول مجلس التعاون الخليجي، وثالثها ضمان تدفق النفط في مضيق هرمز ومع المتغيرات الإقليمية والتحولت السياسية التي شهدتها المنطقة بدءاً من عام 2011 والسعي الإيراني لبسط نفوذه في منطقة الخليج والتغلغل في مناطق الصراع لتحريك الأحداث لصالحه وعقب تصاعد التهديدات الإيرانية في أوائل 2012 بإغلاق مضيق هرمز احتجاجاً على العقوبات التي أقرتها الولايات المتحدة والغرب على النفط الإيراني، أعربت المملكة عن قلقها من التحدي الإيراني وفي ظل المحاولات الأمريكية للتقارب مع إيران في عهد الرئيس أوباما وإصرار إدارته على إحداث تقدم في مستوى العلاقة، ومع الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني في جويلية 2015 توترت العلاقات الأمريكية السعودية.

ويعد الاتفاق النووي الإيراني " من أهم القضايا الشائكة خلال فترة الدراسة التي أحدثت شرحاً عميقاً في العلاقات الأمريكية السعودية وتم اعتباره من وجهة النظر السعودية تخلياً عن الشريك السعودي وتمكيناً للنفوذ الإيراني في المنطقة والاعتراف به كقوة إقليمية مؤثرة في

الشرق الأوسط. ويقدم هذا الفصل، تحليلاً للبرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية، ويستعرض المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، فيما يتناول المبحث الثاني: الأزمة النووية الإيرانية وتأثير توقيع الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية السعودية.

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

يرجع تاريخ البرنامج النووي الإيراني كما يذهب أغلب الدارسين إلى أواخر الخمسينات القرن الماضي أيام "الشاه محمد رضا بهلوي" وبدعم مباشر من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، فقد وقع أول اتفاق نووي لإيران مع الولايات المتحدة عام 1957 حيث قضى بأن تملك إيران مفاعلاً نووياً للأبحاث بقوة (05) ميغا واط، لكن الانطلاقة الفعلية كانت عام 1967¹ وفي السبعينات قرر الشاه إقامة أكثر من عشرين مفاعلاً نووياً، يعد مفاعل بوشهر أهمها وأشهرها، وهذا بالتعاون مع ألمانيا الغربية فرنسا وجنوب أفريقيا، ورصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لهذا الغرض، كما قام الشاه في 1974 بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية (AEOI)، والتي أسندت لها مهمة تطوير والتحكم في التكنولوجيا والتقنية النووية، والتي كان أكبر اعتماد الملقب بأبو البرنامج النووي الإيراني رئيسها من عام 1974 إلى عام 1978، بيد أنه يجب التنويه إلى أن قرار التحول الذي اتخذه الشاه ومن بعد جعل

¹ عدنان مينا، مجابهة الهيمنة: إيران وأميركا في الشرق الأوسط، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2014، ص 28.

إيران ضمن النادي النووي لم يكن لاعتبارات أو طبقاً للقدرات التقنية المتوفرة لديها، وإنما كان قراراً سياسياً بدرجة أولى ويخضع للمنطق السياسي والاعتبارات الأمنية فقط.¹

ويمكن تقسيم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية 1979 إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: مرحلة التجاهل والسلبية الفترة من (1978-1985)م: فعقب الثورة الإسلامية في إيران 1979، والإطاحة بنظام الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني أو بالأحرى جمد، وتوقفت معه كافة النشاطات الإنشائية النووية) وفي منتصف الثمانيات - أثناء الحرب مع العراق - قررت إيران إعادة الحياة لبرنامجها النووي، لكن ظروف الحرب والعقوبات المفروضة والضغط الأمريكي أعاق المحاولات الإيرانية في الحصول على محطات توليد كهربائية، ورغم هذا استطاعت بناء مفاعلات بحثية نووية صغيرة في أصفهان بمساعدة الصين، كما تمكنت من استئناف العمل في محطة توليد بوشهر بمساعدة روسية.²

2- المرحلة الثانية مرحلة الاهتمام الجزئي من (1985-1991): وكان من نتائج الحرب الإيرانية-العراقية إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني في المجال النووي وعليه بدأت إيران بشكل جدي في تنفيذ العديد من الأنشطة في هذه المرحلة. فقد نفذت طهران كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح

¹ احمد عبد الحليم، خريطة القوي النووية في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين حقائقها واحتمالات تطورها، مضمون إبراهيم محمد عناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، تحرير: إبراهيم منصور، أعمال للندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات المستقبل، بجامعة أسيوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 459.

² سايمون هندرسون وأولي هابنون، إيران النووية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تم الإطلاع عليه يوم 20/04/2023 على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms>

النووي، كما قامت بدعم منظمة الطاقة النووية، ومركز أمير أباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسا.¹

3- المرحلة الثالثة: الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات: شهد البرنامج نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات وساعدها على هذا الهدوء والاستقرار الذي عرفته البلد، حيث انعكس تعافي إيران من آثار الحرب مع العراق على برنامجها النووي الذي أصبح يتقدم مرة أخرى، هذه المرة بناءً على مساعدات من روسيا، الصين، وأيضاً باكستان، وقد وقعت إيران في هذه الفترة بروتوكولين للتعاون النووي، الأول في عام 1990، والثاني 1995 هذا الأخير أبرمته إيران مع روسيا بغرض لاستكمال بناء مفاعل بوشهر وتوفير محطة لتخصيب اليورانيوم كما وقعت اتفاقية مع الصين لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان في 1991/01/21، وقد استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم للإنتاج الوقود.² وقد انقسم برنامج إيران النووي في هذه المرحلة إلى شعبتين متوازيتين: الأولى تضم البرنامج السلمي الذي كان تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية، والثانية ذات طابع عسكري وكان تحت إشراف الحرس الثوري لكنهما أي الشعبتين عادتاً للتوحد منذ عام 2000 حتى وقتنا الحالي أما عملية صنع القرار في الشأن النووي فحسب "شاهرام تشوبين" تنحصر بين ثلاثة مؤسسات تنسق القيادة (المرشد) فيما بينها وهي أولاً: هيئة الطاقة الذرية التي تهتم بالجوانب التقنية ثانياً: وزارة الخارجية التي تهتم بالآثار الخارجية

¹ زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، د ط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 126.

² مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المواقف الدولية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة من (2001-2010م) بالتركيز على موقف الإدارة الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/25، يمكن تصفح الموقع على الانترنت:

<https://democratical.de/?p=56733>

وأخيراً الوحدات الخاصة من الحرس الثوري الإيراني التي تهتم بأمن المنشآت النووية.¹ كما تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، ومنها كازاخستان التي يوجد بها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية بالاتحاد السوفيتي السابق، يبلغ عدد الرؤوس النووية بها **1800** رأس نووية، وحوالي **104** صواريخ عابرة للقارات ونجحت في تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة علاوة على مفاعل نووي متقدم ورغم قيام الولايات المتحدة بالضغط على روسيا لعدم التعاون مع إيران، إلا أن الاتفاق الذي عقد بين إيران وروسيا ينص على بناء ست وحدات المحطات كهروذرية في إيران طاقة كل واحدة منهما **1000** ميغا وات، وقد أخذ التعاون الروسي الإيراني أبعاداً حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر جويلية **2000م** استعدادها لبناء خمس مفاعلات نووية إضافية في إيران، كما أكدت على توسيع مجال التعاون النووي الاقتصادي والعسكري بين البلدين، ويتجلى هذا التعاون في الوثيقة الصادرة عن وزارة الطاقة الروسية، والتي بموجبها تم الإعلان عن خط روسيا العشرية حتى عام **2012** والمتضمنة تأكيد روسيا على بناء المحطات النووية الجديدة في إيران.²

4-المرحلة الرابعة: تصاعد الأزمة النووية خلال المرحلة من (2001- 2013): بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001م** أخذت الولايات المتحدة تؤكد ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية وإيوائها لعناصر من القاعدة وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي منظمات إرهابية" أو استخدامها من قبل إيران لضرب أهداف إسرائيلية خاصة بعدما تمكنت من اختبار الصاروخ "شهاب **3**".

¹ شاهرام تشوبين، "ظموحات إيران النووية"، د ط، تر بسام شيجا، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، 2007، ص

² مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المرجع السابق.

وقد برزت عدة عوامل أشعلت قضية الملف النووي الإيراني في هذا التوقيت، كان في مقدمتها:¹

- إعلان الرئيس السابق محمد خاتمي بأن إيران تقوم باستخراج ترسبات اليورانيوم بالقرب من يازد ومعالجتها في عدد من المحطات التي أقيمت لذلك.
- إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد استوردت 8.1 طن يورانيوم طبيعي عام 1991 دون أن تبلغها بذلك حتى عام 2003.
- إعلان موسكو أن لديها تساؤلات حول نشاطات غير قانونية لبعض الشركات الغربية في المجال النووي بإيران وهنا اتجهت الولايات المتحدة إلى إثارة القضية بدعوى تطبيق الشرعية الدولية ضد إيران، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومنشأتها النووية مفتوحة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تحاول استخدام الغطاء الممنوح لها من قبلها لإقناع العالم أن برنامجها النووي مخصص للأغراض المدنية المشروعة.

ويمكن القول أن عام 2003، شهد بداية تفجير الأزمة النووية الإيراني خاصة بعد اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تقييمها الدوري لمنشآت إيران النووية لوجود يورانيوم مخصب في هذه المواقع وهي المادة الأساسية الداخلة في إنتاج السلاح النووي من ناحية أخرى، تم اكتشاف بعض المنشآت النووية الإيرانية التي كانت تخفيها إيران بشكل سري، وتم الكشف عنها من بعض جماعات المعارضة الإيرانية وفي عام 2004 وصلت

¹ يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، د ط، تر على مرتضي سعيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011، ص ص 118-119.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون أدنى شك من تخصيب اليورانيوم.¹

وخلال مرحلة تولي بوش الابن الحكم اتبعت الولايات المتحدة ما يمكن تسميته "بالدبلوماسية المتشددة" التي هدفت إلى تغيير النظام في إيران وليس فقط تغيير سياسات النظام،² حيث تؤكد إيران أنها تطور الطاقة النووية لأغراض اقتصادية وإستراتيجية فقط ولا تسعى من وراء هذا إلى امتلاك القنبلة الذرية أو أي أغراض عسكرية أخرى، وأن الهدف الوحيد من برنامجها هو توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود، حتى تتمكن في المستقبل من التخلص من استيراد الوقود، فهي باعتبارها دولة نفطية - ريعية - تعتمد على النفط والغاز بصفة أساسية في مداخلها وعليه فهي بحاجة إلى تنوع مصادرها خاصة أن عدد الإيرانيين في تزايد مستمر ما أصبح يقلل من فاعلية عوائدها النفطية كما أن برنامجها يجعلها في تواصل دائماً مع التكنولوجيات العصرية على غرار دول العالم المتطورة، إذن فالقضية - كما تدعي طهران - هي قضية علم وتكنولوجيا واكتفاء ذاتي تجعلهم يفتخرون بأنفسهم، وعلى الرغم كل محاولات إيران الرسمية بالإدعاء على سلمية البرنامج النووي وإصرارها على تخصيب أكبر قدر من اليورانيوم وفي أقصر مدة زمنية، الأمر الذي رأته الولايات المتحدة تهديداً حقيقياً يخل بميزان القوي في المنطقة ودليل على رغبة إيرانية في الهيمنة مما شجع الولايات المتحدة على وضع إيران على قائمة "محور الشر" وتم لأول مرة فرض عقوبات دولية على إيران عام 2007³ إلا أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني

¹ محمد البرادعي، زمن الخدع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر، د ط، دار بيكادور للنشر، د ب ن، 2011، ص ص 248-249.

² على فاتزو، وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية، ع 142، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 15.

³ شاه رام تشوبين، المرجع السابق، ص ص 55 - 56

أثبتت فشلها خلال فترة حكم "بوش الابن" فقد وجدت الولايات المتحدة أن اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة سواء من خلال توجيه ضربات إجهاضية للمنشآت النووية الإيرانية أو عمل عسكري كامل مثلما حدث مع العراق هو أمر صعب الحدوث، من ناحية أخرى لم تستطع الولايات المتحدة حشد التأييد الدولي لفكرة تغيير النظام حتى على صعيد الموقف الأوروبي الذي كان يرى اللجوء إلى الدبلوماسية أولاً ثم العقوبات في حالة إخفاق الدبلوماسية.¹

ومع تولي الرئيس أوباما الحكم في عام 2008 حدث تحول في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني من الدبلوماسية المتشددة إلى الدبلوماسية المرنة والحوار وإن كان أوباما لم يستبعد الخيار العسكري بشكل كامل، بل إنه أكد مراراً على أن الخيار العسكري يظل مطروحاً في حاله فشل الدبلوماسية في التعامل مع إيران.² لقد كان واضحاً أن إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية يمثل أبرز أولويات إدارة أوباما انطلاقاً من رؤية مفادها أن عقد صفقة نووية مع إيران هو جزء من إستراتيجية طويلة الأمد للحد من النفوذ الإيراني الإقليمي وإعادة دمج إيران "معتدلة" في الاقتصاد السياسي العالمي.³

وقد تجلّى ذلك بوضوح في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما عام 2010، حينما أعلن استبعاد سياسة الحرب الوقائية و الاستباقية التي انتهجها سلفه جورج

¹ مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المرجع السابق.

² علاء بيومي، "بارك أوباما والعالم العربي"، سلسلة أوراق الجزيرة مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، ع 9، ط 1، الدوحة، 2008، ص 101.

³ عبد الله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، دراسة حاله 1997 - 2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، دولة الكويت، 2012، ص ص 48 - 49.

دبليو بوش، فقد كان مبدأ الاستباق الأمريكي أحد ركائز إستراتيجية الأمن القومي الإدارة جورج بوش في فترة الرئاسة الأولى 2002 - 2005 فقد طرح هذا المبدأ بعد حرب أفغانستان، وتم تطبيقه عملياً في حرب العراق 2003، والتي قامت بها الولايات المتحدة انفرادياً دونما شرعية دولية مما أصبح مبدأ بوش بطابع هجومي، وبتفسير أحادي المصادر التهديد للأمن القومي الأمريكي.¹

ولتوضيح مبادئ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك في كلمة في معهد بروكينغز في واشنطن: "إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تدعو إلى التواصل مع كل الدول وتشجيع التنمية الاقتصادية"، وفي الإطار نفسه حذرت واشنطن كلاً من إيران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأنها تمتلك وسائل متعددة لعزلهما إذا تجاهلتا الأعراف الدولية. ومع حلول منتصف جوان 2013 جاء الفوز الساحق للمرشح الإصلاحى المعتدل "حسن روحاني" ليغير من معادلة العلاقة مع الولايات المتحدة، ويهيئ فرصة سانحة لأوباما لتحقيق سياسته الخارجية بعقد صفقة نووية مع إيران عبر إستراتيجية "الشراكة" أو "إشراك الخصوم".²

المطلب الثاني: توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية

¹ سارة سامح إبراهيم المزاحي، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2001"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص 130.

² بين العصا والجزرة، رسالة أوباما وتحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الإعلامى التقدمي - العربية-، تم

سيتناول هذا المبحث مسار الاتفاق النووي الإيراني وكيفية انطلاقه والأطراف المشاركة فيه والموقف الأمريكي والسعودي من توقيع الاتفاق وتأثير ذلك على العلاقات الأمريكية - السعودية.

1- **خلفيات الاتفاق النووي الإيراني:** بدأت الأزمة النووية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أواخر عام 2009، بعدما كشفت بعض الدول الغربية قيام إيران منذ عام 2006 سراً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة "قم" دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما يعد مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن.

وقد حرصت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الكشف عن هذا المفاعل السري لتأكيد شكوكها حول مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني، وتم اختيار مقر اجتماع قمة العشرين للإعلان عن ذلك التطور ليحدث صداه الدولي الواسع بهدف تشكيل جبهة تضامن دولية متماسكة في مواجهه طهران التي تستغل تباين مواقف المجموعة الدولية وتوظفه لخدمة مصالحها، كما تبنت هذه الدول لهجة حادة ضد إيران متهمة إياها بأنها تمثل مصدراً للتهديد في الشرق الوسط والعالم"، مطالبة إياها باحترام التزاماتها الدولية في هذا الشأن.

وفي محاولة من الجانب الإيراني لامتناس غضب المجتمع الدولي عمدت إلى اتخاذ خطوات تكتيكية مكنتها من الحد من وطأه الضغوط التي أعقبت الكشف عن هذا المفاعل النووي السري، الذي زعمت أنه مخصص لتوليد الكهرباء وأن مستوى التخصيب فيه لن يتجاوز حد خمسة بالمائة فقط وهو مستوى منخفض لا يكفي لإنتاج مواد انشطارية تستخدم في صنع القنبلة الذرية، وأنها أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية به

قبل إعلان الغرب عنه، غير أن هذه الخطوات والتصريحات لم تثمر عن النتائج المرجوة بعد أن لحق الضرر بسمعة إيران ومصادقيتها بعد الكشف عن هذا الموقع السري، الأمر الذي عزز شكوك أطراف كثيرة في مصداقية وشفافية النهج الإيراني.¹

وقد دفع الكشف عن هذا الموقع السري والضغط الدولية التي أعقبته طهران إلى تخفيف موقفها المتشدد من برنامجها النووي، وبدا هذا واضحاً خلال مؤتمر جنيف الذي عقد في مطلع أكتوبر 2009 حينما أكدت طهران أنها ستسمح لمفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشآت النووية الجديدة في "قم" للتأكد من عدم استخدامها للأغراض العسكرية وتم تحديد موعد لذلك هو يوم 25 أكتوبر 2009، كما أجرت محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية على هامش الاجتماع، كانت هي الأعلى مستوى بين الدولتين منذ ثلاثة عقود، ووافقت إيران من حيث المبدأ على إرسال اليورانيوم إلى الخارج لتخصيبه وتحويله إلى وقود نووي بغرض استخدامه لأغراض الأبحاث الطبية، ونتيجة لهذه المواقف خرج المجتمعون في جنيف بانطباعات ايجابية ربما بأكثر مما كان متوقعاً، وتم النظر إلى هذه المواقف على أنها تمثل مؤشراً قوياً إلى استجابة طهران للخيار الدبلوماسي² ولكن مع عام 2011 وقعت عدة تطورات دفعت الملف النووي الإيراني بقوة إلى قمة القضايا الساخنة في النقاش السياسي والاستراتيجي الأمريكي وحفلت وسائل الإعلام الأمريكية بالمقالات والتحليلات والدراسات حول المخاطر التي يمكن أن تترتب على حصول إيران على السلاح النووي وحول مختلف الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الطموحات الإيرانية للحصول على هذا السلاح.

¹ إيمان أبو زيد مخيمر، "البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: <http://www.democraticac.de/?p=10121>

² إيمان أبو زيد مخيمر، المرجع السابق.

وكانت من أبرز التطورات التي زادت من حدة توتر الأجواء المحيطة بالملف النووي وقوع انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ المتوسطة المدى وسقوط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار تستعملها وكالة المخابرات المركزية للتجسس على إيران داخل الأراضي الإيرانية.¹

كما ألمحت إدارة أوباما إلى استعدادها لإجراء اتصالات مع طهران خارج نطاق مجموعة الدول الست إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية وهو ما يعكس تحولاً مهماً في السياسة الأمريكية حيال طهران يتجلى في التمييز بين حقها في امتلاك طاقة نووية سلمية، وبين الرفض الدولي القاطع لإيران مسلحة نووياً.²

وفي أوائل نوفمبر 2013، توصلت مجموعة دول "5 + 1" مع إيران إلى تسوية بشأن برنامج إيران النووي، حيث نص الاتفاق بين إيران ومجموعة دول "5 + 1" أن تتعهد الحكومة الإيرانية بتخفيض عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 5% وإبطال ذخائر اليورانيوم المخضب بنسبة 5% إلى 20%.³

وذلك مقابل وقف إصدار عقوبات جديدة على إيران ورفع بعض العقوبات تدريجياً في فترة ستة أشهر، واستمرار المفاوضات حتى إزالة الغموض بشأن البرنامج النووي، وتجنب

¹ إسلام محمد جوهر، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2012، ص ص 180-181.

² إسلام محمد جوهر، المرجع السابق.

³ هادي طرفي، تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، العربية نت، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: <https://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/24/%D8>

إصدار أية عقوبات جديدة ضد إيران. والحرص على عدم وصول نسبة صادرات نفط إيران إلى ما هو أقل من النسبة الحالية، ورفع الحظر على شراء وبيع الذهب والمعادن الثمينة ورفع الحظر المفروض على صناعة السيارات وكذلك المنتجات البترو كيميائية وتسهيل التعاون مع إيران لصيانة الطائرات المدنية العائدة لشركات الطيران الإيرانية، وإلغاء تجميد 400 مليون دولار من أموال إيران في الخارج لتسديد تكاليف دراسة الطلبة الإيرانيين المبتعثين إلى الخارج والتعاون مع إيران لشراء المواد الغذائية والطبية.¹

وقد رضخت إيران لهذا الشرط في نوفمبر 2013، فوافقت على تخفيض اليورانيوم المخصب من نسبة 20% إلى 5% والتقليل من مخزونها من اليورانيوم، إلا أن الدول الكبرى شددت على ضرورة وقف التخصيب بهذه النسبة لفترة 10 أعوام وهو ما رفضته إيران، مؤكدة أنه بالرغم من أنها خصبت اليورانيوم بنسبة 20% للاستفادة منه في مفاعل طهران للبحوث النووية إلا أنها ترفض وقف التخصيب لفترة زمنية طويلة.²

وكانت نتائج المفاوضات انتهت إلى فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق في 10 نوفمبر 2013 بسبب إصرار فرنسا على الحصول على ضمانات إيرانية لعدم تخصيب اليورانيوم والالتزامها بأي اتفاق قد يتم التوصل إليه، ورغم ذلك صرح الجانبان بأن المفاوضات كانت بناءة واتفق الطرفان على استئناف المحادثات بينهما في 20 نوفمبر 2013.³

¹ هادي طرفي، المرجع السابق.

² إبراهيم سيف منشأوي، وأحمد عبد التواب الخطيب، آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية، المركز العربي للبحوث والدراسات تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: WWW.acrseg.org/36746

³ جمال محمد، من سرب التفاصيل الاتفاق النووي الإيراني من قبل توقيع، تقرير منشور على شبكة الانترنت، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: <http://altagheer.com>

وبالفعل نجحت إيران ومجموعة دول "5 + 1" في نهاية عام 2013 في عقد اتفاق مرحلي بجنييف حددته بـ6 أشهر قابلة للتمديد يقضي بأن تحد إيران من نشاطها النووي الذي قد يكون له أبعاد عسكرية مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها لعدم انصياعها لاتفاقية الضمانات الملحقة باتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية.¹

وعليه يمكن القول أن التوصل إلى الاتفاق النووي المرحلي في جنيف بين إيران ومجموعة دول "5 + 1" أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وهو وإن كان إقراراً ضمناً ومحصوراً في التخصيب عند حدود 5% فقط مع التوقف الإيراني عن التخصيب إلى 20% إلا أنه يعطي إيران حق التخصيب وحق أن تكون دولة نووية وفقاً لنص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنه أقر واعتمد الحل السياسي والدبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأنهى كل طموحات إسرائيل في فرض الحل العسكري، وأهم ما أسفرت عنه هذه المفاوضات كان وضع أساس لتقارب أمريكي - إيراني، وأن هذا التقارب يمكن أن يؤدي إلى ما يخشاه كثيرون الدول العربية الدول الخليجية وإسرائيل وهو الانخراط في "صفقة تفاهم شاملة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تميل بميزان القوى في المنطقة لصالح إيران".²

ونتيجة لذلك أبرم الجانبان اتفاقاً مرحلياً حول الملف النووي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، بدأ تطبيقه في 20 جانفي 2014، وفي 20 جويلية 2014 كانت أطراف جنيف

¹ إبراهيم سيف منشأوي، أحمد عبد التواب الخطيب، المرجع السابق.

² محمد السعيد إدريس، "تأثير التقارب الأمريكي - الإيراني على منطقة الخليج العربي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: www.Acrse.org

قد مددت المهلة لأربعة أشهر إضافية حتى 24 نوفمبر 2014 بعد الإخفاق في التوصل إلى اتفاق نهائي.¹

وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لإيران والدول الكبرى للتوصل إلى اتفاق نهائي شامل بحلول 24 نوفمبر 2014 ينتظر منه ضمان الطبيعة السلمية البحت للبرنامج النووي الإيراني مقابل رفع كافة العقوبات التي يفرضها الغرب والأمم المتحدة على طهران وألحقت ضرراً جسيماً بالاقتصاد الإيراني لعدة سنوات وبعد أيام من مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على تمديد أجل المفاوضات مرة أخرى.²

وفي عام 2015 أجرت إيران ودول "5 + 1" مفاوضات بدءاً من 26 مارس حتى 2 أبريل 2015، في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وإلغاء كافة العقوبات على إيران بشكل تام، وبعد مفاوضات توصلت إيران والدول الست الكبرى في 2 أبريل 2015 إلى اتفاق الإطار النووي الإيراني الذي يمهد للتوقيع على الاتفاق النهائي الشامل حتى نهاية جوان 2015.³

ويلزم الاتفاق طهران بالحد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجياً كما نص "اتفاق لوزان" على قصر أنشطة إيران النووية للاستعمالات المتعلقة

¹ محادثة جديدة بين واشنطن وطهران في جنيف حول الملف النووي، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، تم الإطلاع

عليها يوم 2023/01/01، متاح على: <http://23.102.38.195/?p=18402>

² إبراهيم سيف منشوي وأحمد عبد التواب الخطيب، المرجع السابق.

³ على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، تم

الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على: <http://studies.aljazeera.net/reports>

بالأغراض السلمية فقط، ووافقت إيران في مفاوضاتها مع مجموعة "1+5" على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 19 ألف جهاز إلى 6104 أجهزة، وستقوم بتشغيل 5060 منها فقط بموجب اتفاق نووي شامل ستوقعه مع الدول الست الكبرى وستحظى إيران بموجب اتفاق الإطار بتخفيف تدريجي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المتصلة بالبرنامج النووي مع التزامها بالاتفاق النووي الشامل الذي سعت إيران والدول الست الكبرى لإنجازه في 30 جوان على أن يعاد فرضها سريعاً في حال إخلال طهران لتعهداتها.¹

يتضح مما سبق أن الاتفاق النووي الإيراني يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013، ثم اتفاق الإطار في لوزان / سويسرا في أبريل 2015 وكما في اتفاق الإطار، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي الذي ضم 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساسي وخمسة ملاحق تقنية- على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر الغرب على أن له أبعاد عسكرية في حين تصر إيران على أنه سلمي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتانيوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران ولن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ خصوصاً الشق الذي ينص على رفع العقوبات الأممية عن إيران حتى تصدق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، وخصوصاً ما يتعلق بتطبيق الرقابة الصارمة على أنشطتها

¹ أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي، مقاله منشورة على شبكة الانترنت تم الإطلاع عليها يوم 2023/01/01، متاحة على:

ومنشأتها النووية، بما فيها بعض المنشآت العسكرية وقد كانت مسألة رفع العقوبات الدولية والأمريكية إحدى أهم نقاط الخلاف بين الطرفين ففي حين أرادت إيران أن ترفع فور التوقيع على الاتفاق النهائي، فإن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أصروا أن يكون رفع العقوبات مرتبطاً بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها وهو ما حدث، ولا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل أيضاً على مسألة حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى إيران، وقد كانت هذه أيضاً إحدى نقاط الخلاف وكحل وسط اتفق الطرفان على أن يستمر حظر مبيعات الأسلحة التقليدية لإيران لمدة خمس سنوات أخرى في حين يستمر حظر بيع الصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى ثماني سنوات قادمة.¹

2- الموقف الأمريكي والسعودي من توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات بين البلدين

أ- موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني: تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إيران لاسيما فيما يخص برنامجها النووي موقفاً معادياً ورافضاً حيث يعتبر هذا الموقف امتداداً للموقف العدائي الذي تتبناه أمريكا اتجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م.

كما أن السياسة الأمريكية الخارجية في جوهرها تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف باختلاف الحكومات والإدارات وأن اختلاف الحكومات إنما في طريقة التعاطي والتعامل مع ذلك الحظر وعليه فإن النظرة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني إنما تنطلق من

¹ قراءة في الاتفاق النووي الإيراني المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، قطر، 15 يوليو 2015، تم الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على: www.dohainstitute.org

حماية المصالح الأمريكية وعدم بروز قوة إقليمية تقف عائقاً أمام طموحها وأهدافها الإستراتيجية ويمكن إجمال عدة سياسات متوالية للموقف الأمريكي تجاه إيران وهي:

• إصرار أمريكا على رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والغرض منه هو فرض العقوبات.

• تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا لإيران ك روسيا وباكستان.

• المزوجة بين الخيار السلمي والتهديد بالخيار العسكري كما تتعامل الولايات المتحدة مع إيران على أساسين:

✓ إن إيران على علاقة متينة بالإرهاب وأنها الدولة الأكثر نشاطاً في هذا المجال.

✓ إن هدف إيران إنما هو إنتاج السلاح النووي وهذا ما يشكل خوفاً وقلقاً أمريكياً من

البرنامج النووي الإيراني، لأن مجرد امتلاك إيران للتقنية النووية هذا يعني

استخدامها في المجال العسكري مما يؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة لصالح

إيران أمام الكيان الصهيوني "إسرائيل".¹

ومن ثم نجد أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية واحد وثابت هو منع إيران من امتلاك

القدرة النووية لأن ذلك يضر بمصالح الولايات المتحدة والاستقرار بالمنطقة لوجود "إسرائيل

فيها". من ناحية أخرى، فإن أمريكا تهدف إلى منع إيران من حيازة أي برنامج نووي متقدم

ليس خشية من احتمال حصولها على السلاح النووي، وإنما من أجل منعها من الحصول

على التكنولوجيا النووية المتطورة لأن هذا يؤدي بإيران إلى نهضة اقتصادية قوامها تسخير

النفط والغاز لأغراض التصدير والحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة والحد

¹ عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بين إيران ودول 15 "دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، 2017، ص 123.

من زيادة الطلب المحلي عليه من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية وبالتالي بقاء إيران في حالة من التخلف المستديم.¹

ب- سياسة الإدارة الأمريكية في عهد أوباما في التعامل مع الملف النووي الإيراني: مع تولي الرئيس "أوباما" تبنى منهجاً مختلفاً تجاه إيران، وهو اعتماد الدبلوماسية كأداة رئيسة في التعامل مع إيران في مقابل المواجهة التي اعتمدها إدارة الرئيس السابق "جورج بوش"، بل ذهب أوباما أبعد من ذلك عندما أعلن في أحد المحاضرات أنه لن يتردد في إجراء حوار مع قادة دول مناهضة للولايات المتحدة ومن بينها إيران "بدون شرط".²

وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران وأوضح أن الدبلوماسية مع إيران يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن تلك العقوبات نجحت في أن تأتي بإيران إلى طاولة المفاوضات، ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني، بل توسع هذا البرنامج، في ظل العقوبات كما أن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران.³

ومن ناحية أخرى، سعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما إلى عدم التدخل في السياسات الإيرانية الداخلية وعدم دعم أو معارضة القادة والنخب المتنافسين على السلطة في إيران وتوجيه المبادرات لكل الفاعلين في إيران (المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، الرئيس الإيراني، وزير الخارجية) وقد اعتبرت رسالة الرئيس باراك أوباما لإيران في عيد النيروز

¹ رياض الراوي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، ط 1، دار الأوتل، سوريا، 2006، ص 231-230

² علاء بيومي، المرجع السابق، ص ص 72-73.

³ محمد كمال، "السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرارية والتغيير"، المرجع السابق، ص 75.

تطوراً هاماً في هذا الصدد، فأول مرة يعترف الرئيس الأمريكي في خطاب عام بواقع وجود الجمهورية الإسلامية وشرعية الحكم الإيراني، كما دلت بعض المؤشرات الإيجابية على جدية قرار الإدارة الأمريكية بالتهدئة مع إيران بعد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات السداسية بين إيران ومجموعة دول "5 + 1".

وأن توقيع الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو 2015 يعد من وجهه نظر الإدارة الأمريكية في عهد أوباما انجازاً تاريخياً للديمقراطيين وانتصاراً شخصياً لأوباما وفي ذات الوقت أنهى قطيعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران استمرت منذ عقود طويلة وسيتيح الاتفاق للولايات المتحدة القيام بتفاهات أمنية وسياسية في المنطقة مع الإيرانيين من ناحية أخرى استطاعت الولايات المتحدة من خلال هذا الاتفاق منع قيام إيران بتطوير سلاح نووي كما لم يستجيب لمطلب الإيرانيين برفع العقوبات بالتزامن مع توقيع الاتفاق مع الإبقاء على حظر تصدير السلاح إلى إيران.¹

ويبقى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الاتفاق النووي الإيراني على المحك فمع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، بدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية تضطرب وقد وعد ترامب خلال الانتخابات الرئاسية بتمزيق الاتفاق النووي الذي وصفه بأنه الأسوأ والأكثر غباء في التاريخ، ففي أكتوبر لم يصادق ترامب على التزام إيران بنود الاتفاق النووي،² إذ أن كل رئيس أمريكي ملزم من الكونجرس بأن يصادق كل 90 يوماً ما إذا كانت إيران

¹ ليلى الرجباني، "الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر"، يوليو 2015، تم الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على:

<http://Arabic.rt.com/news/807792.25/03/2016>

² على عدنان محمد حسن، "استمرار أميركا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 6 ديسمبر 2017، تم الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على:

<https://democraticac.de/?p=50863>

ملتزمة ببنود الاتفاق وأن الاتفاق لا زال يصب في مصلحة البلد الوطنية أم لا، وبالتالي أعطى ترامب فترة 60 يوماً للكونجرس لاتخاذ قرار بشأن استمرارية المشاركة الأمريكية في الاتفاق النووي، كما تضمن حديث الرئيس الأمريكي ترامب عن تبني إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران تهدف إلى القضاء على التهديدات التي تشكلها إيران على المنطقة ويحظى قرار ترامب بإشادة فورية وتأييد على نطاق واسع من إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن رصد النشاط النووي الإيراني أن إيران لا زالت متمسكة بشروط الاتفاق النووي، فإن قرار "ترامب" غض الطرف عن ذلك وقد يؤدي انسحاب واشنطن من الاتفاق إلى توتر علاقاتها مع الدول الأخرى الموقعة عليه مثل ألمانيا وفرنسا والصين، وقد ترفض هذه الدول فرض أي عقوبات على طهران في حال تراجع واشنطن.¹

وتقوم إستراتيجية الرئيس الأمريكي "ترامب" في التعامل مع الملف النووي الإيراني على عدة عناصر أساسية وأهمها حرمان إيران من الحصول على سلاح نووي وتركز الإستراتيجية على الحد من نفوذ إيران المقلق المزعزع للاستقرار والعدائي في المنطقة من خلال تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة والشراكات الإقليمية بالإضافة إلى ذلك، سوف تعمل الإستراتيجية على مواجهته التهديدات التي يشكلها كل من الصواريخ الباليستية والأنشطة العربية الممولة من قبل الحرس الثوري الإيراني وفي خطابات "ترامب" لم يعلن إستراتيجيته المذكورة فحسب، بل كشف أيضاً أن إدارته والكونجرس والحلفاء يعملون على معالجة الأخطاء الخطيرة للاتفاق، وإذا لم يفعلوا ذلك فإن الولايات المتحدة ستنتهي العمل بالاتفاق.²

¹ هل بات الاتفاق النووي الإيراني على مفترق الطرق، موقع بي بي سي عربي 2012/12/06، تم الإطلاع عليه يوم

2023/04/28، متاح على: www.bbc.com/5/12/2016

² على عدنان محمد حسن، المرجع السابق.

ج-الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني: مع قرب الإعلان عن الاتفاق بين إيران ومجموعة "1+5" المعروف باتفاق لوزان عبرت المملكة عن أملها في أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم بخصوص البرنامج النووي الإيراني يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم من ناحية أخرى أكدت المملكة على دعمها للحلول السلمية القائمة على ضمان حق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية علماً أن ذلك يجب أن يتم وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وبما ينسجم مع قرار جامعة الدول العربية الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي. وفي حقيقة الأمر، يثير الاتفاق النووي الإيراني الكثير من الشكوك والريبة للمملكة ذلك أن سعي طهران الحثيث لامتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم سيمكن إيران من تعزيز قدرتها على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية بدون أي صعوبة تذكر، أضف إلى ذلك طبيعة البرنامج وحجمه.

ولعل الموقف السعودي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني يستند إلى عدة مخاوف، حيث ترى المملكة أن تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية له آثار بعيدة المدى إذ يعزز هذا الأمر من الهيمنة الإيرانية في المنطقة، وسيكون في ذلك بدون أدنى شك تهديداً مباشراً على استقرار الأنظمة العربية في الشرق الأوسط والخليج، مما سيخلق بالضرورة سباق تسلح جديدة لكن نووي هذه المرة بين دول المنطقة وعلى رأسها السعودية. كما أشار وزير الخارجية السعودي أن الاتفاق يتضمن ثغرات ويحتاج للمراجعة بالإضافة إلى أن إيران يمكنها إعادة تخصيب اليورانيوم لاحقاً، داعياً إلى أن تكون آلية التحقيق والتفتيش أشمل.

وثمة ثلاثة متغيرات أساسية تجعل السعودية تقلق وتخشى من البرنامج النووي الإيراني، المتغير الأول يتعلق بالخوف من امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل أي برنامج سلمي إلى أسلحة دمار شامل، أما المتغير الثاني فيرتبط بنجاح إيران في تطوير أسلحة نووية مما سيؤدي حتماً إلى تكريس الخلل الراهن في توازن القوي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين يندرج المتغير الأخير ضمن التهديدات البيئية، إذ تتخوف دول مجلس التعاون من الانعكاسات البيئية المحتملة من المفاعلات النووية الإيرانية، خاصة أنها متواجدة في مناطق زلزالية وغير مؤمنة كما يلزم (خبرة روسية) ففي حالة حدوث تسربات نووية وبالتحديد من مفاعل بوشهر النووي، فإن دول مجلس التعاون ستكون أول من يتأثر بهذا الأمر بسبب قرب المسافة بينهما إلى درجة أنهما أقرب للمفاعل من العاصمة طهران، وبالتالي الخوف في الخليج من تكرار كارثة "تشيرونوبيل" عام 1986 و يبقى المتغير الثاني الأكثر واقعية وأهمية للمملكة العربية السعودية، التي ترفض أي إخلال بميزان القوى بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق 2003 والانسحاب الأمريكي من العراق 2011 وتزداد مخاوف المملكة من التوافق الإيراني-الأمريكي وتأثير ذلك على الحليف الأمريكي.¹

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تهدئ من مخاوف المملكة، فقد رأت أن "خطة العمل الشاملة المشتركة (Joint Comprehensive Plan of Action (ICPOA) الناتجة عن الاتفاق كفيلا بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية وهذا في حاله نفذت بالكامل، إذ أن الرقابة عليها ستمنعها من إنتاج أي مواد انشطارية تمكنها من صنع سلاح نووي، وهذه الفترة من 10 إلى 15 سنة، بيد أن الرياض لا تؤمن بهذا وترى أن الاتفاق ما هو

¹ أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة، أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، م 49، ع 196، مصر، أبريل 2014، ص 83.

سوى فرصة أمام إيران لكسب المزيد من الوقت واسترجاع أنفاسها العقوبات الاقتصادية التي أنهكتها لتعود بعد ذلك أكثر شراسة وقوة من ذي قبل خاصة أن الاتفاق الموقع أبقى ولم يشترط على إيران تفكيك منشأتها النووية بمعنى أنها ستبقي محتفظة ببنيتها التحتية النووية ومنه إمكانية التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق.¹

وقد ظهر جليا الرفض السعودي للاتفاق النووي من خلال إقدامها على خطوات جريئة للتعبير عن موقفها الراض جملة وتفصيلاً لهذا الاتفاق، أولها القرار السعودي في 2 جانفي 2016 بإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر والذي كانت تربطه علاقات مع إيران، حيث تزامن إعدامه قبل أيام فقط من تنفيذ الاتفاق ورفع العقوبات في رسالة واضحة من الرياض إلى طهران أنها سوف تتخذ نهجاً استباقياً للحفاظ على أمنها وتبعها مباشرة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإبرام الصفقة العسكرية مع الولايات المتحدة.

وكرر فعل لمواجهة "الدور المتنامي لإيران" في المنطقة والخوف من اتساع نفوذها الذي اكتسبته بما حققته من إنجازات كبيرة ومهمة في كافة المجالات السياسية والأمنية، تسعي المملكة إلى التحرك السريع على عدة جهات لتعزيز الدور السعودي بالمنطقة واستقرار الأنظمة وهي:²

¹ إلياس ميسوم، "البرنامج النووي الإيراني كمتغير في الصراع الإيراني - السعودي"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، م الأول، ع الثاني، يونيو 2018، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/06/%D9%8>

² قراءة في الاتفاق النووي الإيراني وحدة تحليل السياسات، سلسلة تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: http://www.dohainstitute.org/ar/political_studies/pages/The_Iranian_Agreement.aspx

أولاً: إدارة الوضع في اليمن باعتباره جبهة مفتوحة للمواجهة مع إيران من خلال الحركة الحوثية.

ثانياً: ضمان استقرار النظام البحريني.

ثالثاً: دعم الحراك السوري ودعم القوي المعتدلة من المقاتلين المعارضين في مواجهة المد الجهادي (داعش).

رابعاً: الإمساك بخيوط العلاقات الاقتصادية والسياسية كاملة مع فرنسا لدعم موقفها المغاير للموقف الأمريكي في الوضع في سوريا، وتنسيق الرؤية المشتركة مع روسيا.

خامساً: إعلان التحفظ من السياسة الأمريكية بعد الاتفاق النووي الإيراني، فعلى الرغم من المحاولات المستمرة من الجانب الأمريكي لعقد مشاورات ولقاءات ترضية مع الجانب السعودي إلا أنها لم تفلح في تهدئة وتخفيف مخاوف الطرف السعودي، منها على سبيل المثال: قمة "كامب ديفيد" ماي 2015، فقد اعتذر الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل السعودية عن حضورها مما فسر على أنه إحباط خليجي من سياسات التقارب الإيراني الأمريكي وانعكاساتها على القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.

سادساً: بناء شبكة التحالفات الإقليمية وتركز المملكة على التحالفات الإقليمية بغية احتواء إيران الصاعدة وهذا يعني بالأساس توطيد وحدة مجلس التعاون الخليجي، ولكن ثمة حلقتا ضعف في سلسلة التواطؤ الدائرة في دول مجلس التعاون ضد طهران، هما سلطنة عمان وقطر، فكلتاها لا يرجح تخليها عن علاقاتها الثنائية المثمرة مع طهران من ناحية أخرى تعزيز التحالف الاستراتيجي السعودي - الباكستاني، فباكستان تعد حليفة الرياض الأكثر أهمية، فهي الدولة المسلمة الوحيدة ذات السلاح النووي، فللمرة الأولى عام 2013، تستعرض المملكة علنا صواريخ بلاستية متوسطة المدى المصنعة في الصين - وهي الصواريخ الوحيدة لديهم التي تقدر على استهداف طهران - في إطار عرض عسكري.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية - السعودية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "أوباما" تبنت سياسة تقوم على الانفتاح على إيران والتي تم في إطارها التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي. ورفع العقوبات الاقتصادية عنها. وإعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت إشراف دولي.

وفي ذات الوقت، سعت إلى طمأنة الجانب السعودي بشأن الاتفاق النووي وأنه لن يضر بأمن المملكة، إلا أن هذه التطمينات لم تخفي التوتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية بشأن الاتفاق النووي.

بالإضافة إلى أن هناك حالة من التشكك لدى المملكة في الإدارة الأمريكية بعد تخليها عن حلفائها الإستراتيجيون في المنطقة وعلى رأسهم الرئيس السابق مبارك الذي أطاحت به ثورة 25 جانفي 2011 التي دعمتها الولايات المتحدة أيضاً، الفشل الأمريكي في توفير الدعم العسكري اللازم لتغيير ميزان القوة على الأرض ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وهو ما جاء في صالح المنافس والخصم السياسي الإقليمي للسعودية إيران وتمكنها من تمدد نفوذها الإقليمي.

أما فيما يتعلق بالموقف السعودي، فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق النووي، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية إنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن إن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضي إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي،

على أمل أن يلحق ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعلى ضوء ما سبق ترى المملكة العربية السعودية نفسها الخاسر الأكبر في عملية الاتفاق النووي الإيراني، فأيران كقوة إقليمية ما زالت تشكل عامل قلق لدى المملكة وتهدد حدودها الجنوبية بدعمها للحوثيين في اليمن وترى أنها بعد الاتفاق ستكون أقوى بكثير مما كانت عليه في السابق، وستسعى لحصد مكاسب كبرى في كل من اليمن وسوريا والعراق وغيرها وبالتالي تخشى المملكة العربية السعودية من التمدد الإيراني في المنطقة الذي يتعارض مع مصالحها الداخلية والإقليمية وأمنها القومي في ظل التراجع العسكري الأمريكي في المنطقة.¹

¹ بروس ريدل، تر هادي نعمة، تر خاصة بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط بقلم بروس ريدل - موقع المونيتور، 11 مارس 2015، تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28، متاح على: www.beirutme.com/?p.9801

المبحث الرابع: تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية

تبرز أهمية الإشارة إلى شكل النظام الدولي خلال فترة الدراسة لمعرفة تأثير التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ولسياسات الولايات المتحدة كقوة كبرى تجاه المنطقة والمملكة العربية السعودية بوجه خاص، وكيف تعاملت كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مع القضايا الإقليمية خلال فترة الدراسة من 2001 وما بعدها والتي تعد إحدى الفترات الفارقة في العلاقة بين البلدين والتي تميزت باختلافات واتفاقات حول عدد من الملفات والقضايا الهامة.

المطلب الأول: التغيير في سياسة النظام الدولي

هو شكل النظام العالمي بمكوناته ومتغيراته من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين ونسق تفاعلاتهم وصراعاتهم، وترتيب توازنات القوة وتوزيعها فضلاً على مرتكزاته الأيديولوجية والعقدية، وهو بمثابة محدد أساسي يتحكم باتجاهات وأهداف السياسة الخارجية للدولة وبالتالي مؤثر مباشر على مخرجات قراراتها.¹

1- النظام العالمي الحالي والولايات المتحدة الأمريكية: شهد النظام الدولي تغيرات رئيسية منذ عقد الثمانيات أدت إلى حدوث تغير في النظام الدولي وكانت أبرز تلك التغيرات تضائل قوة الاتحاد السوفيتي كنفوذ عظيم وانهاره وبالتالي انهيار النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا وبرزت الولايات المتحدة كقوة متفردة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن الواقع العالمي الجديد أفرز

¹ أمنة إبراهيم القرم، المرجع السابق، ص 64.

تحول عميق للقوة في النظام العالمي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على المستوى الاقتصادي والسياسي تمخض عن تدرج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية وقد جاء هذا التحول نتيجة عدة عوامل على مدار عقدين من الزمان أبرزها: الثورة التكنولوجية والرقمية وتساعد أهمية الاقتصاد والمصالح مقابل تراجع الايديولوجيا، وظهور فواعل من غير الدول مؤثرة على نسق التفاعلات العالمية واستطاعت بعض الدول الظهور كقوة صاعدة في مناطقها الجغرافية كدول "البريكس" (الصين والهند والبرازيل وروسيا)، وبالتالي قادت هذه التغيرات إلى حدوث تغيير في تركيبة النظام الدولي والعودة لنظام التعددية القطبية وحلوله محل الأحادية القطبية وتبعه تغيير بنيوي في مفهوم وتركيب القوة ومن أبرز مؤشرات النظام العالمي الجديد فتح أبواب "مجموعة الثماني" أمام أعضاء جدد من آسيا وأفريقيا، أمريكا اللاتينية ليصبح "مجموعة العشرين" منذ عام 1999، والتي باتت تمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم. ويمكن إبراز أهم عوامل التغيير في النظام الدولي على النحو التالي: ¹

أولاً: فشل الولايات المتحدة في تحمل عبء القيادة العالمية وحدها وعلى وجه الخصوص مع اندلاع الأزمة المالية في أواخر 2007 وبات واضحاً أن التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي يتطلب طاقات متعددة لا قوة عظمي منفردة أو الغرب بمجمله وحسب مجموع الدول التي لم تكن مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية الاقتصادية العالمية.

ثانياً: ظهور التكتلات من الفواعل غير الدولية القادرة على إحداث تأثير في السياسات العالمية نتيجة قوتها داخل الدولة وتشابكاتها عبر الدولية.

ثالثاً: التحول في مركز ثقل القوة العالمية والديناميكية الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، الأمر الذي سبب تشتتاً للقوة وتوزيعها على أربعة من أقاليم العالم المختلفة، وعلى الرغم من

¹ زبجنيو بريجنسكي، "رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر (مترجم)، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص 23.

تفوق أمريكا التكنولوجي والاقتصادي إلا أن مشروعية وفعالية واستمرارية قيادتها باتت موضوع شك في ظل تنامي القوة الصاعدة كالصين وروسيا بسرعة وتعدد جملة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وعدم قدرتها على تحمل التكلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية وحدها.¹

ويعد الصعود الاقتصادي الآسيوي من أبرز التحولات على الساحة الدولية، حيث حدث صعود اقتصادي واضح لمجموعة دول شرق آسيا المتمثلة في اليابان والصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة بالنمور الآسيوية دلالة على صعودها الاقتصادي على الرغم من صغر حجمها حيث حققت اليابان طفرة اقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات تفوق مثيلاتها في باقي الدول الصناعية أيضا من المتوقع أن ينعكس الصعود الصيني على الولايات المتحدة من منطلق إحداث التغيير في الوضع الاقتصادي القائم الذي تسوده الهيمنة الاقتصادية الأمريكية بحيث تسيطر الصادرات الصينية على التجارة العالمية.² وقد انعكس هذا النظام الدولي الجديد على الإستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها في المنطقة العربية خلال فترة الدراسة (2001-2016) نحو التراجع الواضح لأولوية الشرق الأوسط والتدخل العسكري المباشر على أجندة إدارة أوباما والتحول نحو آسيا والمحيط الهادي ولتصبح منطقة جنوب شرق آسيا الأولوية الأولى في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلنه عام 2010³ وصياغة رؤية جديدة تختلف عن سياسة جورج

¹ زبجنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص 34.

² حسن أبو طالب، "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"، هدي متيكيس، خديجة عرفه محمد (محرر)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006، ص 252.

³ بين العصا والجزرة، رسالة أوباما وتحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الإعلامي التقدمي-العربية، تم الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على: www.alealamy.net/showdetails.php?id=66694

بوش الابن من الانغماس في الشرق الأوسط وتدايعات أحداث 11 سبتمبر 2001 وعدم رغبة تكرار حربي العراق وأفغانستان. فقد تبنت إدارة أوباما منذ مجيئها في عام 2009 رؤية قوامها و الانفتاح على القوى المناونة والتهدة بدلاً من الصراع، ومحاولة إطلاق تغييرات على المستويين الدولي والإقليمي تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة، دون انخراط عسكري أمريكي مباشر أو كثيف على أقل تقدير، والاعتماد على الحلفاء الإقليميين عبر دعمهم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.¹

وعلى الرغم من اختلاف الأسلوب والمنهج لدى إدارة أوباما عن سلفه بوش الابن، إلا أن الأهداف الكلية والاستراتيجيات الإقليمية للإدارة الجديدة بقيت منسجمة مع المبادئ الأمريكية التقليدية في المنطقة التي تتلخص في ثلاث مصالح رئيسية: أولوية ضمان حرية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والعالمية، واحتواء جميع قوى الممانعة العربية لضمان سيطرة الأجنحة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، ومن بينها ضمان أمن إسرائيل.² فعلى الرغم من خطب الرئيس أوباما الثلاث الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي التي ألقاها خلال فترة رئاسته الأولى والتي رأت فيها واشنطن وعواصم أخرى تحولاً عن عهد بوش، وتأكيداً على استعداد الإدارة الأمريكية الجديدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة، بيد أن هذه الخطابات الرنانة لم تترافق مع أي فعل ملموس أو محدد، فقد أغفلت واشنطن تماماً التغييرات التي هزت المنطقة تماماً، وتعاملت معها انطلاقاً من حماية مصالحها الإستراتيجية ودون التدخل المباشر العسكري الأمر الذي

¹ دلال محمود السيد، السيناريو الغائب مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع 203، د ب ن، يناير 2016، ص 21.

² مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع 1، الدوحة، مارس 2013، ص ص 1-2.

أغضب بعض حلفائها وفي مقدمتها المملكة السعودية في عدد من القضايا الإقليمية والترويج لمصطلح "قيادة العالم من الخلف" في إشارة لقيادة الحلفاء والعملاء من الخلف بدلاً من اتخاذ خطوات أحادية صريحة.¹

وعليه، يمر النظام الدولي بمرحلة انتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق ممثلاً في القوي الآسيوية الصاعدة، وانتشار القوة بتعدد الفاعلين من الوحدات الدولية وما دون الدولة التي تتزايد قدرتها التأثيرية في الشؤون الدولية، ونجد أن مستقبل النظام الدولي في ضوء المعطيات العالمية سيتخذ شكلاً جديداً مختلفاً عن السابق، بحيث تكون المحصلة هي نظام عالمي يصعب التكهّن بأبعاده وتطوراته المختلفة، بحيث يسيطر على النظام الدولي مجموعة من السمات أبرزها التحول في مفهوم مركزية الدولة وانتقال القوة أو السلطة من الدول صعوداً وهبوطاً للفاعلين من غير الدول، كذلك توزيعات مختلفة للقوة سواء عسكرية، اقتصادية، عبر قومية، ونجد أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة القادرة على الوصول لأي نقطة في العالم، لكن على المستوى الاقتصادي لا توجد أحادية بل عالم متعدد الأقطاب يضم الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وغيرها من الدول، كذلك على المستوى عبر القومي توجد قضايا دولية ليست تحت سيطرة دولة واحدة ، وبالتالي لا يوجد مسار واحد لانتشار القوة.²

المطلب الثاني: التغيير في السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط

¹ مروان بشارة، المرجع السابق، ص 20.

² عمرو عبد العاطي، استمرار القرن الأمريكي في صورة جديدة، مجلة السياسة الدولية، ع 202، د ب ن، أكتوبر 2015، ص 180.

تبنت الباحثة مایسة محمد محمود مرزوق في هذه الدراسة مفهوم النظام الإقليمي كما عرفه "هلال ومطر" بأنه "نمط من التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة والتي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية".

وفي ظل تحليل الدراسة للعلاقات الأمريكية-السعودية وتأثير المتغيرات الإقليمية عليها الفترة من (2001 / 2016م)، استدعت الباحثة كلاً من النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي ويرجع ذلك إلى موقع المملكة العربية السعودية الاستراتيجية ودورها الإقليمي المحوري في الدوائر الثلاثة (النظام الإقليمي العربي والخليجي والشرق الأوسط). من ناحية أخرى، باستعراض القضايا والملفات الإقليمية محل التباين والاختلاف خلال فترة الدراسة (2001-2016م) وكيف تعاملت كلاً من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية معها لحماية مصالحها وأمنها القومي، نجد أن هذه القضايا تداخلت وتشابكت تداعياتها وامتدت آثارها على الدوائر الثلاث أيضاً (النظام الإقليمي العربي والخليجي والشرق الأوسط).

ويمكن تعريف كل نظام على حدة للتمييز فيما بينهم:¹

1-النظام الإقليمي العربي: هو ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة ومتقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين، وتجدر الإشارة إلى أن النظام الإقليمي العربي بدأ بالتبلور

¹ على الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 20-21.

حسب رأي كثيرين منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وتمثلت أهم عناصره في البلدان العربية التي يجمعها علاقات جغرافية وتاريخية وثقافية.

2- النظام الإقليمي الشرق أوسطي: لا يوجد تعريف محدد جامع ومتفق عليه لمصطلح "الشرق أوسط"، فقد انعكست الدلالات السياسية وطغت على الحدود الجغرافية في تعريف هذا المفهوم الذي تبنته الولايات المتحدة في إشارة إلى "إدماج بعض الدول العربية في نظام واحد مع دول أخرى يجمعها بالولايات المتحدة شكل أو آخر من التحالف الاستراتيجي مع تركيا وإسرائيل.

وتبرز أهمية هذا النظام في الدراسة للوقوف على شبكة التفاعلات التي تضم مجموعة الدول المحورية فيه (السعودية مصر وإيران) وعلاقاتهم فيما بينهم وسياسات الولايات المتحدة إزاء هذه القوى.¹

3- النظام الإقليمي الخليجي: وارتباطه بمنطقة الخليج العربي ويشير إلى التفاعلات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية قطر البحرين الكويت عمان الإمارات والتي تتميز بكثافة تفاعلاتها ومن ثم تختلف عن علاقاتها مع دول الجوار الأخرى، سواء إيران أو العراق أو حتى مصر، كما تتميز هذه العلاقات الخليجية في بنيتها وهو "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" وقد سعت المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، إلى الحفاظ على استقرار منطقة الخليج العربي خوفاً من انتقال عدوى المد الثوري إلى الدول الخليجية، كما تقف المملكة ضد النفوذ الإيراني المتنامي في منطقة الخليج من ناحية أخرى، شهدت فترة الدراسة من (2001-2016) تغيراً في التفاعلات بين دول مجلس التعاون الست عن السابق، سواء من حيث النوعية أو الكثافة، فمن حيث نوعية التفاعلات الخليجية -

¹ علي الدين هلال، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط 5، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص 64.

الخليجية، نجد أنها تحولت من تفاعلات تعاونية إلى تفاعلات صراعية الخلاف بين قطر من جهة والسعودية والبحرين والإمارات من جهة أخرى، أما من حيث كثافة التفاعلات الخليجية فقد أصابها التغير أيضا، فتحوّلت الكثافة نحو العراق من جهة السعودية مقارنة بقطع العلاقات مع قطر، وفي المقابل كثافة العلاقات التجارية القطرية مع إيران.

وقد شهد النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثلاثة تحولات كبرى في كل مكوناته، وقد جاء التحول الأول بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967 وامتد حتى نهاية القطبية الثنائية عام 1991، وفي هذه الفترة تراجع النظام الإقليمي العربي تحت تأثير الهزيمة العربية عام 1967، ثم الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1991)، ثم الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988).

أما التحول الثاني، فقد جاء نتيجة للغزو العراقي للكويت عام 1990، وما أعقبه مباشرة من نهاية القطبية الثنائية عام 1991 وامتد حتى ثورات الربيع العربي ابتداء من عام 2010 استمرت حقبة التراجع، ولكن أضيف إليها ظهور وإحياء مشروعات إقليمية جديدة منافسة مثل المشروع الشرق أوسطي، والمشروع الأوروبي المتوسطي. ولكن تلك المشروعات لم تستطع أن تحل محل النظام الإقليمي العربي لأسباب تتعلق بقصور المشروعات المنافسة، وليس بقوة النظام العربي.

أما التحول الثالث، فهو ذلك الذي نشهده في الوقت الراهن نتيجة ثورات الربيع العربي عام 2010 وهو تحول جوهري يغير من النظام الإقليمي العربي لعله من الواضح أن التحولات الثلاثة جاءت نتيجة عوامل تتعلق بالنظام ذاته، أي شكل أدائه (الهزيمة العربية،

والربيع العربي)، أو تتعلق بمؤثرات داخلية وخارجية (الغزو العراقي للكويت، ونهاية القطبية الثنائية).

وثمة شبه إجماع على أن الربيع العربي قد غير - وسيغير - من وجه النظام العربي كلية ولكن الخلاف بين الدارسين هو حول نواحي التغيير.¹

المطلب الثالث: تأثير الثورات والحركات الاحتجاجية على العلاقات الأمريكية - السعودية

تمثل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القوى محددًا رئيسياً في بعدها الإقليمي والقطري، كما أن المتغيرات التي تحدث في أي من دول المنطقة تؤثر على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها، وتلقي بظلالها على شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، هذا وتشهد خارطة النظام الإقليمي الشرق أوسطي تحولات حادة، وتغييرات جذرية متسارعة إثر دخول ديناميكيات ومعطيات جديدة ساهمت في تصاعد نفوذ مثل تركيا وإيران على حساب قوى تقليدية أخرى مثل مصر والسعودية. وبدأت تظهر ملامح هذا التغيير منذ حرب العراق عام 2003 وما ترتب عليها من تغييرات في موازين القوى، وتصعد في هيكل التحالفات والتكتلات في الإقليم وتنامي الاختراق الخارجي، فمع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، فتح الطريق أمام صعود إيراني بارز تعزز بتحالف يشمل كل من سوريا والعراق وحزب الله في لبنان، ولاحقاً مع حكومة حركة المقاومة "حماس" في غزة واستمر تصاعد النفوذ الإيراني وتحالفه بفضل الإخفاقات المتكررة في إتمام عملية السلام وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، والانقسام الفلسطيني

¹ محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 192، د ب ن، إبريل 2013، ص 51.

- الفلسطيني، والحروب على غزة عامي 2008 و2012، وفشل النظام العربي في تبني وجهة نظر واحدة تجاه تلك القضايا مع غياب ملموس لقيادة إقليمية فاعلة وحاسمة. وبحلول عام 2011، اجتاحت الموجات الثورية والاحتجاجات الشعبية عدداً من البلدان العربية بدأت بتونس ثم مصر والبحرين وليبيا واليمن تباعاً، وسوريا ومازالت الأزمة متفاقمة في كل من سوريا واليمن إلى الآن وقد استطاعت هذه الموجات الثورية أن تطيح ببعض النظم وتشكلت أنظمة جديدة كما الحال مصر، تونس، فيما نجحت نظم أخرى باحتواء هذه الاحتجاجات بفعل ظروف إقليمية ودولية مساندة كانت المحصلة تغيير المشهد كلية في الشرق الأوسط، وتجلي حالة متشابكة من الاستقطاب السياسي والتنافس الاستراتيجي للاستحواذ على مناطق النفوذ وملء الفراغ من القوى الإقليمية المتنافسة في المنطقة، هذه التغيرات وتداعياتها شكلت إعادة لترتيب السياق الكلي للمنطقة وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر على ترتيب أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.¹

وتسعى الدراسة إلى إظهار التغيرات التي طرأت على العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وتباين وجهات النظر الأمريكية - السعودية تجاه الأزمات الإقليمية في ظل حالة السيولة التي تمر بها المنطقة إثر موجات الحراك الثوري والاحتجاجات الشعبية التي غيرت بعض الأنظمة كالنظام في مصر وأفرزت إلى بعض الدول الصراعات الطائفية السنية - السنية من جهة والسنية - الشيعية من جهة أخرى إضافة إلى متغيرات إقليمية على صعيد توازن القوى في المنطقة وتغير الخطاب الأمريكي تجاه إيران وتوقيع الاتفاق النووي مع إيران 2015 وتداعيات ذلك على المملكة العربية السعودية وسياساتها الخارجية، وتمدد النفوذ الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن، وقد أبرزت هذه الاضطرابات أو عدم الاستقرار تحركاً سعودياً غير مسبوق انتقلت فيه السعودية

¹ أمانة إبراهيم القرم، المرجع السابق، ص 3.

من "سياسة الظل الهادئة" إلى "سياسة المواجهة" و"الاعتماد على الذات" و"المبادرة"، وتنوع الحلفاء على المستوى العالمي دون الاعتماد كلياً على الحليف الأمريكي لحماية مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي.

وتستدعي الدراسة الوقوف على المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على السياسة الخارجية السعودية تجاه قضايا المنطقة ويمكننا إبراز أهم المتغيرات الإقليمية في عدة قضايا: ¹ أولها: ظهور موجات الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية: جاءت موجات الحركات الشعبية المتتالية والتي بدأت بتونس في منتصف ديسمبر 2010 وامتدت إلى بلدان عربية عديدة لتشبه أحجار الدومينو الأمر الذي هدد الأنظمة الحاكمة التي كان يعتقد أنها مستقرة لتترك الحسابات السياسية وتهز معادلة العلاقات الأمريكية - السعودية فتتقاطع المصالح أحياناً في بعض الملفات وتفترق أحياناً في ملفات أخرى، حتى وصلت للمرحلة التي شعرت بها المملكة بأنه لا يمكن الاعتماد على مظلة الحماية الأمنية الأمريكية في ظل اختلاف الأولويات وحالة الانكفاء الأمريكي وتراجع الاهتمام بالشرق الأوسط، الأمر الذي دفع المملكة إلى الاعتماد على نفسها لحماية مصالحها الأمنية والقومية والتحول من سياسة الدبلوماسية الهادئة والتدرج في اتخاذ المواقف إلى سياسة "الردع الاستباقي" والتدخل المباشر كما في حالي البحرين واليمن. فعقب ثورات الربيع العربي في 2011 التي اجتاحت معظم البلدان العربية انكفت الدول العربية داخل أزمتها العميقة بينما حضر دور المملكة العربية السعودية، ومعها المنظومة الخليجية بقوة ضمن أطر النظام، عبر السعي الكثيف لصد ارتدادات حراك التغيير العربي عن ساحتها الداخلية ومحاولة ملء الفراغ الناتج عن خروج قوى عربية تقليدية من معادلة القوة العربية بدون التواني عن استخدام الحلول العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالحها وتواجه التهديدات الأمنية، كما تجسد إما بشكل

¹ مايسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص ص 63-64.

مباشر أو غير مباشر، في الحالات اليمنية والبحرينية، مما أحدث تقلبات في التحالفات الإقليمية والدولية وتوتراً في العلاقة البينية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وثانيها: تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة: وهنا يبرز دور التنافس السعودي - الإيراني خاصة بعد الثورة الإيرانية 1979 ومحاولات تصدير الثورة إلى الدول الإسلامية وبناء قوة إقليمية مهيمنة عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير بدول المنطقة والضغط على المملكة عبر عدة آليات منها تشجيع شيعة المنطقة الشرقية في السعودية للخروج على الدولة وتساعد المحاولات الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدة حيث توجد أقليات شيعية مهمة أيضاً استغلال موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية، و تدريب أعداد من المجموعات للقيام بأعمال إرهابية على الأراضي السعودية ضد الدبلوماسيين السعوديين في الخارج.¹ وقد زاد الأمر تعقيداً، تزايد النفوذ الإيراني في العراق وحضورها في المشهد العراقي بقوة وتولي حلفاء طهران مقاليد السلطة في العراق وأما الخطر الآخر فتمثل في العلاقة الإستراتيجية الإيرانية مع سوريا والتي تمكن إيران من التحرك في نطاق جغرافي واسع يبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وسوريا وصولاً إلى لبنان وفلسطين مما يجعل إيران على تماس مباشر مع إسرائيل، ويمكنها من ممارسة ضغط كبير على الدول العربية الرئيسية خصوصاً في ظل تعثر عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، ودورها المحوري في ظل دعم حركات المقاومة الفاعلة ضد الاحتلال الإسرائيلي والتواصل والتنسيق الدائم معها.

وعلى صعيد البرنامج النووي الإيراني تزداد مخاوف المملكة بشأن البرنامج النووي وقيام إيران باستهداف أي دولة في منطقة الخليج العربي، وحول الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني أعلنت السعودية عدم قلقها منه مادام ملتزماً بجوانبه السلمية، كما أعلنت

¹ سعيد محمد ياديب، "العلاقات السعودية-الإيرانية 1932-1982"، د ط، دار الساقى ومركز الدراسات الإيرانية والعربي، لندن، ص 75.

رفضها لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران لكنها تتوجس من امتلاك إيران للمفاعلات النووية وتطويرها إلى قدرات نووية عسكرية ودعت إيران إلى الالتزام بالتعهدات الدولية والمواثيق ذات الصلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية مع ضرورة إخضاع المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش والرقابة الدوليين تحقيقاً لمبدأ الشفافية.¹

وعليه تتعدد أسباب حقيقية للخلافات السعودية - الإيرانية متمثلة في: الخوف من خطورة حدوث هيمنة إيرانية على المنطقة وحدث تحالف للشيعه في كلاً من (العراق، إيران، السعودية) وامتداد نفوذها الإقليمي في كلاً من (العراق، سوريا، اليمن)، واختلاف التحالفات الخارجية لكل منهما، والخلافات الإيديولوجية ودورها في العلاقات الثنائية بينهما بل ويصل الأمر إلى الخشية من الإقدام الإيراني على تخريب منشآت المملكة النفطية في حالة ارتفاع حدة التوتر بين البلدين، فضلاً عما يشكله البرنامج النووي الإيراني من تهديد لدول منطقة الخليج العربي وثرواتها النفطية وأمنها الاستراتيجي.

وثالثها: بروز دور الفاعلين من غير الدول وصعود الأنماط الجديدة من الإرهاب: برز منذ التسعينات متغير جديد شديد الأهمية في تأثيره على السياسات الخارجية العربية عموماً والسياسة الخارجية السعودية خصوصاً، وهو تزايد الدور الذي يلعبه الفاعلون من غير الدول فمذ وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001، وما تلاه من تداعيات حرب أفغانستان والعراق وتركيز الانتشار العسكري في منطقة الخليج العربي ساد نمط تقليدي من الإرهاب تمثل في تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به فكراً، تنتهج تكتيكات "الخلايا العنقودية النائمة" ونمط

¹ جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، مجلة السياسة الدولية، ع 167، د ب ن، كانون الثاني / يناير 2007، ص 183.

التفجيرات والهجمات الانتحارية وتفخيخ السيارات المترامنة مما أثر بشكل كبير في عدم الاستقرار الإقليمي.¹

وثمة من يرى أن التغيير الذي حدث في المشهد الإقليمي بعد احتلال العراق لم ينل فقط من أوزان القوى الرئيسة في الإقليم، بل قد يصل إلى مرحلة التغيير البنيوي في صيغة المعادلات والتفاعلات الإقليمية، خاصة أنه يترافق مع تزايد أزمة الشرعية التي تعاني منها أغلب النظم العربية بما يجعلها أسيرة لدرجات من الفوضى الأمنية والسياسية بسبب ضعف أداء الحكومات وتحرك الفاعلين من غير الدول والحركات الاجتماعية المختلفة لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدول العربية وتناقص مكانتها، فعلى ضوء هذا المشهد الإقليمي المعقد والمتشابك زادت أدوار الوحدات السياسية ما دون الدول العربية.²

ويلاحظ بروز تحول في طبيعة الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، بسبب انتقال الفاعلين من غير الدول إلى دول داخل الدول عبر امتلاك أجنحة عسكرية، وبنية اقتصادية، وإعلام مستقل، وتحالفات خارجية، ومؤسسات موازية ونسبة من التحكم في تفاعلات الحرب والسلام في الإقليم، وهو ما يؤدي إلى التعامل مع هؤلاء الفاعلين من غير الدول كأمر واقع يتم الاشتباك أو التفاعل معه، لكن دون أن تعترف أغلب الدول به رسمياً.³

¹ أمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط نحو إعادة التموضع الإقليمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع 9، يونيو / حزيران 2018، م 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين، ص 122.

² محمد أبو رمان، "الفاعلون الجدد وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 168، د ب ن، إبريل 2007، ص 84.

³ محمد عبد السلام، "إقليم يعاد بناؤه"، في التقرير الاستراتيجي العربي، 2008-2009، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 2010، ص ص 10-11.

وقد ارتبطت موجات الحركات الاحتجاجية في العالم العربي في أواخر 2010 وعدم الاستقرار في مناطق الصراع بالمنطقة (العراق اليمن وسوريا) بصعود أنماط جديدة من الإرهاب وتنامي الإرهاب العابر للحدود، وتقوم هذه الأنماط المغايرة للإرهاب على السيطرة على أقاليم وبناء كيانات تشبه الدول هو ما تمثل في سيطرة تنظيم دول العراق والشام (داعش) على مناطق ممتدة عبر الحدود بين سوريا والعراق وإعلانه الخلافة الإسلامية، إضافة إلى اعتماده على مصادر تمويل مختلفة تتمثل في السيطرة على آبار البترول وتجارة القمح وفرض رسوم الجباية مما أصبح يشكل تهديد على دول المنطقة، خاصة مع مبايعة العديد من الجماعات الجهادية لهذا التنظيم، الأمر الذي شكل تهديداً أمنياً للبيئة الإستراتيجية الإقليمية السعودية.¹

ورابعها حالة التفكك الواضحة لعلاقات دول المثلث العربي (السعودية / مصر / سوريا): لقد كانت منطقة الشرق الأوسط تتأرجح بين محورين : الأول، ما يسمى "بمحور الاعتدال" والذي يشمل مصر والسعودية وباقي الدول العربية ذات الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة والثاني، ما يسمى "بمحور الممانعة" وتقوده إيران ومن ورائها سوريا ومجموعة من التنظيمات والوكلاء التي تعارض سياسات الولايات المتحدة مثل تنظيم "حزب الله" في لبنان و"حركة حماس" في فلسطين، هذا التقسيم حسب السياسة الأمريكية يضمن نوع من توازن القوة في الإقليم في ظل رعاية أمنية أمريكية لمنطقة الخليج وحلفائها.

وعليه، أدت أحداث 11 من سبتمبر 2001 إلى انفراط عقد المثلث السعودي المصري السوري بسبب السياسة الأمريكية وحملتها المزعومة على الإرهاب وتصنيف سوريا ضمن الدول الراعية له "محور الممانعة"، بينما صنفت مصر والسعودية ضمن "محور الاعتدال" والتي تتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية، وقد اتهمت سوريا خلال قمة شرم الشيخ

¹ مایسة محمد محمود مرزوق، المرجع السابق، ص ص 67-68.

2002 بعض الدول العربية بالتجاوب مع الأجندة الأمريكية دون نقاش أو محاولة تأثير ناهيك عن خروج سوريا من معادلة القوة العربية عقب أزمتها في مارس 2011 التي دمرت البنية التحتية للدولة، وأنهكت ركائز بنائها وفاقمت من تحدياتها الإنسانية، ومع الموقف السعودي المتمسك بمطلب تنحية الرئيس السوري بشار الأسد ودعم المملكة تسليح المعارضة للإطاحة بالنظام السوري، مما قطع حبال الوصل بين دمشق والرياض نهائياً وأذن بانهايار المحور التقليدي "المصري السوري-السعودي" وبروز مسار التضاد للمحور "السوري-الإيراني- حزب الله" ومع غياب حل سياسي للأزمة السورية في الأفق القريب على الأقل، الأمر الذي أضعف قدرة سوريا على أداء دور إقليمي مؤثر كانت تتمتع به قبلاً.

من ناحية أخرى، انشغلت مصر بقضاياها الداخلية أمام معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العميقة عقب إسقاط نظام مبارك، ومجابهة التنظيمات المسلحة في سيناء وضد تدخل الأطراف الخارجية في ساحتها، وقد أصاب العلاقات المصرية - السعودية حالة من الفتور والتوتر بعد وصول مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي إلى الحكم في مصر جوان 2012، لكن سرعان ما هدأت هذه التوترات وهدأ الوضع وعادت العلاقات بين البلدين لما كانت عليه من قوة سابقاً عقب ثورة 30 جوان 2013 وإزاحة الإخوان عن سدة الحكم. وسرعان ما بدأ البلدين بوضع الآليات التنفيذية التي تشمل تطوير التعاون العسكري وتعزيز التعاون المشترك والاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية وتدشين مشروعات مشتركة وتقديم المساعدات السعودية لمصر للتأكيد على التقارب المصري السعودي وتنسيق المواقف على الصعيد الإقليمي في كل من سوريا واليمن.¹

¹ أمجد جبريل حسان، "السياسة السعودية تجاه القضايا العربية بعد أحداث سبتمبر 2001 (فلسطين والعراق نموذجا)"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2013، ص ص 87-88.

خامساً: تزايد الفراغ القيادي ومسألة قيادة النظام العربي: يتكشف على الساحة صراع إقليمي تركي- إيراني- إسرائيلي للسيطرة على "الدولة المركز" في المنطقة، وتنافس تركي- إيراني تجسد في بناء كتلة سنية" تقودها تركيا لمواجهة "كتلة شيعية" تقودها إيران بما قد يعزز تنامي الفجوة الفاصلة بين الجانبين لثنائية السنة - الشيعة، وسط خشية عربية من مسعى إحياء "العثمانية الجديدة في المنطقة، الذي لم تخفه تركيا، بل جاهرت به علانية كما جاء على لسان وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في 27 أبريل 2012، حينما قال "إن شرقاً أوسطياً جديداً، بولد سوف تقود تركيا موجة التغيير فيه، وستكون في طبيعته وصاحبة فكر يحدد مستقبل النظام الإقليمي الجديد فهذه مهمتنا ورسالتنا وستكون تركيا رائدة هذا النظام، الناطقة باسمه، وهذا كله قد واجه انتكاسة كبرى بسبب سياسات أردوغان التي أبعدت أوغلو عن مركز صنع القرار. وعن انعكاسات هذه التغيرات الإقليمية على السياسة السعودية يمكننا القول أن العقد التالي لاحتلال العراق في 2003، شهد حدوث تحولات في موازين القوى الإقليمية في المنطقة خاصة لصالح دول الحزام الشمالي في الشرق الأوسط أي (تركيا وإيران)، مقابل تراجع دول الحزام الجنوبي أي (مصر والسعودية).

فبينما نجحت تركيا في تعزيز وزنها الإقليمي عبر عقد الاتفاقات الاقتصادية مع سوريا والعراق وإيران وسياسة تصغير المشكلات مع محيطها التي انتهت عملياً إلى مشكلات من كل اتجاه، في ذات الوقت استطاعت طهران عبر سياستها التوسعية ونفوذها في العراق وتحالفاتها الإقليمية مع سوريا والفاعلين من غير الدول، وسعيها لامتلاك البرنامج النووي الإيراني أن تحرز مكانة بارزة في المنطقة وتعزز ثقلها الإقليمي رغم العقوبات الدولية المفروضة عليها. ومن ناحية أخرى، ازداد مستوى التغلغل الخارجي في النظام العربي بعد ثورات الربيع العربي بدخول قوى عالمية جديدة إلى ساحة هذا التغلغل ويوضح ذلك، فبالنسبة

للولايات المتحدة، قررت مجازاة التغيير حتى تتمكن من ضبط مساراته والحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة وعليه، كيفت سياساتها بسرعة بحيث استعادت نفوذها مع وصول القوي المتفاهمة معها إلى السلطة وتخلت عن أنظمة دائماً ما وصفت بالصديقة، كذلك فلأول مرة، يقوم حلف الأطلنطي بإسقاط نظام عربي بالقوة العسكرية كما حدث في ليبيا.¹

سادساً: بروز دور القوى الدولية في قضايا المنطقة: أما بالنسبة لروسيا والصين، فقد دخلتا بقوة وبشكل غير متوقع إلى قلب معادلات النظام العربي، فقد كان العرب ينعون على الدولتين عدم اهتمامهما بالسياسة العربية ولكنهما في إطار الأزمة السورية تدخلنا بقوة لمنع مرور المشروع الغربي المدعوم من مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية لإسقاط النظام السوري بل إن مستقبل النظام العربي سيعتمد إلى حد كبير على سياسات الدولتين فإذا انتصر التصور الروسي والصيني، فإننا سنشهد نظاماً إقليمياً عربياً مختلفاً، بل إن مستقبل البنيان الدولي سيعتمد على نتائج تدخل الدولتين في الأزمة السورية حيث قد يؤذن ذلك بالتحول مجدداً نحو قطبية ثنائية أو متعددة في حالة فشل المشروع الغربي في سوريا.

من ناحية أخرى، ففي ظل حالة الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط، أيقنت المملكة أنه لا يمكن الاعتماد على معادلة تفاهم متبادلة ومستقرة مع الولايات المتحدة، وعليه اتجهت المملكة إلى تأسيس تحالفات وظيفية لمواجهة التهديدات المختلفة وسيطرة نمط التحالفات "المرنة" على السياسة الخارجية السعودية فقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر براغماتية في سياستها الخارجية وتبني استراتيجيات تقوم على فكرة التوافق والتحالف المرن المرتبطة بقضايا محددة، دون أن تتسحب على باقي القضايا الإقليمية ومثل هذا التطور عزز التحالف السعودي مع عدد من الدول الكبرى كروسيا والصين والتنسيق معها بشأن عدد

¹ نادية سعد الدين، مسارات التحول المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية، ملحق تحولات

إستراتيجية، 7 أغسطس 2016، تم الإطلاع عليه يوم 2023/01/01، متاح على:

<http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx>

من القضايا الإقليمية، أبرزها الملف السوري.¹ ومن ثم تميل توازنات القوى في المنطقة لصالح تعزيز الدور القيادي للسعودية باعتبارها هي مركز الثقل في الشرق الأوسط ويرتبط ذلك بمحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي، الذي خلفه غياب دول محورية مثل مصر وسوريا والعراق عقب التحولات والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، وهو ما أطلق عليه بعض المفكرين "لحظة الخليج العربي" في دلالة لانتقال مراكز النفوذ إلى منطقة الخليج العربي ويأتي التحرك السعودي في مواجهة الدور الإيراني المتنامي عبر إنشاء قواعد نفوذ وتأثير بدول المنطقة، وستسعي المملكة إلى تنويع حلفائها على المستويين الإقليمي والدولي حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي دون تفريط في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.²

¹ أمال زرنيز، المرجع السابق، ص 125.

² رائد خالد قرملي، "السياسة الخارجية السعودية... عامان مع الملك سلمان"، تم تصفح الموقع بتاريخ 2023/01/01،

aawsat.com/home/article

على الرابط الإلكتروني:

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات الأمريكية - السعودية، وذلك من خلال استعراض أهم التحديات التي شهدتها هذه العلاقات بدءاً من اندلاع ثورات الربيع العربي ومروراً بالأزمة السورية وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني وكيف تعاملت كلاً من البلدين مع الأحداث فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية السعودية توصف دائماً "بالإستراتيجية"، فإن التحولات الإقليمية منذ عام 2001 تؤكد أن تلك العلاقات تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها، وأبرز ملامحها التباين والاختلاف في المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية، حيث يلاحظ أن الخلاف بين الجانبين قد ازدادت لتشمل قضايا تعد ضمن جوهر الأمن القومي للمملكة العربية السعودية وأن أهم ما يميز فترة الدراسة هو تعدد الأزمات خلال فترة الدراسة وتأثيرها على العلاقات الأمريكية السعودية فقد اندلعت مجموعة غير مسبقة من الأزمات في عهد الرئيس أوباما، كل واحدة منهم تشكل تحدياً للولايات المتحدة والمملكة ومصالحهما الإستراتيجية وتطيح بالاستقرار في المنطقة.

لقد ارتفعت درجة التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من ما بعد سنة 2001 ووصلت إلى درجة التآزم والتفاهم على ضوء اختلاف وتباين الأولويات والمصالح الإستراتيجية لكلا البلدين تجاه عدد من المتغيرات الإقليمية أبرزها (ثورات الربيع العربي) وتوقيع الاتفاق النووي الإيراني.

وهناك عاملان يعدان من الثوابت الرئيسية في العلاقات السعودية الأمريكية على مدى عدة عقود وهما: النفط وأمن الخليج، ومع أن القواسم المشتركة بين المجتمعين محدودة، بل هناك بعض الاختلافات العميقة، إلا العلاقة الخاصة بين البلدين لأكثر من ستة عقود أي

الخاتمة

من منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي- ومع ذلك لم توصف هذه العلاقات بأنها علاقات خاصة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان بين البلدين ميثاق استند إلى النفط السعودي مقابل مظلة أمنية أمريكية لمساعدة المملكة ضد أي عدوان خارجي.

وقد رست دعائم هذه العلاقات على المصالح الإستراتيجية، وليس على الأفكار المشتركة والأنظمة السياسية أو الاجتماعية، والتي تبقى بعيدة كل البعد عن بعضها البعض. يمكن القول في النهاية، أن العلاقات السعودية الأمريكية، كانت في معظم مراحلها علاقات جيدة، نظراً للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية من وجهة النظر الأمريكية بالدرجة الأولى إلى إمكاناتها النفطية الهائلة، وكذلك إلى الدور السعودي الهام في المنطقة سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإقليمي، لما للمملكة من ثقل اقتصادي وسياسي لا يستهان به، كما أن الظروف السياسية والأزمات والحروب التي مرت بها المنطقة أظهرت وبشدة المكانة التي تتبوأها المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الأوسط، جعلت منها ذات أهمية إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان للأحداث التي عصفت بالمنطقة أثر كبير في تشكل ملامح العلاقات السعودية - الأمريكية وتطورها، إذ عكست تلك العلاقات في جانبها الأكبر الحرص على المصالح المتبادلة لكلا البلدين، وعلى الرغم من القضايا والأزمات المختلفة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، وأول ملامح تلك الأحداث تمثل في الحظر النفطي الذي جاء ليهوي بالعلاقات السعودية - الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ بدء تلك العلاقات في ثلاثينات القرن الماضي وبخاصة أن المملكة العربية السعودية هي التي قادت الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية.

وعلى الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه الحظر النفطي على العلاقات السعودية الأمريكية حينها، إلا أن ذلك الحظر أبرز لاحقاً أهمية الدور السعودي على الساحتين العربية والدولية، سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية. ففي الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تسعى إلى رفع الظلم الذي وقع على دولة الكويت بسبب ذلك الغزو، وكذلك إنهاء التهديد العراقي لأراضي المملكة العربية السعودية. إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت أهدافها غير المعلنة من خلال تلك العملية. هو التخوف الأمريكي من سيطرة مع الأزمات التي عاشتها منطقة الخليج إلى تعيّر نسبي في الموقف السعودي تجاه الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة الخليج، على الرغم من أن ذلك التغيّر لم يرتقي إلى المستوى الذي كانت تتشده الولايات المتحدة وسعيها المستمر لعقد تحالفات المملكة العربية السعودية والدول الخليجية العربية الأخرى من أجل تعزيز وجودها في منطقة الخليج، لضمان تدفق النفط السعودي والخليجي بأسعار معقولة، نظراً لما تشكله صادرات النفط السعودية بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام من حجم كبير في واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية.

لقد بنيت العلاقات السعودية - الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م بنسبة كبيرة بعد أن كانت تلك العلاقات متميزة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد جاء ذلك التردّي نتيجة الحملة العدائية الكبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية من قبل اللوبي الصهيوني والتيار المسيحي المتشدد، إذ قامت المؤسسات والصحف الإعلامية الأمريكية التي يحركها اللوبي الصهيوني وأعوانه بشن هجمة شعراء على المملكة العربية وقيادته، كما حاولت مراراً تحريض الإدارة الأمريكية من أجل الضغط على المملكة العربية السعودية وابتزازها. وقد وصل التحريض إلى حث الإدارة الأمريكية على احتلال المملكة العربية السعودية والسيطرة على منابع النفط في الخليج. وقد أظهرت المملكة

الخاتمة

العربية استياء شديداً من تلك الحملة. رغم أن المملكة كانت قد أدانت حينها وبشدة تلك الأحداث.

كما ساهم ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة بعد سقوط النظام العراقي، والمتمثل في التغلغل في العراق والهيمنة على مجريات الشأن العراقي، وكذلك التهديد الناتج عن ملف إيران النووي، أدى كل ذلك إلى تقارب واضح في وجهات النظر السعودية - الأمريكية، نظراً للتهديدات الإيرانية المستمرة لدول الخليج العربي، كما عزز ذلك الخطر حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كان يعيشها العراق ولا زال، وسقوط بوابة التصدي الأولى للخليج العربي في مواجهة أطماع إيران التوسعية، لذا فقد استشعرت كل من السعودية والولايات المتحدة الخطر الإيراني على منطقة الخليج العربي ودوله، وكذلك أطماعها الهادفة إلى السيطرة على النفط الخليج العربي. وكان لتقاطع مصالح المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة أثر واضح في تطور العلاقات بين البلدين.

إن الولايات كانت تدرك جيداً أن مصالحها الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية قد تتضرر بفعل تلك الهجمة الإعلامية. لذا آثرت الإدارة الأمريكية النأي بنفسها عن تلك الحملة، وجزت العديد من الاتصالات بين المسؤولين في كلا البلدين لتجاوز تلك الأزمة. إلا أن تلك الأزمة تركت ندوباً عميقة في العلاقات بين كلا البلدين. يمكن القول بأن عقدة العلاقات السعودية الأمريكية تكمن في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أن المملكة العربية السعودية حاولت إيجاد مخرج لذلك الصراع، وفي كثير من الأحيان ساهمت المملكة العربية السعودية من خلال العديد من الهيئات الإقليمية والدولية على إدانة المواقف الإسرائيلية الراضية للحلول التي تطرح من أجل إنهاء ذلك الصراع. على عكس الموقف الأمريكي الداعم باستمرار لإسرائيل، والذي دوماً على الالتزام بأمن "إسرائيل". إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه لم يكن للنفط دور بارز في التأثير على العلاقات السعودية- الأمريكية فيما يتعلق

بالصراع العربي - الإسرائيلي وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أن السعودية أكدت مراراً على أن النفط لا يمكن أن يستخدم كسلاح سياسي من أجل الضغط على الولايات حرص المتحدة لتغيير مواقفها المنحازة والمساندة لإسرائيل.

❖ ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة

من مجمل الدراسة توصل إلى نتائج نذكر منها:

- اختزال العلاقات الأمريكية السعودية في النفط والموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية ومحورية دورها في المنطقة، فمستويات التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تمتد وتتعدد على عدة مستويات: العسكري والاقتصادي والتجاري والأمني ومن ثم فالمعادلة أكثر تعقيداً مما يبدو وخلصتها أن هذه العلاقات تنهض "المصلحة"، فكلما كانت هناك تقارب في "المصالح" تعززت العلاقات، وعلى الرغم من التباين في مواقف الطرفين تجاه الأزمات الإقليمية خلال فترة الدراسة، إلا أن تداخل المصالح السعودية - الأمريكية وتشابكها فرض على الطرفين الاستمرار في التعاون بشكل على مفهوم وثيق.
- لقد أدى الزحام في التحولات الإقليمية وتصادم التهديدات الأمنية إلى إحداث تغييرات متفاوتة في كثافتها في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية والخروج من سياسة الظل الهادئة إلى سياسة المواجهة والمبادرة مدفوعاً بخيبات أمل متكررة من الحليف الأمريكي، إذ لم تعد أي من الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديدات مستبعدة بما فيها الردع الإستباقي والتدخل العسكري، وانتهجت المملكة سياسة تتسم بقدر أكبر من المرونة والاعتماد على التحالفات الوظيفية التي تقوم على التوافق في قضية واحدة مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة بغض النظر عن تنافر المصالح في قضايا أخرى.

الخاتمة

- على الرغم من تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية خلال فترة ما بعد 2001، وسعي المملكة إلى تنويع الحلفاء على المستوى الدولي، فإن هذا لا يعني فك الشراكة بين الجانبين الأمريكي والسعودي أو استبدال صديق قديم بأخر جديد، حيث استطاع البلدين تجاوز أزمات عميقة، فاستمرارية العلاقات يحكمها مصالح متبادلة - على الجانب الاقتصادي والتعاون العسكري والأمني وصفقات الأسلحة الضخمة، والاستثمارات الهائلة للسعودية في الولايات المتحدة - تحول دون انفكاكها وأن كانت تبدو في شكل جديد ليست اعتماد كلي على مظلة الحماية الأمريكية بل هي أقرب إلى الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي يوقن أنه لا يوجد شريك أفضل من النظام السعودي، كما أن تاريخية العلاقات بين البلدين كفيلة بتجاوز الخلافات أو أية تغييرات في توجهات إدارة رئيس ما.
- مما لا شك فيه، أن المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة أعادت تكييف سياساتها الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، والحفاظ على دورها وثقلها الإقليمي في مواجهة التمدد الإيراني مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة واستخدمت كافة الأدوات المتاحة من أجل تقليل المخاطر على مصالحها ومواجهة التهديدات الأمنية، سواء كان هذه الأدوات والآليات عسكرية أم أمنية واستخباراتية أم سياسية أو اقتصادية، أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فإن استقرار منطقة الخليج سيبقى على رأس أولويات واشنطن في المدى المنظور، وذلك لأسباب اقتصادية وإستراتيجية مرتبطة ليس بالمنطقة فحسب، بل ببنية النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى أيضاً، فالنفط العربي سوف يظل الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي لنحو عقدين آخرين من الزمن على الأقل، على الرغم من اكتشافات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، ومن الخطأ الاستنتاج أيضاً بأن تنامي الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي يعد بمنزلة انسحاب من منطقة الشرق الأوسط والخليج إذ على العكس

تماماً، سوف يستدعي ازدياد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأقصى بالضرورة تمسك الولايات المتحدة بحماية مصالحها في المنطقة العربية، ولكن بوسائل ومقاربات مختلفة.

• يعتبر النفط السعودي ركيزة العلاقات السعودية الأمريكية، إذ يعتبر شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وكما أنه لا يمكن تصور قيام اقتصاد أمريكي قوي دون النفط، فإنه كذلك لا يمكن تصور قيام علاقات سعودية - أمريكية بمعزل عن النفط. كما أبرز النفط أهمية إستراتيجية كبرى للمملكة العربية السعودية، وجعل من المملكة دولة فاعلة في جميع قضايا المنطقة سواء الإقليمية أو العربية منها.

• يمكن القول بأن للنفط أثر بارز على السياسة الأمريكية، وقد كان للحظر النفطي الذي قاده المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، إذ أن ذلك الحظر جعل الولايات المتحدة تواجه ضمن سياستها الخارجية سيناريوهات لم تكن تعيرها اهتماماً، وهو تكرار الحظر النفطي في المستقبل، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تكن تعير اهتماماً للأزمات الشرق أوسطية لولا ذلك النفط.

• لا يمكن أبداً اعتبار النفط مسألة سياسية بعيدة عن الاقتصاد، كما لا يمكن القول بأن النفط مسألة اقتصادية لا علاقة لها بالسياسة، فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فقد لعب النفط الذي يحتاجه الاقتصاد الأمريكي دوراً هاماً في تشكل السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما كان ذلك لولا ترابط المسألتين السياسية والاقتصادية للنفط.

• أن تقوم السعودية بحكم موقعها القيادي سواء خليجياً أو عربياً أو حتى إقليمياً بإعادة استخدام النفط كسلاح سياسي أو التهديد باستخدامه في الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي سيؤدي إلى توتر خطير في العلاقات السعودية الأمريكية.

الخاتمة

- أن تقوم إيران بمهاجمة المملكة العربية السعودية أو أي دولة من دول الخليج العربي، وبالتالي فإن التدخل الأمريكي سيكون أمراً لا مفر منه، لما يشكله التهديد الإيراني من خطر على ضمان أمن الإمدادات النفطية للولايات المتحدة والغرب.
- زيادة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بحجة حماية إمدادات النفط في الخليج من تهديد إيراني محتمل، مما سيؤدي إلى تغير النظرة السعودية للولايات المتحدة من حليف إلى عدو طامع.
- دخول المملكة في تحالف عسكري مع الولايات المتحدة، إما من خلال الإطار عربي أو خليجي، أو حتى بشكل منفرد في مواجهة التهديد النووي الإيراني.
- تخلي السعودية عن سياسة التوازن في أسواق النفط، الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتحول السعودي إلى الاهتمام مما قد يؤدي إلى حدوث خلل في العلاقات السعودية الأمريكية، ينتج عنه محاولة الولايات المتحدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أرض الواقع.
- يعتبر الحظر النفطي الذي تم خلال عامي 1973-1974م، أهم نقاط الخلاف في العلاقات السعودية الأمريكية، إذ كاد ذلك الحظر أن يؤدي إلى أزمة سياسية بين البلدين.

❖ التوصيات

إن مستقبل العلاقات السعودية - الأمريكية على المدى المنظور فيما يتعلق بالنفط، فإنه سوف يستمر على نفس الوتيرة الحالية على أقل تقدير، إن لم يكن يسير باتجاه موقنين متناقضين تماماً، وهما:

الأول: أزمة علاقات تؤدي بالعلاقات السعودية الأمريكية إلى حالة المواجهة على المدى البعيد لعدة أسباب منها: استخدام النفط كسلاح سياسي في الصراع العربي الإسرائيلي،

الخاتمة

أو نضوب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وبقاء المخزون الاحتياطي النفطي للسعودية بالشكل الضخم الذي أشارت إليه الكثير من التقديرات، وذلك على المدى البعيد مما يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أو قيام الولايات المتحدة باستخدام قوتها العسكرية من أجل السيطرة التامة على منابع النفط في الخليج، أو إقدام المملكة العربية السعودية ودول الخليج على زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة.

الثاني: تطور العلاقات بشكل إيجابي كبير، بحيث يؤدي ذلك التطور إلى نوع من التحالف الإستراتيجي أكبر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، والذي من شأنه أن يؤثر بشكل كبير وفاعل على سياسة الولايات المتحدة، وجعلها تسعى باتجاه تأمين مصالحها النفطية وضمان تدفق النفط، مقابل تأمين المصالح الأمنية السعودية ضد المخاطر الخارجية المتمثلة في الخطر الإيراني، أو الخطر الروسي البديل للاتحاد السوفيتي.

وبالنظر إلى الثروات النفطية الضخمة التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والخليج العربي، والتي تُشكّل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، يقول "شوارتزكوف" عن أهمية الخليج العربي "لم يكن بوسعي أن أتصور وجود منطقة أكثر أهمية". فالنفط المستورد من الخليج العربي يشكل أصلاً ثلثي ما تستهلك أوروبا الغربية، وعشر ما تستهلكه الولايات المتحدة، وتضم المنطقة (65%) من احتياطي النفط العالمي المكتشف. وهذا يؤكد أهمية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي للبلدان الصناعية وبحسب التقديرات التي ترجح أن احتياطيات المملكة العربية السعودية ستظل تضح النفط لمدة قرنين على الأقل، في حين أن احتياطيات النفط الأمريكي القابلة للاستثمار الاقتصادي قد تنضب في بحر عقدين من الزمن.

إن من شأن تزايد الطلب العالمي على النفط أن يخلق سيناريوهات بخصوص العلاقات السعودية- الأمريكية فيما يتعلق بالنفط منها.

الملاحق

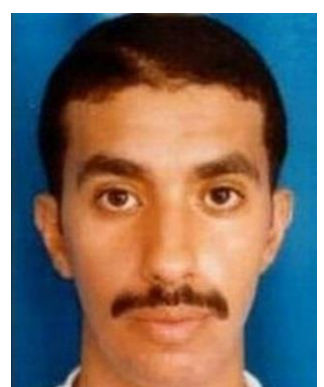
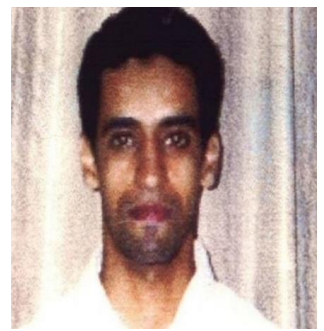
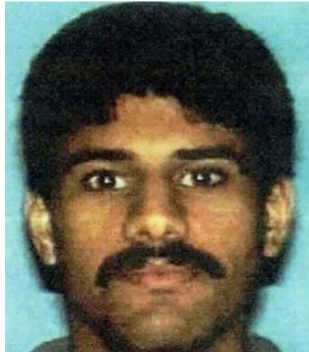
الملحق رقم (01): صور عن العلاقات الأمريكية-السعودية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

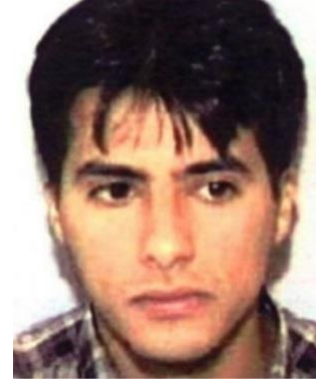


الملك سعود والرئيس جون كينيدي

الملاحق

الملحق رقم (02): صور عن منفذي الهجوم واختطاف الطائرات ومكان الالتقاء





أسماء المنفذين بالترتيب وجنسياتهم

محمد عطا، مصري، وائل الشهري، سعودي، عبد العزيز العمري، سعودي، وليد الشهري، سعودي، حمزة الغامدي، سعودي، فايز بني حماد، إماراتي، مروان الشحي، إماراتي، سطاتم اتلسقامي، سعودي، أحمد الغامدي، سعودي، مهند الشهري، سعودي، نواف الحازمي، سعودي، هاني حنجور، سعودي، أحمد الحزناوي، سعودي، سعيد الغامدي، سعودي، زياد جراح، لبناني، خالد المحضار، سعودي، أحمد النعمي، سعودي، خالد الشيخ، سعودي. ومن الأسماء الذين لم يشاركوا في التنفيذ رمزي بن شيبه، يماني، وكريا موسوي، فرنسي من أصل مغربي، منير المتصدق، ألمانية الجنسية من أصول مغربية، محمد حيدر ألماني من أصل سوري، وليد بن عطاش، يماني، عمار البلوشي، باكستاني.



المنزل الذي تتم فيه الاجتماعات الخاصة بالمنفذين لأحداث 11 سبتمبر 2001

الملاحق

الملحق (03): العقل المدبر لأحداث 11 سبتمبر 2011 أسامة بن لادن سعودي

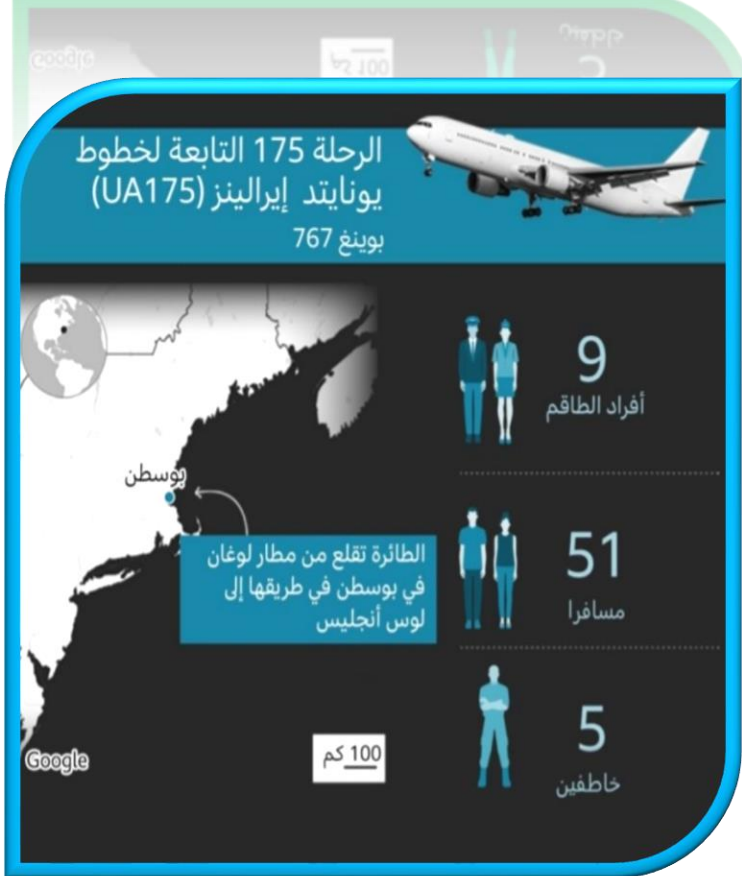
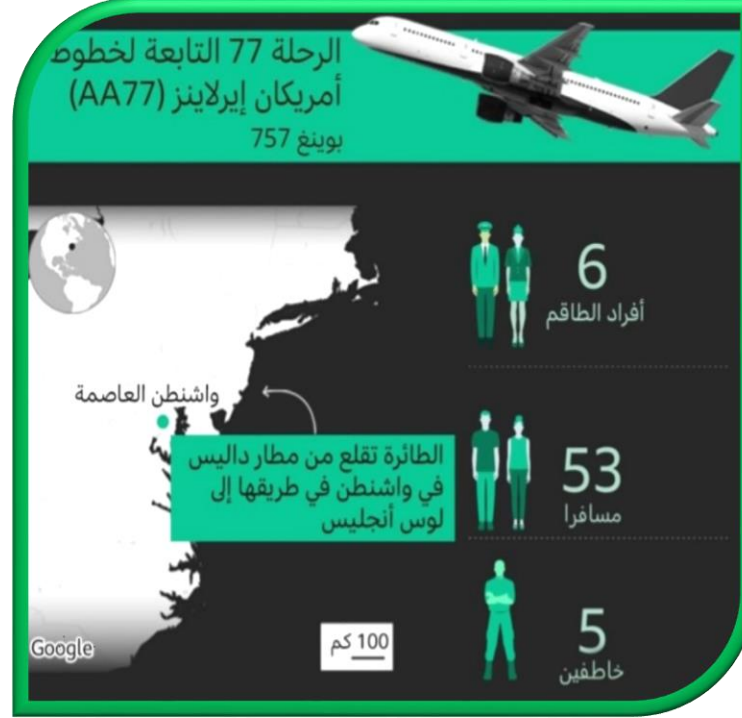
الجنسية



اليد اليمنى للعقل المدبر و وسيلة اتصال مع المنفذين
خالد الشيخ محمد باكستاني الجنسية والذي لم يكن من المنفذين وفر ثم ألقى القبض
عليه (ويشاع أنه من يدبر عمليات الإرهابية لأسامة بن لادن وهو من أتى بفكرة
اصطدام الطائرات)

الملاحق

الملحق رقم (04): صور الطائرات المختلفة والتي دمرت الأماكن المقصودة من المنفذين (رحلة 77 اصطدمت بمبنى البنتاغون، الرحلة 11 التي اصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي، الرحلة 175 التي ضربت البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، الرحلة 93 والتي دمرت حقول ولاية بنسلفانيا).



الملحق رقم (04): صور عن الخسائر المادية والبشرية جراء أحداث 11 سبتمبر 2001



مركز التجارة العالمي في 12 سبتمبر 2001



11 سبتمبر: مواقع تحطم الطائرات

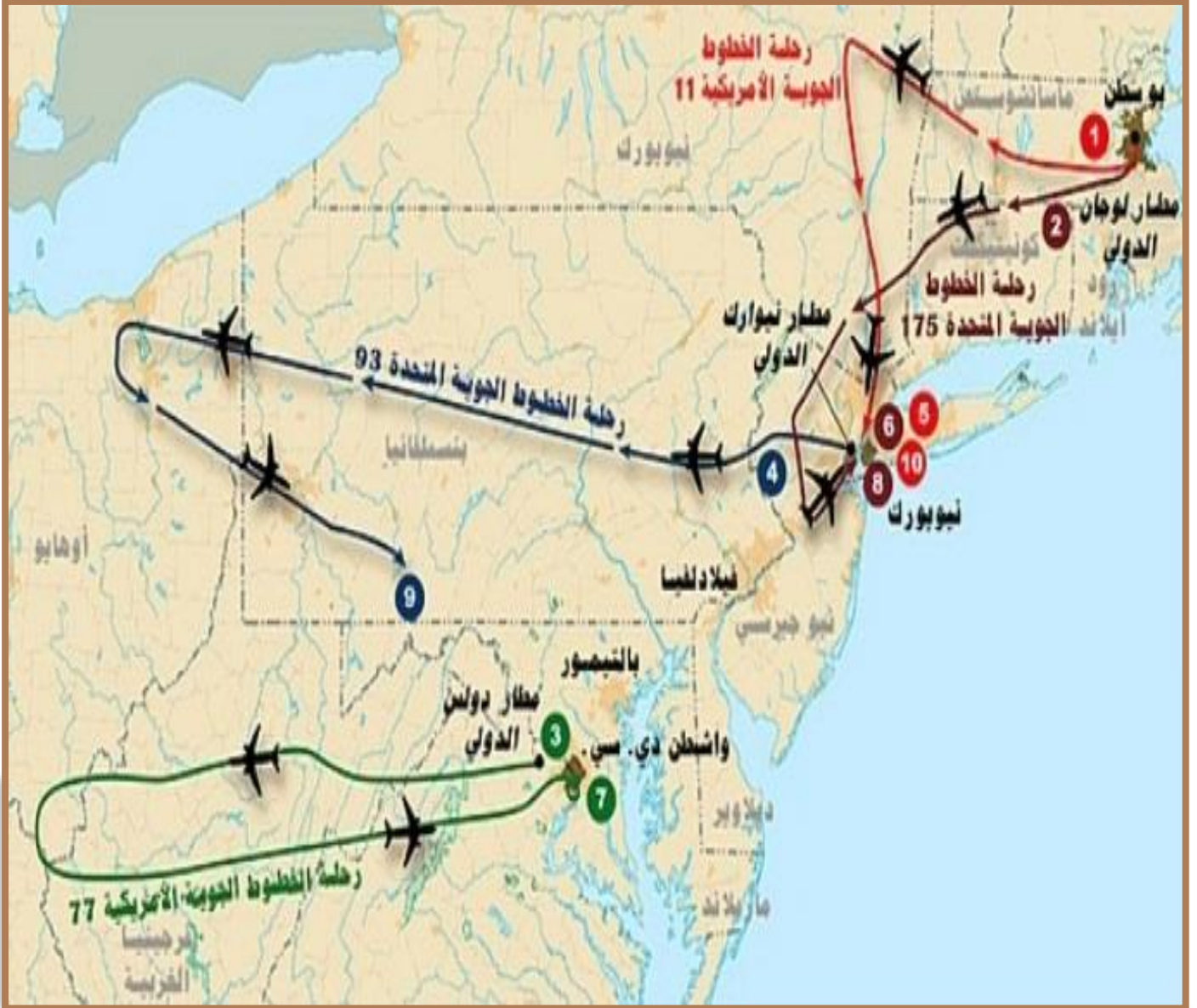


مركز التجارة العالمي



الملاحق





الملحق رقم (06): مسارات رحلة الطائرات الأربعة المخطوفة والتي استخدمت في الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001

الملحق رقم (07): صور عن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية الظاهري على أحداث 11

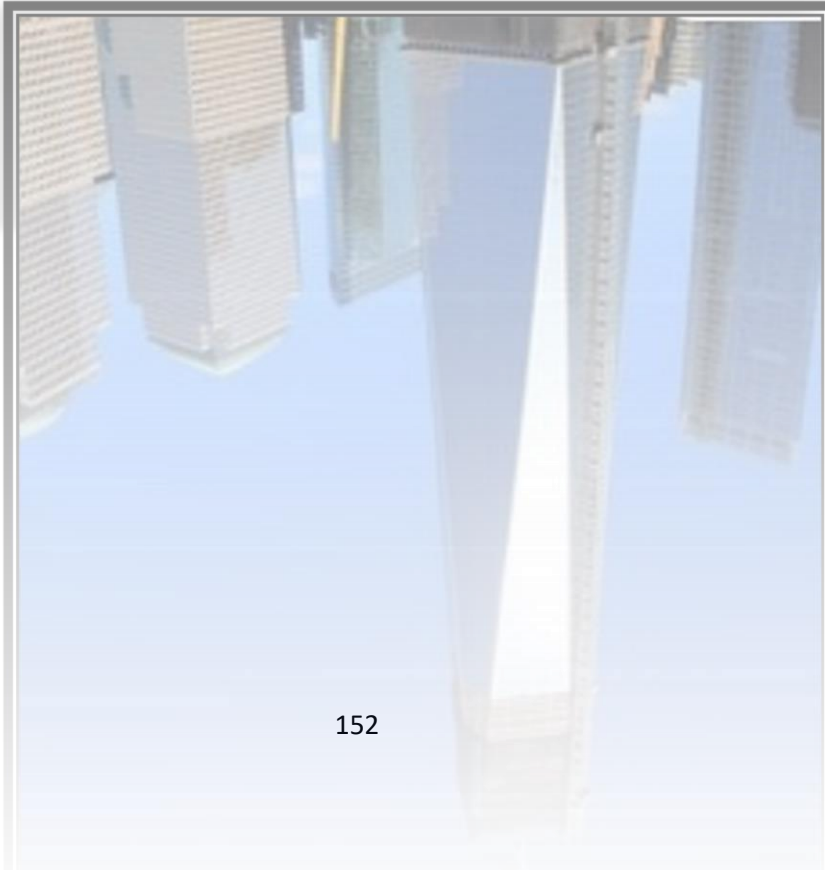
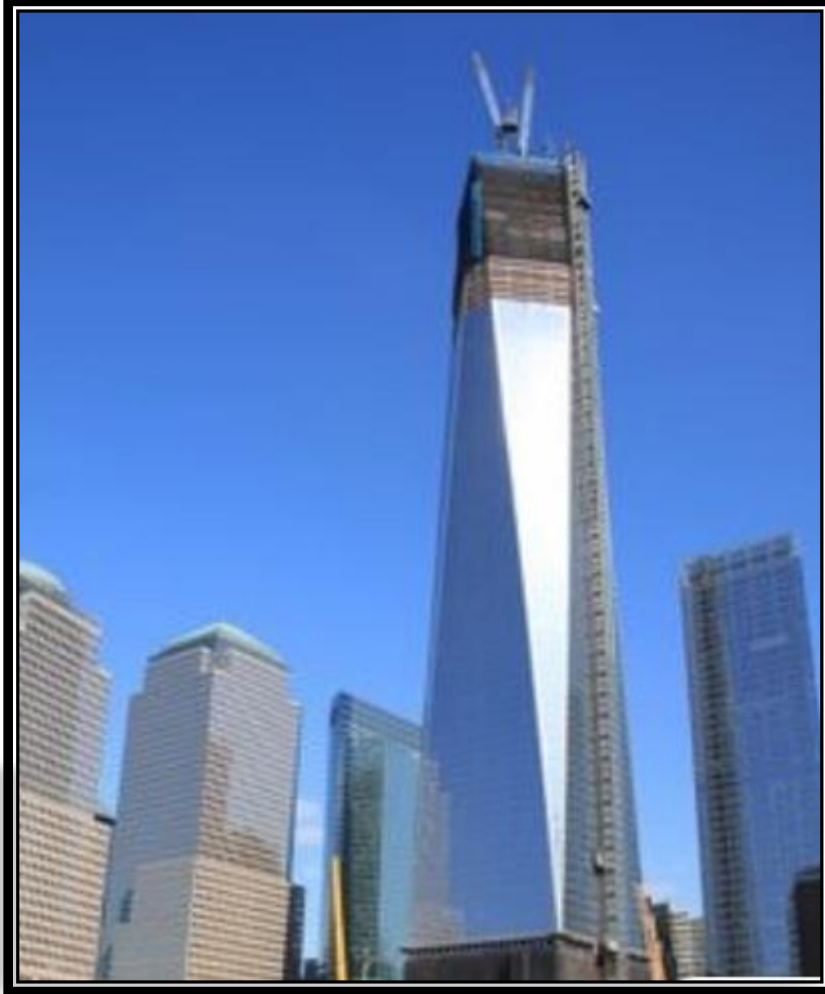
سبتمبر 2001



الملحق رقم (08): صور عن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية المخفي صد

الملاحق

الملحق رقم (09): صورة برج التجارة العالمي بعد التجديد و إعادة البناء



الملحق رقم (10): صور عن العلاقات الأمريكية-السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001



الملاحق



قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع

❖ الكتب

- 1- إبراهيم الحجاج، إستراتيجية البرنامج النووي في العراق، د ط، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2002.
- 2- تشالمرز جونسون، احزان الإمبراطورية "أمريكا العظمى، القناع والحقيقة"، د ط، تر د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، 2006.
- 3- جاسم يونس الحريري، "تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون"، مجلة السياسة الدولية، ع 167، د ب ن، يناير 2007.
- 4- خليل على مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، د ط، مطبعة جامعة البصرة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1980.
- 5- رياض الراوي، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، ط 1، دار الأوائل، سوريا، 2006.
- 6- زبجنيو بريجنسكي، "رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، فاضل جتكر (مترجم)، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
- 7- زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، د ط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 8- سعيد محمد ياديب، الصراع السعودي - المصري حول اليمن الشمالي (1962 - 1970م)، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، د ط، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن، 1991.
- 9- سعيد محمد ياديب، "العلاقات السعودية-الإيرانية 1932-1982"، د ط، دار الساقى ومركز الدراسات الإيرانية والعربية، لندن.
- 10- شاهرام تشوبين، "طموحات إيران النووية"، د ط، تر بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
- 11- عبد الغفور، همام عبد الخالق، والحجاج عبد الحلیم إبراهيم، إستراتيجية البرنامج النووي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- 12- علاء طاهر، "العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة"، د ط، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1998.
- 13- على الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 14- علي الدين هلال، أميركا والوحدة العربية (1945 - 1982م)، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، بيروت.
- 15- علي الدين هلال، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط 5، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.
- 16- غريتش آلان، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، د ط، تر إبراهيم العريس، دار الأرض للنشر، 1991.
- 17- فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، د ط، تر خيرى الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986.

قائمة المصادر والمراجع

- 18- فتحي العففي، "الخليج العربي - النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي"، د ط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003.
- 19- مایسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية - السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (2011 - 2016)م، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.
- 20- محمد أبو رمان، "الفاعلون الجدد وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع 168، د ب ن، ابريل 2007.
- 21- محمد البرادعي، زمن الخدع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر، د ط، دار بيكادور للنشر، د ب ن، 2011.
- 22- مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1969.
- 23- نيسون لي جريسون، العلاقات السعودية - الأمريكية، د ط، القاهرة، دار سينا للنشر، 1991.
- 24- هالة أبو بكر سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (1967-1973)م، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1983.
- 25- هيلين لاكنر، بيت مبني على الرمال: الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية، د ط، تر مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د س ن.
- 26- يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، د ط، تر على مرتضي سعيد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011.
- 27- يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب: العلاقات السعودية - الأمريكية نموذجاً، د ط، دار حوران، سوريا، دمشق، 2003.

- 1- أحمد البرصان، انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأمريكية - السعودية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 21، الأردن، عمان، خريف 2002.
- 2- أحمد يوسف احمد، "أسلوب القوة في مواجهه سلاح البترول العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 41، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، جويلية 1975.
- 3- أسامة الغزالي حرب، ومحمد السعيد إبراهيم إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، ع 62، د ب ن، د س ن.
- 4- أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة، أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، م 49، ع 196، مصر، أبريل.
- 5- إلياس ميسوم، "البرنامج النووي الإيراني كمتغير في الصراع الإيراني - السعودي"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، م الأول، ع الثاني، يونيو 2018، متاح على:
<https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/06/%D9%8>
- 6- آمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط نحو إعادة التموضع الإقليمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع 9، يونيو / حزيران 2018، م 2، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين.
- 7- خليل على مراد، "الولايات المتحدة: النفط وامن الخليج العربي في السبعينات"، مجله الخليج العربي، م الرابع عشر، ع 1، جامعة البصرة، 1982.
- 8- خليل على مراد، "سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي (1968 - 1980) م"، مجلة الخليج العربي، ع 1، م 17، 1980.

قائمة المصادر والمراجع

- 9- دلال محمود السيد، السيناريو الغائب مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ع 203، د ب ن، جانفي 2016.
- 10- السعدون حميد، قراءة جديدة في الجيوبولتكس، أوراق دولية، ع 130، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، نوفمبر 2004.
- 11- عبد العظيم رمضان، "النفط والأمن في الخليج العربي"، ندوة في لندن، مجلة السياسة الدولية، ع 63، د ب ن، 1981.
- 12- علاء بيومي، "بارك أوباما والعالم العربي"، سلسلة أوراق الجزيرة مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، ع 9، ط 1، الدوحة، 2008.
- 13- على فائزو، وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية، ع 142، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
- 14- عمرو عبد العاطي، استمرار القرن الأمريكي في صورة جديدة، مجلة السياسة الدولية، ع 202، د ب ن، أكتوبر 2015.
- 15- عودة عودة وجاسم محمد هاشم، "السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي (1967-1971)م"، مجلة الخليج العربي، م 29، جامعة البصرة، 1990.
- 16- محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، مجلة السياسة الدولية، ع 192، د ب ن، أبريل 2013.
- 17- محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط ... حدود الاستمرارية والتغيير، السياسة الدولية، ع 203، م 51، جانفي 2016.
- 18- محمد كمال، ميداً أوباما وسياساته الشرق الأوسطية السياسة الدولية، ع 201، جوان 2015.
- 19- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، ع 1، الدوحة، قطر، مارس 2013.

قائمة المصادر والمراجع

- 20- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع 1، الدوحة، مارس 2013.
- 21- مؤيد إبراهيم الوندائي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر 1956، مجله افاق عربية، أكتوبر 1990.
- 22- ورتنغتون أمي، كيف تقصف الولايات المتحدة أبنائها بالسلح النووي، مجلة المستقبل العربي، ع 297، أكتوبر 2003.

❖ الدوريات العلمية

- 1- احمد عبد الحليم، خريطة القوي النووية في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين حقائقها واحتمالات تطورها، مضمون إبراهيم محمد عناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، تحرير: إبراهيم منصور، أعمال للندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات المستقبل، بجامعة اسويط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 2- أحمد نعمان قاسم، العلاقات اليمنية - الأمريكية (1962 - 1992)م، حاله دراسية في علاقات الدول النامية بالدول الكبرى، اليمن، صنعاء، 1994.
- 3- أمجد جبريل حسان، "السياسة السعودية تجاه القضايا العربية بعد أحداث سبتمبر 2001 (فلسطين والعراق نموذجا)"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2013.
- 4- حسن أبو طالب، "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"، هدي متيكيس، خديجة عرفه محمد (محرر)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- دو غلاص إيان، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 6- عدنان مينا، مجابهة الهيمنة: إيران وأميركا في الشرق الأوسط، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2014.
- 7- عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بين إيران ودول 15 "دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا.
- 8- لبنى عبد الله، محمد على، يسن عبد الله، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 25 جويلية 2015.
- 9- محمد عبد السلام، "إقليم يعاد بناؤه"، في التقرير الاستراتيجي العربي، 2008-2009، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 2010.
- 10- الياسين حناوي رشيد، توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق، نشرة الرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001.

❖ الرسائل العلمية

➤ رسائل الدكتوراه

- 1- آمنة إبراهيم القرم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على النظام الإقليمي في عهد الرئيس باراك أوباما، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- 2- عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية (1946-1958)م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 1995.
- 3- عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: "دراسة تأثير البعد الديني"، رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة، 2014.
- 4- محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية-الأمريكية (1964-1975)م، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2002.
- 5- نذير جبار حسين الهنداوي، العلاقات السعودية- الأمريكية (1953-1964)م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1997.
- 6- وداد خضير الشتيوي، موقف الملك فيصل من قضيتي اليمن وفلسطين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، 1997.

➤ رسائل الماجستير

- 1- أحمد رائد شهاب، أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2005.
- 2- إسلام محمد جوهر، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2012.
- 3- تغايد أنور السيد الجويلي، النفط كمحدد للسياسة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية (1990-2006)م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- 4- خالد رجب سعيد الزهراني، تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية - الأمريكية "دراسة في الإدارة السعودية للأزمة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2001.
- 5- خديجة أحمد على الهضيبي، العلاقات اليمنية - السعودية (1932 - 1980)م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.
- 6- سارة سامح إبراهيم المزاحي، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2001"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
- 7- صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكية (1988-2008)م، رسالة ماجستير، كلية الدب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2010.
- 8- عبد الله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، دراسة حاله 1997 - 2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، دولة الكويت، 2012.
- 9- فلاح عواد الشراري، العلاقات السعودية - الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة (1974-2011)م، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2011.

❖ المواقع الإلكترونية

- 1- مورتون كلين، المنظمة اليهودية الأمريكية تقف وراء قانون محاسبة السعودية، النص متاح على الرابط التالي: <http://www.islamdaily.net/ar/contents.aspx>

قائمة المصادر والمراجع

2-لوي بن بكر الطيار، تأثير قانون جاستا على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات تقارير، الدوحة، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/10/161020101815492.html>

3-خيارات السعودية لمواجهة قانون جاستا الأمريكي، جريدة سكاى نيوز عربية، على الرابط:
www.skynews Arabia.com/web/article/8769262

4-عمرو محمد إبراهيم، قانون جاستا وتداعياته على العلاقات الدولية رؤية تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=37933>

5-محمد المنشاوي، "28 صفحة سرية تهدد العلاقات الأمريكية السعودية"، مقالات السياسة الدولية، على الرابط:
<http://www.siyassa.org.eg/news>

6-هيكل محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط 7، دار الشروق، القاهرة، 2006.

7-العلاقات الأمريكية السعودية: تحالف دائم واختلافات طارئة، موقع بي بي سي العربية، على الرابط:
<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070>

8-سايمون هندرسون وأولي هابنونن، إيران النووية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، على الرابط:

< <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms> >

9-مصطفى محمد سعد عبد الله السيد، المواقف الدولية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة من 2001-2010 بالتركيز عى موقف الإدارة الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، يمكن تصفح الموقع على الانترنت:

<https://democratical.de/?p=56733>

10-بين العصا والجزرة، رسالة أوباما وتحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الإعلامى التقدمي - العربية-، متاح على:

www.aalealamy.net/showdetails.php?id=66694

قائمة المصادر والمراجع

- 11- إيمان أبو زيد مخيمر، "البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، متاح على:
<http://www.democraticac.de/?p=10121>
- 12- هادي طرفي، تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "1+5"، العربية نت، متاح على:
<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/24/%D8>
- 13- إبراهيم سيف منشاوي، وأحمد عبد التواب الخطيب، آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على:
WWW.acrseg.org/36746
- 14- جمال محمد، من سرب التفاصيل الاتفاق النووي الإيراني من قبل توقيعه، تقرير منشور على شبكة الانترنت، متاح على:
<http://altagheer.com>
- 15- محمد السعيد إدريس، "تأثير التقارب الأمريكي - الإيراني على منطقة الخليج العربي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على:
www.Acrseg.org
- 16- محادثة جديدة بين واشنطن وطهران في جنيف حول الملف النووي، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، متاح على:
<http://23.102.38.195/?p=18402>
- 17- على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، متاح على:
<http://studies.aljazeera.net/reports>
- 18- أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي، مقاله منشورة على شبكة الانترنت متاحة على:
<http://arabic.rt.com/news>
- 19- قراءة في الاتفاق النووي الإيراني المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، قطر، 15 جويلية 2015، متاح على:
www.dohainstitute.org
- 20- ليلي الرحباني، "الاتفاق النووي الإيراني: من ربح ومن خسر"، جويلية 2015، متاح على:
<http://Arabic.rt.com/news/807792.25/03/2016>

قائمة المصادر والمراجع

- 21- على عدنان محمد حسن، "استمرار أميركا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك"، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 6 ديسمبر 2017، متاح على: <https://democraticac.de/?p=50863>
- 22- هل بات الاتفاق النووي الإيراني على مفترق الطرق، موقع بي بي سي عربي 06/12/2012، متاح على: www.bbc.com/5/12/2016
- 23- قراءة في الاتفاق النووي الإيراني وحدة تحليل السياسات، سلسلة تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، متاح على: http://www.dohainstitute.org/ar/political_studies/pages/The_Iranian_Agreement.aspx
- 24- بروس ريدل، تر هادي نعمة، تر خاصة بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط بقلم بروس ريدل - موقع المونيتور، 11 مارس 2015، متاح على: www.beirutme.com/?p.9801
- 25- نادية سعد الدين، مسارات التحول المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، 7 أوت 2016، متاح على: <http://www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx>
- 26- رائد خالد قرملي، "السياسة الخارجية السعودية... عامان مع الملك سلمان"، على الرابط الإلكتروني: aawsat.com/home/article
- 27- بين العصا والجزرة، رسالة أوباما وتحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، الإعلامي التقدمي-العربية، متاح على: www.alealamy/.net/showdetails.php?id=66694

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر و تقدير
	إهداء
	قائمة المختصرات
أ-ن	المقدمة
64-15	الفصل الأول: تاريخ العلاقات بين البلدين (الاتفاقيات والمعاهدات ومظاهر التعاون بينهما)
35-17	المبحث الأول: طبيعة وتاريخ العلاقات قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م
17	المطلب الأول: المرحلة من (1931 - 1945)م
20	المطلب الثاني: المرحلة من (1945-1989)م
32	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1990 / 2001)م
42-36	المبحث الثاني: أزمة العلاقات السعودية - الأمريكية إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م
37	المطلب الأول: الموقف السعودي من أحداث 11 سبتمبر 2001م
38	المطلب الثاني: الحملات الدعائية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001م ضد المملكة العربية السعودية
40	المطلب الثالث: رد الفعل السعودي على الحملة الإعلامية
58-43	المبحث الثالث: المعاهدات والاتفاقيات و مظاهر التعاون بين البلدين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م
43	المطلب الأول: في عهد الرئيس جورج بوش الابن (2001/2009)م

فهرس المحتويات

51	المطلب الثاني: في عهد الرئيس باراك أوباما (2009 / 2011)م
64-59	المبحث الرابع: أحداث 11 سبتمبر 2001م وأثرها على صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية
60	المطلب الأول: النفط بين السياسة والاقتصاد في العلاقات السعودية الأمريكية
62	المطلب الثاني: المصالح الأمريكية الطاقوية في السعودية في ظل أحداث 11 سبتمبر 2001م والصراع العربي الإسرائيلي
65	الفصل الثاني: انعكاسات الأحداث والقضايا العربية والدولية على العلاقات بين البلدين
72-67	المبحث الأول: الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بين الدعم السعودي والتآمر الأمريكي
67	المطلب الأول: مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية
70	المطلب الثاني: التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و إسرائيل
83-73	المبحث الثاني: انعكاسات الغزو الأمريكي على العراق 2003م وتأثيره على العلاقات بين البلدين في ظل الرفض السعودي
74	المطلب الأول: أسباب الغزو
82	المطلب الثاني: العلاقات السعودية- الأمريكية، مرحلة ما بعد احتلال العراق
111-85	المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية
85	المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني
94	المطلب الثاني: توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات الأمريكية السعودية
120-113	المبحث الرابع: تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الأمريكية السعودية
113	المطلب الأول: التغيير في سياسة النظام الدولي
118	المطلب الثاني: التغيير في السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط

فهرس المحتويات

121	المطلب الثالث: تأثير الثورات والحركات الاحتجاجية على العلاقات الأمريكية- السعودية
141-133	الخاتمة
154-142	قائمة الملاحق
	قائمة المصادر و المراجع
	فهرس المحتويات
	الملخص

الملخص

أقامت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة علاقة خاصة، يرجع أصلها إلى الدور الكبير الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية للمملكة العربية السعودية منذ الثلاثينات. وقد تعززت تلك العلاقة بمراحلها المختلفة إن أصبح من الواضح أن المسؤولين في السعودية والولايات المتحدة يعتبرون أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساساً لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وقضايا أمن الطاقة التي تواجهها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المنظور الأمريكي، فإن القرارات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذلك المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي وهدف الحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد كانت الأدوات الرئيسية لسياسة تطوير العلاقات بين البلدين هي النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي، وهذه الأدوات كما يتخيلها المراقبون في كلا البلدين ثم النظر إليها على أنها مترابطة معاً، فالمساعي التحسين العلاقات في أحد المجالات يتم تصورها على أنها وسيلة لضمان توثيق الصلة في المجالات الأخرى. شهدت العلاقات السعودية الأمريكية العديد من التحديات، وقد مثلت القضية الأساسية للعرب قضية فلسطين أحد أبرز التحديات في تلك العلاقة، كما أن الخطر السوفييتي هيمن على تلك العلاقات حتى انتهاء الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي هزت العالم وكانت العلاقات بين البلدين في فترة تأزم وكذلك التهديد الإيراني لمنطقة الخليج العربي، ومحاولة إيران امتلاك السلاح النووي، وسعيها المستمر لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، وقضايا إقليمية ودولية متعددة مثل الحرب الأمريكية على الإرهاب، وحرب الخليج الأولى واحتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، وقضايا أخرى.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السعودية-الأمريكية، أحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الباردة، السلاح النووي، منطقة الخليج العربي.

Abstract

Kingdom of Saudi Arabia and the United States have established a special relationship. Its origin is in the great role played by American companies in the development of the oil resources of the Kingdom of Saudi Arabia since the thirties. This relationship has been strengthened in its various stages if it becomes clear that officials in Saudi Arabia and the United States consider that preserving and strengthening this relationship can provide a basis for resolving political, security, economic and energy security issues facing the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America, and from the American perspective, the decisions taken by the government of the Kingdom of Saudi Arabia can affect the US balance of payments, the future of the dollar, the US and global energy equation, the rate of global economic recovery as well as US interests in the Middle East and the Arab Gulf region and the goal of the solution comprehensive Arab-Israeli conflict.

The main tools of the policy of developing relations between the two countries were arms, trade, and political support. These tools, as imagined by observers in both countries, are then viewed as interdependent. Efforts to improve relations in one area are conceived as a means to ensure closer ties in other.

The Saudi-American relations witnessed many challenges, and the basic issue of the Arabs represented the issue of Palestine, one of the most prominent challenges in that relationship, and the Soviet threat dominated those relations until the end of the Cold War, especially after the events of September 11, 2001 that shook the world, and the relations between the two countries were in a period of The Iranian threat to the Arab Gulf region, Iran's attempt to acquire nuclear weapons, its continuous quest to extend its influence over the Arabian Gulf region, and various regional and international issues such as the American war on terrorism, the first Gulf War, Iraq's occupation of Kuwait, the second Gulf War, and other issues worsened.

Keywords: Saudi-American relations, the events of September 11, 2001, war Cold, nuclear weapons, the Persian Gulf region.

